أحكام القضاء
وأحكام القدر





(الطبعة الثانية)

حسن الجداوي



حسن الجداوي

(الطبعة الثانية)

اهداء الكتاب

« إلى كل من يحب اللفظ البليغ ويتذوقه »

« ويقدر التعبير السليم ويتعشقه »

« ويعرف أن الكلام هو ما يميز الانسان عن الحيوان »

« ويود أن يكون إنسانا كاملا »

غرض الكتاب

منذ أربعة أشهر ظهرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب وقد ضمنت مقدمتها رجائى فى أن تنال رضاء القراء واقبالهم ، وأحمد الله أن القراء الأفاضل قد حققوا الرجاء وأقبلوا على نسخ تلك الطبعة اقبالا دل على مقدار رضائهم واقتناعهم بفائدة هذا النوع من التأليف فاستنفدوا نسخ الكتاب فى أقل من شهرين .

وها أنا أعيد طبع هذا الكتاب بعد أن زدت أسلوبه صقلا ، وأضفت اليه مرافعات أخرى ، وتخيرت له حرفا صغيراً جميلا من أحرف الطباعة الحديثة حتى تمكنت من أن أضم فى مائة وستين صفحة من هذه الطبعة جميع ما احتوته الطبعة الأولى التى كانت فى ١٨٤ صفحة فتكون هذه الطبعة إذاً قد زادت عن الطبعة الأولى بنحو الخمسين صفحة

ولقـــد كان نشر الخطب والمرافعات فى كل وقت محل اعتراض الخطباء فى العالم . فالخطاب عند بعضهم ، كالرائحة العطرية فى الزجاجة المحكمة الغلق ، إذا فض غلافها فقدت مع الزمن عطرها ولم تعد صالحة لأن تقدم للغواة والراغبين ، وهو عند البعض الآخر كالحسناء الفاتنة الجميلة ، ملبسها وزينتها جزء من جمالها وفتنتها ، فكما لا يجوز للحسناء أن تتجرد من ثيابها وتبدو عارية من كل زينة لأنه ليس كل حسناء قد بلغت حداً من الكمال يغنيها عن الملبس والزينة ، كذلك الخطابة أو المرافعة ندر منها ما وصلت من الكمال حـداً يغنيها عن نبرات صوت الخطيب واشاراته وحركاته وسكناته . فالنشر ، فى عرف الكثيرين (يقتل) الخطباء . .

وقد كان يكفينى أن أقول إننى أرمى إلى فائدة القراء لا الخطباء ، وان الخطباء والمترافعين الذين تفضلوا بمصاحبتى بين دفتى هـذا الكتاب قد انتقلوا جميعا إلى جوار ربهم ، فلا خوف عليهم من أن (يقتلهم) النشر . ولكننى فى الواقع لا أعتقد أن نشر الخطب والمرافعات يضعفها أو يزيل من قوتها .

فالصوت والاشارة والحركة عنصر هام من عناصر المرافعة ولكنه ليس كل

المرافعة ، فان تسلسل الأفكار وطريقة عرضها ، والأسانيد التى تبنى عليها ، والحجج التى تؤيدها ، والاسلوب واختيار اللفظ وحسن التخلص من الاعتراضات ، والقدرة على مواجهة الصعوبات ، والفن وجمال التعابير ، كل هذه عناصر هامة لا يقتلها النشر بل يزيدها جلاء ووضوحا .

ليس هذا فحسب : فان الخطابة أو المرافعة المكتوبة لا تحتفظ فقط بما فيها من حجج وأسانيد وألفاظ ، بل إن القارىء لها ، ما دام يملك أذنا تسمع ولسانا ينطق ليتابع بين أسطر الكتاب المطبوع حركات المترافع وسكناته ، وحماسه وهدوءه ، ويشعر بموقع غضبه ورضائه ، ويكاد يحس بأنه فى جو القاعة التى كان المترافع فيها ، يحيط به الشعور الذى كان يتملك الحاضرين ، وتهزه العاطفة التى كانت تهزهم .

وهذه صفحات كتابى وقد قرأتها فى أصلها الفرنسى بدل المرة مرات ، وتوليت ترجمتها وكتابة مسوداتها وتبييضها ، وتصحيح أصولها فى الطبعة الأولى والثانية ومع ذلك ، وبالرغم من ذلك ، فاننى فى كثير من الأحيان كنت وأنا أقرأها يغلبنى الحماس للقراءة فأتابعها والقلم فى يدى والاخطاء المطبعية تمر تحت ناظرى فلا أكاد أراها ، أو أراها ولكنها لا توقفنى عن متابعة القراءة لشدة ما أنا مأخوذ به من حماس المترافع وقوة عارضته . . . ولا عجب أن يذكر لى ذلك أيضا بعض الذين استعنت بهم على تصحيح أصول طبعتىْ هذا الكتاب .

وقد يعترض معترض بأن الارتجال لا يترك للخطيب أو المترافع الوقت الكافى ليصقل جمله ، ويتخير ألفاظه ، ويعنى بأسلوبه وبصحة تعابيره ، فاذا كان المستمع اليه لا يجد أيضا الوقت الكافى لنقد الجمل والألفاظ والتعابير بل يؤخذ بجمال المعنى وحماس الالقاء ، فليس هكذا حال القارىء الذى يكتشف فى هدوء مكتبه ، وفى غير الجو الذى ألقيت فيه المرافعة ، ما فى المرافعة من نقص أو عيب . .

هذا اعتراض ليس له من الحقيقة غير المظهر . فللخطابة المرتجلة أسلوبها الذى يجب أن يختلف عن أسلوب الكاتب .

أنك ، وأنت تقرأ كتابا تعرف أن الكاتب قد صرف وقتاً طويلا فى تأليفه

وتخير تعابيره وتراكيبه ، واستطاع أن يلجأ إلى كتب اللغة لتصحيح اخطائه ، وراجع ما كتب مرة ومرتين ، بل عشرين مرة كما يقول بوالو ، فمحا وأضاف ، وغيّر وبدل ، وقــدّم وأخر ، فأنت لا تعذره اذ يخطىء ، ولا تغفر له ضعفا فى التعبير .

ولكنك لا تستطيع فى شرعة الانصاف أن تطالب الصحفى مثلا بذلك أيضا . فالصحفى لا يملك ما يملكه الكاتب من فسحة فى الوقت وحرية فى اختيار الموضوع ، بل ان مهنته لتضطره اضطراراً لأن يكتب فيما يعرف وما لا يعرف ، ولا تكاد تترك له الوقت ليجلو الفكرة التى تبدو له غامضة أو اللفظ الذى لا يعجبه ، وهو يكتب والعمال يتعجلونه والمطبعة فى انتظاره وقد يراجع ما كتب وقد لا يجد الوقت لمراجعته ، ومع ذلك فلكتاب الصحف بلاغتهم وجمال أسلوبهم .

أما الخطيب أو المترافع — وأعنى المرتجل فأنا لا أفهم الخطابة أو المرافعة المكتوبة — فحاله أسوأ من حال الصحفى . ذلك أن الصحفى يكتب — وقد يراجع ما يكتب — أما الخطيب فاللفظ يخرج من فمه ولا سبيل إلى استرداده . الخطابة أو المرافعة ، اتصال مباشر بين المتكلم والسامع ، اتصال مباشر هادىء أحيانا وصاخب أحيانا أخرى ، فيه استعطاف أحيانا وفيه هجوم ، وفيه اقتناص للفكرة ، وفيه شرود ، وفيه تخير بين لفظ ولفظ واختيار قد يكون موفقاً وقد لا يكون ، هذا هو أسلوب الخطابة ولست أدرى لماذا يراد حرمان هذا الأسلوب على وعورته من جماله وجلاله ؟ .

ان الأسلوب البليغ هو الأسلوب السهل الواضح . . . . وما دام ذلك قد توفر فى خطابة الخطيب أو مرافعة المترافع فليس ينقص من قدره أنه كان يستطيع أن يبدل لفظا بلفظ أو حرفا بآخر . ومع ذلك فكم من الخطباء قد بلغوا من القدرة على حسن اختيار الألفاظ مبلغاً جعلهم لا يترددون فى اختيار اللفظ الصحيح والتعبير الفصيح حتى ليكاد يحسب المستمع اليهم أنهم يقرأون من كتاب مفتوح .

وطالما سمعت خطيب مصر الأول — سعد زغلول — يخطب مرتجلا وما أحسبه خطب بغير ارتجال الا خطبته التجارية ، فما رأيته يتلجلج ، أو يبحث عن اللفظ

واللفظ يفر منه ، أو يحاول التعبير عن رأى فيتعسر عليه ، أو يطلب النكتة الخطابية فلا تأتيه .

إن الخطيب لا يطالب بأن يكون تعبيره دقيقاً كالكاتب ، رقيقاً كالشاعر ، لأن للارتجال حقوقه وللمرتجل فراغ يصول فيه ويجول مادام لا يخرج عن قواعد اللغة ومطالبها الضرورية . إنه يسكب روحه فى أرواح سامعيه ، يحرك فيهم العواطف والمشاعر التى تحركه وتهزه ، وكل مافيه يسعى اليهم ، فنظراته تلاقى نظراتهم ، وأقواله تدخل آذانهم ، وهو يتابع أثر أقواله فيهم ، يجلى مايبدو لهم غامضا ، ويلح حيث يرى الالحاح لازما ، ويتبسط إذ يراهم قد ملوا ، ويشتد إذ يراهم قد لانوا . ذلك هو الفن وليد ساعته ، وتلك هى المعركة التى يدخلها الانسان بغير سلاح ، فالرسام يحمل ريشته ، والموسيقى يستعين بقيثارته وآلته ، أما الخطيب فكل سلاحه لسان يحركه بين فكيه ، ويدان تنقبضان وتمتدان ، وأسارير وجه تكفهر حيناً وتنبسط حيناً آخر . ذلك هو الخطيب الذى يشبهه أحد كبار الخطباء بأنه كراكب الحصان الوحشى ، يركبه بغير برذعة أو لجام ، إن استطاع أن يقهره فاز به ، وان عجز طرحه الحصان أرضاً فتكسرت ضلوعه وذهب ضحية جرأته .

ولست أحب أن يفهم القراء من ذلك أننى أطلب من الخطيب أو المترافع أن يتقدم إلى سامعيه من غير أن يكون قد استعد لما سيقوله لهم وكيف يقوله ، فانه ان فعل يكون ، كما قلت فى كتابى « المرافعة » ، كمن يدخل المعركة بغير سلاح ، فمصيره حتما إلى الهزيمة . ولكن ذلك التحضير وذلك الاستعداد يجب أن لا يذهب إلى حد تلاوة كلام مكتوب أو تسميع موضوع محفوظ . فان الخطيب الذى لا يستطيع أن يجد من نفسه القدرة على التعبير عن الأفكار التى بحثها ومحصها والحجج التى أعدها ورتبها ، خير له أن يدع الخطابة وأن يجاوزها إلى مايستطيع .

وليس ثمة شك فى أن الخطابة فن ، ولا أدل على ذلك من أن هناك خطباء ومترافعين ، يسلم لهم الجميع بالتفوق والنبوغ . وإذا كان لكل منا لسان يستطيع به أن يتكلم فليس لكل منا جنان يقوى به على الكلام العلنى . إذ يجب أن يعرف الكل أن هناك فرقا بين أن تجلس إلى صديقك تحدثه وتسر إليه وتقنعه فهو الى جوارك تقنعه بنظرتك الحنونة ، وبيدك تربت بها على كتفه ، وبما يحسه فيك من

اخلاص ورغبة ، وبين أن تقف بين جمع من الناس فيهم من تعرف ومن لا تعرف ، ومن يراك ولا تراه ، ومن هو مقتنع برأيك قبل أن تبديه ومن هو مصر على عدم الاقتناع بما ستبديه ، وأنت وسط هذه العوامل كلها ، يجب أن تواجه الاعتراضات التى تبدى لك علناً ، أو التى لا تظهر ، وواجبك مع ذلك أن تلمحها وتحس بها ، تتعرفها من نظرة سامعيك ومظهرهم وطريقة اصغائهم أو سكونهم أو تلفتهم .

الخطيب فى حاجة لبديهة حاضرة ورد سريع واحاطة بالسامعين وشهواتهم ورغائبهم وأطماعهم وميولهم وما يحبون وما يكرهون ، وإلا تعرض لأن يصطدم بهم ، ويخلق فى دخيلة نفوسهم معارضة قوية لا تسمح لهم بأن يتقبلوا حديثه القبول الحسن .

وهو بعد ذلك فى حاجة للاحاطة بكل علم وفن ، وبأساليب اللغة ووسائل الاقناع ، وبالتاريخ يستغله فى كل مناسبة ويرجع اليه عند الاقتضاء ، وبالعلوم القديمة والحديثة ففيها ، هى أيضا ، حجج تصلح للتأثير وتفيد فى التدليل .

ولا بد له مع ذلك كله ، وبالرغم من ذلك كله من أن يدرس فن الالقاء ، فيعرف مثلا أن المهم ليسمع السامع ليس فى أن يرفع الصوت حتى يبدو نابياً فى قاعة ضيقة بل أن يترك الوقت الكافى بين كل لفظ ولفظ حتى يستقر فى آذان السامعين ولا يختلط آخره بأول اللفظ التالى ، فلا يفقه ولا يفقه اللفظ التالى .

ولقد تكلمت عن كل ذلك بايضاح فى كتابى «المرافعة» فلا أريد أن أعيده هنا ، ولكننى أقدم للقراء نماذج لاساطين هذا الفن لا أشك فى أنها تعينهم على تتبع مثالهم والنسج على منوالهم .

الجداوي

مقدمة الطبعة الأولى

كنت قد اعتزمت أن أسمى هذا الكتاب : « أحكام القضاء وأحكام القدر » ، لأن هذا العنوان هو الذى اخترته لسلسلة مقالات كنت أ كتبها فى « مجلتى » ولكننى ، وقد تقدم بى البحث ، ألفيت نفسى مدفوعا إلى أن أجعل من هذا الكتاب التكملة الضرورية للبحث الذى أصدرته منذ ثلاث سنين عن المرافعة وأساليبها وحقوق المترافعين وواجباتهم ، ووجدت الصلة بين الكتابين تزداد متانة وارتباطا ، فرأيت أن أضع الكتاب تحت هذين الاسمين .

وسيرى القراء إننى تخيرت مجموعة من القضايا الطريفة المختلفة ودرست كيف عالجها الاتهام أو الدفاع أو كلاهما ، وحاولت ، قدر استطاعتى ، أن أحتفظ لمرافعتهما ببلاغتها الأصلية ، من غير أن يكون أسلوبها العربى نابيا أو غامضا ، بحيث لو أنها كانت قضايا مصرية ، معروضة على محاكم مصرية ، لاستطاعت النيابة العمومية ، واستطاع الدفاع ، أن يتحدث كما تحدث المترافعون فى هذا الكتاب .

وقد يقول معترض ولم الالتجاء إلى قضايا أجنبية ، حدثت حوادثها وتتابعت وقائعها فى بلد أجنبى ، أخلاقه غير أخلاقنا ، وعاداته غير عاداتنا ؟ ان هذا المعترض ينسى أن القلب الانسانى هو هو ، لا يتبدل بتبدل الزمان أو المكان ، وأن كل قضية من القضايا التى ذكرتها لها مثيل ، أو من الممكن أن يكون لها مثيل عندنا .

بقى اعتراض لا أنكر ماله من قيمة ، ولكننى سأبدى فيه عذرى ، واشرح الدافع لى على اتباع الطريق الذى سلكته . ذلك الاعتراض هو أولا : لماذا لم اختر مرافعات مصرية لمترافعين مصريين ؟ وثانياً : لماذا اقتصرت على ترجمة مرافعات فرنسية ولم ألجأ إلى بلاد أخرى مع أنها جميعاً تعج بكبار المترافعين ؟

أما إننى لم أتخير مرافعات مصرية فلم يكن ذلك عن زهد أو نقص فيها ، فان لكبار مترافعينا المصريين السابقين والذين لا يزالون يشنفون أسماعنا حتى اليوم من المرافعات ما يمكن وضعه بغير محاباة أو تعصب فى مصاف مرافعات كبار المترافعين الغربيين . ولكننى وجدت أن فى مقدور من يحب الاطلاع على هذه المرافعات أن يجدها فى بطون الصحف ، فضلا عن أن غيرى قد بدأ فى جمع شتاتها وأصدر بالفعل بعضها . أما المرافعات الأجنبية فتحتاج لتذوقها إلى إتقان للغات الأجنبية ليس فى متناول الجميع ، فضلا عن أن فيها ، ولاشك ، تعابير جديدة وأساليب مبتكرة ، تغاير تعابيرنا وأساليبنا ، فالاطلاع عليها بغير نزاع مجد ومفيد .

أما إقتصارى على ترجمة مرافعات فرنسية فرجعه إلى أننى وجدت لدى الفرنسيين بغيتى ، فهم ، ولا نزاع ، أساتذة المترافعين فى العالم ، ولهم بالشرقيين عامة صلة الاتفاق فى قوة الخيال وانتقاء التعابير ، والتلاعب بالألفاظ ، وبالمصريين خاصة ، ذلك الارتباط المتين الناشىء عن اقتباس قوانيننا من قوانينهم .

ولقد كان فى مقدورى أن أترجم بعض المرافعات الانجليزية . وقد وجدت فيها قطعاً ممتازة حقاً ، ولكننى خشيت ، والخلاف كبير بين تكويننا القضائى وتكوينهم ، وتفكيرنا القانونى وتفكيرهم ، خشيت أن لا يستسيغ القارىء المصرى تلك المرافعات ولا يقدرها حق قدرها . ولجهلى بما عدا هاتين اللغتين لم أشأ أن أبحث عن مرافعات أسبانيه أو ألمانية أو إيطالية مترجمة ، لعلمى بما فى الترجمة ، وقد خبرتها ، من عنت وارهاق ، وخيانة للمعنى الصحيح أحيانا ، وقديما قال الرومانيون المترجم خائن Traduttore traditore فأبيت أن أحمل وزر الخيانتين .

ولقد ذكرت فى مقدمتى لكتاب المرافعة : « ان المرافعة ملكة قابلة للنماء والتحسين ، ووسيلة ذلك الاكثار من الاستماع لكبار المترافعين ، وقراءة المرافعات التاريخية الكبرى ، وتتبع مرافعات كبار النواب والمحامين ، وترويض النفس على التشبه بهم » ، وقد دلنى إقبال القراء على ذلك الكتاب ورضاءهم عنه على أن هذا النوع من التأليف مفيد وضرورى . لذلك جئت بهذه التكملة أضعها بين يدى القراء راجياً منهم أن تنال رضاءهم واقبالهم ؟

حسن الجداوى

١٥ يناير سنة ١٩٣٦

— فهرست —

صفحة

غرض الكتاب ٥
مقدمة الطبعة الأولى ١٠
المرافعة ١٧
حرية الدفاع ٢١
حرية الرأى ٢٩
حرية الصحافة : مالها وما عليها ٣٦
خطأ قضائى ٤٨
عقوبة الاعدام ٦٥
خانقة الأطفال ٧٦
هل الشفقه تبرر القتل ؟ ٨٥
القتل بدافع الغيرة ١٠٣
حرمة الدار ١١٠
محاكمة شارل الأول ١١٨
خيانة زوجة ١٢٦
جراحة التجميل : مالها وما عليها ١٣١
قضية سياسية : اكتتاب بودان ١٥٩
مقتطفات : وصف امرأة ١٩٦
فتاة تتصيد زوجا ١٩٧
فتاة أخرى ١٩٩
قضية طاعة ٢٠١
العقوبات البدنية ٢٠٤
كرامة المحامى اخلاصه وصدقه ٢٠٥
الشك يفسر لصالح المتهم ٢٠٦
المضاربة فى البورصة ٢٠٩
أسباب الرأفة ٢١٠
الرد خالص ٢١٠

فهرست الأعلام

		صفحة
آراجو (امانويل)	Arago Emmanuel	١٧٣
اوليفيه (إميل)	Ollivier Emile	٢١
إيرار	Erard	٢٠٢
باترو	Patru	١٩٩
برون هنرى	Brun Henri	٩٥
بريان	Briand	٢٩
بريه	Berryer	٢٧و١١٥
بودان	Baudin	١٥٩
بودلير	Baudelaire	٣٢
بومارشيه	Beaumarchais	٣١
بونزون (جاك)	Bonzon Jacques	٢٩
بيرانجيه	Béranger	٣٢
تولستوى	Tolostoï	٢٩
توماس	Thomas	٨٦
توميه	Thomé	١٦٨
تيرى جوزيه	Théry José	١٣١
تينو	Ténot	١٧٣
ثورب	Thorp	١٤٩
جامبتا	Gambetta	٣٢و١٧٤
جرانبريه	Granperret	١٩٠
جريفى	Grévy	٣٨
جوريس جان	Jaurès Jean	٤١

		صفحة
جولتيه	Gaultier	١٩٦
جونكا كوريس	Junka Kurès	٧٦
جيرو ريشارد	Giraud Richard	٣٦
جيزو	Guizot	٣٣
دانت	Dante	٣١
دانتون	Danton	٣٠
درو بولين	Drouot Pauline	٤٨
دوجاريه	Dujarrier	١٣١
دوليه اتيين	Dolet Etienne	٣١
دوماس اسكندر	Dumas Alexander	١٢٧
ديدرو	Diderot	٣١
ديليكلوز	Delescluze	١٦٠
ديمولان كاميل	Desmoulins Camille	٣٠
روسو جان جاك	Rousseau J.J.	٣١
زولا	zola	٣١
سوان	Suin	٦٧
شاتوبريان	Chateaubriand	٧٢
شالامل لاكو	Challamel Lacour	١٨١
شيه دى استانج	Chaix d'Est-Ange	١٩و٢٠٦
فاشيرو	Vacherot	٣٣
فافر جول	Favre Jules	١٩٣
فرانس أتانول	France Anatole	٢٩
فنوا لويس	Vaunois Louis	٧٦
فولتير	Voltaire	٧٢

		صفحة
فيرير	Ferrère	٢٠٥
فيفيانى	Viviani	٢١
كارتييه	Cartier	٢١
كازمير بريه	Casimir Perrier	٣٦
كرومويل	Cromwell	١١٩
كريسون	Cresson	١١٣
كريميو	Crémieu	١٦٥
كليمنصو	Clemenceau	٢٩و٣٣
كولينى	Coligny	٣١
كوندورسيه	Condorcet	٣٠
لابار	La Barre	٣١
لابورى	Labori	٢١و٣٣
لاشو	Lachaud	٢٩و١٨١
لدرو رولان	Ledru Rollan	٣٢
لوازو	Loyseau	٢٠٤
لوبلوند	Leblond	١٨٨
لوريه	Laurier	١٨١
لوفافريه	Lefaverais	٥١
لويس بلان	Louis Blanc	٣٢
مارسل اتيين	Marcel Etienne	٣١
مازاران	Mazaran	١٠٢
ماكماهون	Mac-Mahon	٣٢
هيجو شارل	Hugo Charles	٦٦
هيجو فيكتور	Hugo Victor	٣٢و٦٨

المُرافعَة (1)

يجدّ عضو النيابة المحقق ويكد ، ويبحث فى خفايا الأوراق ويفتش ما تحويه الصـدور وما يخفيه الغرض فى قلوب الشهود أو المتهمين ، ويستنطق الجماد ويستشف الآثار والقرائن ، ويعد القضية التى بين يديه بكل ما وهبه الله من حنكة ودراية وصبر ، ويبقى عمله مع ذلك خافيا ، ضعيف الأثر ، قليل الانتاج ، مالم يمنحه الله قدرة على التعبير يستطيع بهـا أن ينشر على قضاته ما ضمه ملف القضية ، وان يبرز ما فيها من حجج ، ويجلى ما بها من مكامن الضعف أو مواطن القوة .

ويسهر المحامى الليالى الطوال ، يسأل أوراق التحقيق أسرارها ، ويستلهمها خفاياها ، ويستنبط الحجج التى أعدها لصالح موكله ، ويعد لليوم الموعود مااستطاع من عدة وبيان ، ما بين شهود ينفى بهم الاتهام ، واسئلة محرجة يقضى بها على شهود الاثبات ، ومستندات قاطعة فى الدعوى ، قاصمة لأدلة الاتهام . فاذا ما جاء يوم الفصل ، بحث عن لسانه فوجده يتعثر فى جوانب فيه ، لايدرى مايقول ، وابتحث عن الحجج التى أعدها فاذا بها قد تبخرت وأخلى عنها بيانه ، ونظر إلى المستندات التى ظنها دامغة ، فاذا بها قد تحولت قصاصات لاقيمة لها فى الدعوى ، ان لم تتحول الى مستندات عليه لا له .

ذلك لأن المرافعة فى ساحة القضاء معركة ، أو إن شئت الدقة فقل هى مباراة ، يشرف عليها روح رياضية عالية ، يشترط فيها الصدق ، وعدم أخذ الخصم غيلة أو ختلا ، والالتجاء إلى سلاح شريف ، لازائف ولامسموم . مباراة اسلحتها الوحيدة

---

(1) تفضل فطلب هذه القطعة منى حضرة صاحب السعادة مصطفى بك حنفى وكيل وزارة الحقانية لتكون مقدمة لبعض المرافعات فى الكتاب الحسينى للقضاء الاهلى ، وقد اطلع عليها حضرة صاحب المعالى عبد العزيز باشا فهمى رئيس محكمة النقض والابرام سابقا وأصلح بعض عباراتها ووافق على نشرها ، فلحضرتيهما شكرى الخالص على حسن تقديرهما وعطفهما .

المعتمدة قوة البيان ، وثبات الجنان ، وقرع الحجة بالحجة ، والتدليل المنطق ، والاستعانة ، ولكن بقدر ، بتأثير العاطفة ، واستدرار رحمة الحكم - الذى هو القاضى - أواستثارة غضبه واستنهاضه لتحقيق واجبه كحام للهيئة الاجتماعية ، يدفع عنها عدوان المعتدين ، وكملجأ للمظلوم ، وسند للمهضوم .

وهذه المباراة التى يتولى إدارتها دائما قاض واحد ، أو قضاة ثلاثة وأحيانا خمسة تجرى دائما فى قاعات متشابهة الوضع وبتنسيق يكاد يكون واحداً . فالحكم يجلس فى رأس القاعة ، تحت صورة المليك الذى يصدر العدل باسمه وتشرف عليه تلك الحكمة الخالدة ، التى تبلى الدهور وهى لا تبلى ، وتتغير المبادىء والأنظمة وهى ثابتة راسخة : « العدل أساس الملك » ، ويجلس إلى يمينه ممثل الاتهام ، والى يساره كاتب الجلسة المكلف باثبات مايجرى أمامه وما يدلى به المتبارون من دفوع وحجج ، ويسجل لهم ما يربحون وما يخسرون . وأمام القاضى يجلس المحامى ، إلى ناحية قفص الاتهام بجوار المتهم الذى جاء ليدافع عنه ، أو إلى ناحية النائب الذى جاء يشد ازره فى طلب الاقتصاص من المتهم لأنه يمثل الزوجة التى أثكلها المتهم زوجها ، أو الابن الذى حرمه أباه ، ومن خلف هؤلاء جميعاً الجمهور - أو قل المتفرجون - أتوا لأنهم يتصلون إلى أحد الخصوم بسبب أو جاء بهم ميلهم لمشاهدة مظاهر العدل كيف تأخذ مجراها ، وسفينة الحق كيف تصل إلى مرساها .

فاذا بدأت المباراة ، وجب على كل من المتبارين أن يبذل قصارى جهده ليقتنع الحكم بحقه ، وليعقد له لواء النصر . ولكن المبارات فى سبيل العدل ، لايستعمل فيها إلا سلاح الحق والصدق ، تسمو فيها الروح الرياضية الحقة فلا مداراة ولا مواربة ، ولكن كلمة الحق تقال وان أضرت بقائلها ، وحجة الخصم يسلم له بها ، وان خسرت المعركة بسببها ، فالنائب ، وان جاء ليمثل الهيأة الاجتماعيه ، لم يجىء ليقتص لها من المتهم وان ثبتت له براءته ، أو لينتقم منه بالعقوبة القاسية ، وان بدا له معذورا أو مدفوعا إلى جرمه بعوامل لا قبل له على مقاومتها . والمحامى ، وواجبه الدفاع عن المتهم ، لا يفرض عليه أن يسعى لتبرئته وإن كان مجرماً ، أو أن يجادل فى إدانته وقد ثبتت لا تقبل جدلا . بل كل منهما مطالب بأن يقر بالحق

متى وضح له ، وأن يسلم لخصمه قانعاً راضياً ؛ فالخاسر فى هذه المباراة والكاسب سواء ، كل منهما سعى لنصرة الحق وبها فاز ...

وإذا كانت طبيعة وضع القضايا من شأنها أن تجعل كفة النيابة العمومية هى الراجحة ، لأنها لاتتقدم عادة إلى القضاء إلا إذا استنفدت حقها فى حفظ القضايا التى لم يوصل فيها التحقيق إلى إدانة واضحة ، فان هذا يدعو ممثل الاتهام إلى أن يلتزم فى مرافعته الايجاز والقصد فى التعبير ، ولكن ذلك ليس عليه حتما ، فقد يرى نفسه أمام هيئة من الدفاع لها بلاغة التعبير ، وقوة فى الأدلاء بالحجة ، فمن مصلحة العدالة نفسها أن يكون هناك تفوق ظاهر للاتهام على الدفاع ، حين يقضى بالعقوبة ، حتى يطمئن الناس إلى أن أحكام القضاء صادفت الحق والعدل ، إذ ليس أشق على سمعة العدالة من أن يقف ممثل الاتهام ، متلعثما فى اتهامه ، متعثرا فى أقواله ، بينما القضية غنية بالأدلة والبراهين ، فى حين يقف الدفاع مهاجماً حتى يخيل للسامعين أن القضية لا تستند إلى أساس ، ولا ترتكز على حجج وبراهين ، وأن يأتى بعد ذلك الحكم بالادانة لثبوت الجريمة على المتهم ، بأدلة لم يعرف ممثل الاتهام كيف يبديها ، وحجج لم يوفق إلى إبرازها .

ووضع القضايا هذا يتطلب أيضاً أن يترك للدفاع كامل حريته . فالمحامى يقف غالباً ليدفع عن متهم أحاطته النيابة والبوليس بسياج متين من الأدلة والبراهين ، وأحاطه الرأى العام وصحفه وجرائده بحكم قاس سبق به حكم القضاء ، وليس للمتهم الأعزل إلا ذلك الرجل الذى وقف علمه وفضله ولسانه على الدفاع عنه ، فان نحن ضيقنا عليه الخناق ، وحاسبناه على كل لفظ يفلت منه أو تعبير يسبق به لسانه ، لما مكناه من أداء واجبه . فحرية الدفاع ملك للمحامين ؛ أعطيت لهم للمصلحة العامة ، لمصلحة المواطنين جميع وليس لأحد ، أياً كان ، أن يعتدى عليها (شيه دى استانج) Chaix d'Est-Ange .

ولقد وقف محام فرنسى مشهور يترافع فى قضية ؛ فنسب إلى النائب المترافع أنه قد لجأ فى مرافعته إلى استغلال الشهوات الضارة وأن هذا ليس بالأمر الحسن . فعد قوله هذا مخالفة تأديبية ، وحوكم من أجلها وكان دفاعه عن نفسه أن قال : « أما شخص النائب المترافع فمنفصل عن مرافعته كل الانفصال ، فشخصه محل

إجلالى واحترامى ولا أبيح لنفسى أن أهاجمه،ولكنى أهاجم مرافعته ، فهى ملكى ومن حقى أن أمزقها إرباً ، وأن أطأها بقدمى » . وقد أدانته محكمة الاستئناف بباريس وقالت « إن من حق المحامى أن يدافع عن موكله ولكن ليس من حقه أن يهاجم » فردت عليها محكمة النقض بأنه « لادفاع بغير هجوم » .

اننا اذا ألزمنا المحامى أن يقيس ألفاظه ومعانيه ، وأن يخشى ماقد يعطى لها من تفسير لم يقصده ، وأن يرهب ماقد تؤدى اليه من معان لم تخطر له ببال ، نكون قد قضينا على كل مرافعة ارتجالية ، وأطفأنا جذوة البلاغة القضائية ، لأنه لا مرافعة بغير ارتجال .

وإنه ليسرنى أن أقرر أن العمل القضائى قد دل على أن حرية الدفاع فى المحاكم المصرية مكفولة إلى أقصى حدودها ، وأن المحامى المصرى يجد فى سعة صدر قضاته وفى زمالة ممثلى الاتهام ، وفى قوة عقيدته ، مايجعله مطمئناً ، واثقاً من أن أحداً لا يفكر فى أن يتسقط أخطاءه ، أو يحاسبه على ألفاظه ؛ وإذا كان قد حدث ، فى تاريخنا القضائى بعض مشادات لا يخلو من مثلها تاريخ قضائى فى أى بلد من البلدان ، فهى ـ لقلتها ـ كقطعة الحجر تلقى فى الماء الهادىء الصافى ، تحدث على وجهه بعض التموجات ، برهة وجيزة ، ثم لايلبث الماء أن يسترد سابق هدوئه وصفائه .

حرية الدفاع

ترافع فيفيانى ، Viviani الذى أصبح فيما بعد رئيساً لوزراء فرنسا ، فى إحدى قضايا الجنح أمام محكمة آلبى Albi ، فوصف الدعوى المرفوعة على موكله وكانت دعوى إهانة عمدة بسبب تأدية وظيفته ، بأنها « دعوى غريبة ، غير عادلة ، مستبدة » . فرفع وكيل النيابة الذى كان حاضراً عليه الدعوى باعتباره قد أهان المحكمة . ولكن المحكمة برأته من تهمة الاهانة واعتبرته مسئولا تأديبياً وأوقفته لذلك عن العمل شهراً .

استأنف فيفيانى الحكم وتولى الدفاع عنه أمام الاستئناف الأستاذ كارتييه Cartier نقيب المحامين إذ ذاك ، (جلسة ١٧ مايو سنة ١٨٩٤) قال :

لهذه القضية عندى أهميتان ، هى مهمة لانها تتعلق بمصلحة فيفيانى وهى أكثر أهمية لأنها تتعلق بمصلحة الدفاع . وهى تذكرنى بقضية قديمة ، لأنها تتفق فى جميع نواحيها مع قضية إميل أوليفييه Emile Ollivier وتعود بذاكرتى إلى أيام شبابى ، وبدء اشتغالى بالمحاماة . لقد كنت أحد شهود تلك الجلسة .

كان ذلك فى منتصف أيام الامبراطورية الثانية ، وكانت القضية قد جمعت جمهوراً عظيما ، جاء به إلى قاعة الجلسة سببان ، كفاية المحامى الممتازة وانتشار صيته ، ومركز المتهم الخاص ، فقد كان المتهم هو الفيلسوف الكبير فاشيرو ، وكانت التهمة الكتاب الذى وضعه عن الديمقراطية .

وكان أميل أوليفييه بالرغم من صغر سنه قد اكتسب شهرة وصيتاً ، وكان محط أنظار شهود الجلسة جميعاً ، أصغى إلى مرافعة الاتهام ، وكانت قاسية شديدة الوقع ، برغم اعتدال شكلها ، ثم وقف وهو لا يزال تحت وقع عبارات الاتهام وقال : « لقد استعان حضرة الأفوكاتو العمومى فى مرافعته بالشهوات المهيجة والأهواء الضارة وهذا عمل سيء آسف له » لم يكد يقول ذلك حتى قاطعه رئيس الجلسة وقال

له : « إن هذا الكلام لايليق ويجب أن تسحبه » . ولكن أميل أوليفييه لم ير من واجبه أن يسحب ذلك الكلام . خلت المحكمة المداولة ثم عادت وقضت بايقاف المحامى ثلاثة أشهر ... ليس فى مقدورى أن أصف لكم كيف استقبل هذا الحكم (ومن حقى أن أقول لكم ذلك الآن بعد أن أصبحت تلك الوقائع من نصيب التاريخ) فقد كان أغلبنا من المحامين الشبان ، ووجدنا جميعاً أن بالحكم قسوة ليس لها مايبررها.

وعند ما قرأت محضر جلسة ١٧ مارس الماضى أمام محكمة آلبى سألت نفسى أيراد بنا العودة إلى أيام الامبراطورية الثانية ؟ هل لا يزال يطالب المحامى ـ فى أيام الجمهورية ـ بأن يزن ألفاظه ويهتم لا بمدلولها الظاهر فحسب بل بالمعنى الخفى الذى يمكن أن يكتشف فى الصيغ التى قد يستعملها ؟ لذلك تستطيع المحكمة أن تدرك سبب تأثرى واهتمامى ، ولماذا أقف هنا الآن ، ولماذا اعتبرت من واجبى أن أقف بجوار فيفيانى ، أطالب باسمه باحترام مبدأ حرية الدفاع ، ذلك المبدأ العظيم ، الذى أساءت إليه محكمة آلبى بحكمها أيما إساءة .

وما بى حاجة لتبيان الوقائع ، فقد سمعتم تلخيصاً وافياً واضحاً من حضرة الرئيس ، تلخيصاً لم يترك واقعة إلا بينها ، ولا تفصيلا إلا وأحاط به . وأكتفى بأن أتناول الوقائع بالترتيب الذى حدثت به ، فهى تبعث فى نفسى ملاحظتين . أما الملاحظة الأولى فانه ـ بعكس ماحدث فى قضية أميل أوليفييه ـ لم يعترض رئيس الجلسة ، ولم يقاطع فيفيانى .

لم ذلك ؟ رئيس الجلسة هو المشرف على نظامها ، المنوط به ادارتها ، والمحافظ على كرامة القضاء ، وهو مع ذلك لم يبد اعتراضاً . لماذا ؟ لأن الرئيس يصغى إلينا عادة بروح العطف الأبوى ، فهو يقدر صعوبة الكلام العلنى ، ويعرف مايجر إليه الارتجال أحياناً من فلتات اللسان

الرئيس لم يقل أى شىء إذاً . وكل ماأتخيله هو أنه رفع رأسه وقطب حاجبيه حين سمع تلك النعوت الثلاث التى تعرفونها ، والتى لاتحوى فى الواقع أى خروج عن التعابير المقبولة فى محيطنا القضائى ، ولكن المهم هو أن رئيس الجلسة لم يعترض .

لا أريد أن أستخلص من موقف الرئيس انه قد أمّن على ما قيل ، ولكنى

ألاحظ أنه لم يعترض ، ومعنى ذلك أنه قد سمع من قبيل ذلك الكثير. وهو يعرف ـ كما تعرفون ـ أن اشارة غير محسوسة ، أو نظرة واحدة تكفى لايقاف المحامى ، إذا اعتقدت المحكمة أنه ينزلق فى منحنى وعر .

ولكن وكيل النيابة هو الذى وقف وأعلن أنه شعر بأنه أهين . ومن المسلم به أن وكيل النيابة كان فى حالة هياج غير متعمد (لعل سببه أنه توقع حصول اعتراض من غيره ، لم يحصل) فقد اندفع بعيدا فى التعبير عما أراد أن يقوله وإنى أتلو عليكم من محضر الجلسة ، كما ذكرته إحدى الصحف .

« وكيل النيابة : . . « هل أنا أهنت أو لم أهن ؟ هذا ما لاريب فيه . ان شرف القاضى ونزاهته قد عرّض بهما ، خصوصا فى القول بأن الدعوى امستبـدة . ان النيابة العمومية قد أهينت ، إهانة صارخة (أصوات) ومَن وصف الفعل فقد وصف الفاعل . »

وألاحظ أن مخبر الجريدة التى أنقل عنها ـ والذى أترك له مسئولية مافيها ـ قد أثبت أن أصواتا حدثت عند كلام وكيل النيابة . ولا شك عندى أن وكيل النيابة قد غالى كثيراً ، عندما وصف أقوال فيفيانى بأنها إهانة صارخة . . . وليت المسألة قد وقفت عند حد التغالى فى التعبير ! !

ولكن حالة وكيل النيابة النفسية لقيت صداها فى حكم المحكمة . . . فقد طلب وكيل النيابة عقوبتين : عقوبة جنائية ، إهانة قاض أثناء تأدية وظيفته ، وعقوبة تأديبية . وقد استَبعدت المحكمة أولى التهمتين . لماذا ؟ لأنه كان ظاهرا لكل ذى عينين ، ان فيفيانى لم يقصد إهانة قاض أثناء تأدية وظيفته .

استُبعدت العقوبة الجنائية إذا ، ولم تبق إلا العقوبة التأديبية ، وهى التى نطلب منكم رفعها عنا .

لست أدرى إن كنت واهما ، ولكن يخيل الىّ أن من الصعب التوفيق بين قرارى المحكمة . لماذا عوقب فيفيانى ؟ لقد ذكّرنا حضرة الرئيس فى ملخصه بواجبات المحامى وبالاحترام الواجب للقضاء .... وقد حكم على فيفيانى لأنه لم يحترم النيابة العمومية .

ولكن المحكمة تقول فى حكمها عن التهمة الأولى بأن فيفيانى لم يهن النيابة العمومية ، فكيف تدينه فى التهمة الثانية وتقول له : « إنك لم تهن النيابة العمومية إهانة تكفى لتوقيع العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٢٢٢ عقوبات ولكنك أهنتها لدرجة تسمح بايقافك شهراً » ؟

لا شك أن المحكمة تحس كما أحس أنا بالحالة النفسية التى وجدت محكمة آلبى نفسها أمامها . لقد وجد القضاة أنفسهم بمحضر من زميل ، يبادلونه ويبادلهم المحبة والاحترام ، تربطهم به علاقات يومية . هذا الزميل يقول إنه أهين ويطلب منهم أن ينصفوه . انى اعتقد أن القضاة قد خضعوا فى هذه الحالة إلى تأثير مشروع . لقد مالوا لجانب الزميل الذى يمضون حياتهم معه ، ويعترفون له بالعلم والفضل .

لا أرى — بغير هذا — سبيلا للتوفيق بين هذين الرأيين المتناقضين ، الصادرين فى يوم واحد ، وفى موضوع واحد .

والواقع أن الموضوع المعروض عليكم دقيق جداً . إنكم مطالبون بالتوفيق بين مبدأين كل منهما مقدس وجدير بالاحترام ، وأعنى بهما : احترام القضاء ، وحرية الدفاع . أمن الجائز الحد من تلك الحرية ؟ أمن الممكن وضع حد ، إذا تجاوزه الدفاع خرج عن الاستقلال ليصبح إهانة ؟ لقد حاولوا وضع ذلك الحد فى ظروف مشهورة من بينها قضية أميل أو ليفييه التى ذكرتها للمحكمة منذ لحظة . . لقد وجدت الحل فى مرافعة النائب العام شيه دى استانج ، الذى وضع لحرية الدفاع حدوداً . إنه يقول : « إن حرية الدفاع ملك للمحامين ، يستعملونها للمصلحة العامة ، لمصلحة الجمهور وليس لأحد أن يعتدى عليها » .

هذه هى أقوال النائب العام ، ومن الصعب أن يعطى للدفاع مدى أوسع من ذلك . ويظهر لى أن واجب المحكمة وواجبى قد أصبحا ، بعد ذلك ، من أبسط الأمور :

كل ما بقى علينا أن نتبينه هو : هل أراد فيفيانى فى هذه القضية أن يهين شخص وكيل النيابة العمومية أو اقتصر على مهاجمة المبادىء التى قام وكيل النيابة العمومية يدافع عنها ؟

وهنا اسمحوا لى أن أعود لأقارن قضيتنا بقضية أميل أوليفييه ، ما دامت حالتنا تكاد تكون صورة طبق الأصل من تلك ، كأنها مرآة لها .

لقد كان الاعتراض الذى وجّه إلى أميل أوليفييه أنه هاجم النيابة العمومية ، فذكر أنها لجأت إلى العواطف المهيجة وأضاف الى ذلك أنه عمل سيء . فهو قد لام النيابة العمومية فى شخص ممثلها بالجلسة ، الأفوكاتو الامبراطورى . فارتكب إذاً خطأ تأديبيا .

وكان رد أميل أوليفييه على ذلك أنه قال : « إننى أفرق بين الأفوكاتو الأمبراطورى وبين مرافعته . أما شخصه فموضوع احترامى ، وأما مرافعته فمن حقى أن أهاجمها » ، وكنص ألفاظه « المرافعة ملكى ، من حقى أن أمزقها وأن اطأها بقدمى » .

هذه هى النظرية الصحيحة ياحضرات القضاة . ولقد أقرتها إلى حد ما محكمة النقض فى حكمها . فقد كانت محكمة الاستئناف قد قالت : « من حق المحامى أن يدافع عن موكله ولكن ليس له أن يهاجم » ، فقالت محكمة النقض : « لا يمكن أن يوجد دفاع بغير هجوم » ... كما لو جاز فى مبارزة ، بالسلاح الأبيض ، أن يستعمل أحد المتبارزين السيف ، ويستعمل الآخر يديه بغير سلاح .

هذه هى إذا حدود الدفاع :

شخص القاضى يجب أن لا يمس .

فالأمر بالنسبة لكم إذاً يتلخص فيما يأتى : هل أهان فيفيانى شخص وكيل النيابة ؟ أم اكتنى بمهاجمة آرائه وحججه والنظرية التى كان يتولى الدفاع عنها ؟

لقد سمعتم فيفيانى ، وسمعتم احتجاجه بأن شخص وكيل النيابة كان دائماً موضع احترامه . وقد أعادهذا القول اليوم أيضا . وكان هذا قوله دائما ، فانكم إذا رجعتم إلى جريدة المحاكم ، وجدتموها قد ذكرت على لسان فيفيانى أنه قال : « ليس فى فكرى ، ولا فى نيتى ، ولا فى قصدى أن أهين حضرة وكيل النيابة » ....

فهو إذاً ـ ودائماً ـ قد ترك شخص ممثل النيابة جانباً . لذلك أرانى أسائل نفسى:

كيف أمكن ـ وهـذا موقفه الذى لم يحدعنه أبداً ـ أن يصدر ضده حكم ؟ ولـكننى أجد التعليل من أقوال حضرة وكيل النيابة نفسه : « مَن نعت الفعل فقد نعت الفاعل » ... وتجدون صدى تلك النظرية فى الحـكم .

فهل هذا حق ؟ هل هذه النظرية صحيحة ؟ إنى أعتقد أن التسليم بها مستحيل . أى كلام هذا ؟ أإذا وصفنا الفعـل نكون قد وصفنا الفاعل ؟ ولـكنا نرى عكس ذلك كل ساعة . ولنضرب مثلا أحكام محكمة النقض التى كلما نقضت حكما قالت بأن المحكمة التى أصدرته قد خالفت القانون . فهل القضاة الذين تنقض أحكامهم يصيبهم أى رشاش من ذلك ؟ لا . لماذا ؟ لأن الـكل يسلم بحسن نيتهم . لقد أخطأوا ... هـذا كل ماهو منسوب إليهم . إذا كان ذلك فلماذا تريدون أن يكون فى وصف الدعوى بأنها مستبدة إهانة مقصودة ؟ لوأن فيفيانى قال : لقد اشترك وكيل النيابة فى دعوى خالفت ذمته أو شرفه ، لفهمت أن يستاء وكيل النيابة ، ولـكن فيفيانى لم يقل من ذلك شيئاً . . . . ولا أراده .

والآن قد وصلت إلى صميم الدعوى ، ووجب على أن أدرس معـكم النعوت الثلاث التى استعملها فيفيانى . انه وصف الدعوى بأنهـا غريبة ، غير عادلة ، مستبدة .

أما النعتان الأولان فلا يكادان يحتملان مناقشة . حتى لقد بلغنى أن حضرة وكيل النيابة بمحكمة آلبى نفسه ، لم يقم لهما وزناً ، ولم يتمسك بهما .

بقيت كلمة مستبدة . هل اللفظ ، أعنى الوصف ، هو الذى يكون المخـالفة التأديبية ؟ طبعاً لا . لوكان قد أفسح فى الوقت لفيفيانى ، كما قال لـكم ، لشرح فـكرته ، ولقال للمحكمة إنه قصد بذلك الوصف أن التهمة تخالف القانون . فقد كان رأيه أن المـادة ٢٢٢ المراد تطبيقها على موكله المسيو مارتى لا تصلح ، ولا يجوز أن تحمى العمدة المجنى عليه ، لأنه تخطى سلطته الادارية .

هذا هو تفسير كلمة « مستبدة » . لقد أراد أن يقول إن الدعوى غير قانونية ، وغـــير مشروعة ، وانها تستند على تفسير خاطىء للقانون . ولا أظن أن أحداً يستطيع أن ينتقد مثل هذا التعبير .

وأنتم تعرفون ذلك أكثر مما أعرف ، لأنكم ، فى كل ، يوم تطبقون هذه النظريات القائلة بأن الجريمة تتكون من عنصرين : فعل مادى ، وقصد جنائى .

والأستاذ فيفيانى يكرر القول بأنه لم يقصد مطلقاً إهانة وكيل النيابة . . وأظن أن صدور مثل هذا القول منه ، وهو محام لدى محكمة استئناف باريس ، وعضو بمجلس النواب عن مقاطعة السين ، يعتبر اعتذاراً كافياً يجب أن يقنع به حضرة وكيل النيابة ، فهو لم يقصد أن يهينه ، ولم يرد أن يوجه إليه أى سب ، هو لم يقل إنه تصرف فى هذه الدعوى ضد ضميره ، ولا قال إنه قاض متساهل أو مندفع وراء عواطفه .

ماالذى يبغيه حضرة وكيل النيابة فوق ذلك وما هو المعنى الخفى الذى يريد أن يستخلصه من كلمة « مستبدة » ؟ فانكم لتعرفون أن هذا الوصف مستعمل فى الحديث العادى بالمعنى الذى قصده الأستاذ فيفيانى . خذوا الجرائد مثلا . ها هى جريدة الماتان ، انى أقرأ فيها هذه الجملة « قبض استبدادى » ، عنواناً لمقال خاص بضبط البوليس لأحدى الآنسات لأنه حسبها من بنات الرصيف ، رفعت دعوى وحكم لها بتعويض قدره ثلاثة آلاف فرنك . هل قصدت الجريدة بهذا الوصف أن تتهم حكمدار البوليس بأنه قد أخل بواجبه ؟ !

لا شىء من ذلك ! ومع ذلك فالنعت موجود ، ولا فرق بينه وبين قول فيفيانى إن الدعوى مستبدة ، أى مخالفة للقانون ، أى غير مشروعة .

لا أريد أن أطيل فى هذا الشرح ، وأستطيع أن أستشهد لكم بأمثلة عديدة تدل على جرأة فى التعبير لم تر المحاكم مع ذلك أنها تستحق أى عقوبة . أستطيع أن أذكر لكم — على الأخص — ماقاله بريبه Berryer فى قضية الثلاث عشر :

« إن التهمة التى توجهونها لنا ، ليست إلا ذر رماد فى الأعين .. إنها غير جدية . . إنكم غير حسنى النية ، وأستميحكم عذراً ، ولكنى لا أجد فيها مايدل على حسن النية

« إن القوانين لم تعد تطبق بل أصبحت تفسر ، وتفسر دائماً بالمعنى الذى لاتدل عليه ، ولا أراده المشرع لها .. إنهم يقهرون القوانين ليجعلوها صالحة لقهر الناس »

لم يقل فيفيانى من ذلك شيئاً ، ومع ذلك فلم يرتفع صوت بالاعتراض على المحامى العظيم . ولماذا ؟ لأن القضية كانت سياسية ، ولأن العواطف كانت هائجة ، ولأنهم كانوا يدركون أن ألفاظ المحامى مع مافى ظاهرها من حدة وشدة ، تخفى فى باطنها احتراماً للقضاء لا يغيره مغير . .

لم يصل فيفيانى إلى هذا الحد فى التعبير . لقد حارب التهمة بسلاح شريف ، وقال لكم رأيه بوضوح ، ولا أظن أحداً يشك فى صدقه وصراحته .

هل أحدثكم عن الظروف المشددة التى ذكرت فى التلخيص الذى سمعتموه ؟

لقد قيل بان فيفيانى غير معذور ، لأنه لم يقل ماقال ، تحت دفعة المناقشة وحدتها ، فقد ترافع فى الأول ، وكانت الألفاظ التى حوكم من أجلها أول مانطق به .

ليس هناك أسهل من الرد على ذلك ! ! فما دام فيفيانى لم يكن مدفوعا بحدة المناقشة ، ولم يكن محتداً ، فلا يعقل أن يكون قد قصد بأقواله إهانة . لقد قصد أن يلخص قضيته فى مجموعها .أراد أن يصف قضيته وأن يضع عليها طابعها وعنوانها ، وليس من المعقول أن يكون قد فكر فى أن يبدأ مرافعته باهانة يوجهها إلى أحد قضاته .

لقد قال لكم حضرة الرئيس فى بداية هذه الجلسة ، بتلك المقدرة الفائقة التى عودنا أن نسمعها منه ، إنه يعرف أن الارتجال كثيراً ما يدفع إلى صدور كلمة خاطئة يجب أن تقابل بالتسامح والتساهل . فاسمحوا لى أن أضيف إلى ذلك أنه لو سرت طريقة محكمة « آلى » لصارت المرافعة مستحيلة . فانكم إذا أجبرتم المحامى على أن يقيس كلماته كما يقيس السائر خطواته ، وأن يزن ألفاظه ، وأن يخشى التفسيرات التى قد تنسب لعباراته ، فانكم تكبتون الارتجال وتقضون على كل بلاغـــة .

ويقينى الثابت أن المحكمة لن تتردد فى القضاء ببراءة الأستاذ فيفيانى .

حرّيّة الرّأي

ترافع الأستاذ جاك بونزون Jacques Bonzon عن أشخاص اتهموا باهانة الجيش فى منشور ألصقوه على الحوائط (٢٤ يونيو سنة ١٩٠٧) قال :

حضرات المستشارين ،

حضرات المحلفين ،

لنا الآن يومان ونحن نترافع عن رجال كل جريمتهم أنهم نظروا إلى الجيش النظرة التى نظرها من قبلهم ، وكتبها ، وخطب بها ، الوزراء الذين يطلبون محاكمتهم اليوم ، ولقد بين لكم زملائى المترافعون - كل منهم فى دوره - انكم لا تستطيعون أن تدينوا منشوراً يضم المقالات والخطب التى كتبها ، وبشر بها كليمنصو Clemenceau وبريان Briand . أما أنا ، فقد وقع فى نصيبى أن أدافع عن متهمة تربطها بهذه القضية صلة ، لا لشىء إلا لأن ... ، ولم تعلن كمتهمة ، ولم تقف ظاهرة فى قفص الاتهام ....

انى حاضر عن حرية الرأى . فأياً كانت الفكرة الاجتماعية التى عبر عنها ذلك المنشور فهى رأى له حريته . وهى ، بهذا الاعتبار ، فوق متناول كل هجوم ، ولا يجوز لأحد ، أياً كان ، أن يحكم عليها أو يدينها

وما دمنا - بناء على طلب العدالة وتحت ضغطها - مادمنا مطالبين بأن نترافع وأن ندافع عن حرية الرأى ، فسأحاول ذلك مرة أخرى ، ولا أحسبنى بحاجة إلى مجهود كبير ، لأصل ما بين نفوسكم ونفسى .

ولكن ! ما هو السبيل الى الدفاع عن حرية الرأى دون الوقوع فى التكرار الممل المضعف لكل دفاع ؟ من أين لى ان أجيئكم بحجج جديدة ، لم يسبق لآذانكم أن سمعتها ، ولأعينكم أن قرأتها بدل المرة مرات ؟.. إنكم ، ولا شك ، تتوقعون أن تسمعوا منى استشهاداً بتولستوى Tolostoï المحتوم فى هذا المقام ، وباناتول فرانس Anatole France الذى لا سبيل إلى تجنبه .

ولكننى آليت أن لا أصدع آذانكم بشىء من ذلك ، أتيتكم خلو اليدين ، لم آت معى بكتب ، ولا بمنشورات ، ولا بمطولات . . إن مرجعى الوحيد هو دليل باريس ، دليل شوارع باريس ، دليل أعد للأغراب والسواح ، سأستعين به فى هذه السياحة التى سوف نقدم عليها سوياً نحو الحرية . لنصعد سويا فوق هذا المرتفع الذى نحن فيه ، ولنطل من فوقه على باريس .

سوف نشرف إذ ذاك على شعب كامل من التماثيل ، شعب يحدثنا عن مجد الأموات ، أموات الأمس الذين يسيطرون ويوجهون أحياء اليوم . إنهم أمواتنا العظام ، الذين نصبنا تماثيلهم لنعرضها على أبنائنا فى المدارس ، ولنقول لهم : « هؤلاء أبطالنا ، تألموا ، واستشهدوا من أجلنا ، من أجل الانسانية ، ومن أجل الوطن . » إنهم الآن يجنون ثمار ما غرسوا ، وكلما نصب لأحدهم تمثال ، فى ميدان من الميادين ، انتقل بريان فى جمعه وحفله ، يزيح الستر عنه ويملأ شدقيه بخطاب رنان ، أو وقف كليمنصو يحييه بخطبة تفيض حماسة ، وتضم فلسفة ، وتقطر روعة . . . وأى درس لا تجود به هذه التماثيل ، على كل من يريد أن يعرف كيف تألمت الفكرة ، وكيف قاومت ، وكيف صابرت ، وكيف انتصرت ؟

ان من بين كل مائة تمثال نصبت فى فرنسا ، يوجد عشرون تمثالا لأولئك الذين تعذبوا من أجل حرية الرأى ، واستشهدوا فى سبيلها . فأمامكم من بين رجال السياسة كوندورسيه Condorcet الذى أراد الثورة العقلية ، وكاميل ديمولان Camille Desmoulins الذى أرادها روحية ، ودانتون Danton الذى أرادها كاملة سمحة لا تضن بالدماء ولكنها تترفع عن الاغتيال ، والذى حاول أن يقف فى وجه التيار ولكن محاولته جاءت متأخرة ، فلم تقو على وقف التيار ، وإن كانت كسبت له تقدير التاريخ واحتفظت له باعجابنا . . . ولقد ماتوا ، ثلاثتهم ، بسلاح الجلاد . أعدم المفكر ، وأعدم الكاتب ، وأعدم الخطيب ، أعدموا جميعاً من أجل الوطن ، من أجل فرنسا ! ! لأن نظرتهم اليها كانت تختلف عن نظرة حكام العهد الذى عاشوا فيه .

وهناك تماثيل لرجال يستأهلون كل أعجابنا ، وان لم يكونوا من أبناء وطننا ،

فهناك دانت Dante ـ طريد فلورنسا Florence ـ الذى وصف فى أشعاره الخالدة، آلام المضطهدين المشردين ! ! وهناك من رجالنا اتيين مارسيل Etienne Marcel الذى قتل لأنه أراد أن يعارض الملكية بالكومون ، وجان دارك Jeanne d'Arc، جان الفتاة التى لا يمكن ذكرها من غير أن يطغى شعورنا علينا . لم تنسها باريس وخصصت أربعة تماثيل للفتاة التى أحرقتها الكنيسة ، لأنها نجّت فرنســـا .

وارتقى العقل ، وأصبح ما كان مجرد اندفاع عند دانتون وعند جان دارك ، أصبح فكرة خالصة ، خالدة عند معتنقيها ، وعند الكتاب على الأخص .

جوسوا بأنظاركم خلال المدينة من فوق هذه الربوة التى تنصب نفسها فوقها كنيسة مستهترة . أنظروا إلى تماثيل كولينى Coligny ، واتيين دوليه Etienne Dolet ، ولابار La Barre فهى أمثلة ثلاثة لاستقلال العقيدة : لابار صاحب الشيعة الثورية ، ودوليه صاحب الشيعة الفلسفية ، وكولينى رجل الشيعة الهجنوتية . وان طلبتم شهداء الرأى من غير تقيد بفكرة دينية ، وجدتم الأموات ، فى كل ركن من أركان المدينة ، تنفض الغبار عنها ، وترفع رؤوسها ! !

فهناك روسو Rousseau صاحب العقد الاجتماعى ، حلم الأخوة وهناك بومارشيه Beaumarchais مؤلف زواج فيجارو Figaro، حلم المساواة وهناك ديدرو Diderot واضع دائرة المعارف ، حلم الحرية .

أنظروا اليهم جميعاً ، واذكروا لأبنائنا فى المدارس ما أصاب هؤلاء جميعاً ... لقد اضطهدوا أحياء ، وصبت عليهم اللعنات ، وافترى عليهم المفترون ، وأحرقت كتاباتهم ، بل وأحرقت أجسادهم أيضاً .

وكان الأبناء العقلاء المؤدبون يكرهون روسو ، ودوليـــه ، وكولينى ، ويزدرونهم كما يطلب اليكم اليوم أن تكرهوا الفكرة التى لم ترق للعدالة فى أشخاص متواضعين ، ولكنهم أصحاب فكرة على كل حال .

ولقد كانت العدالة دائماً حربا على الحرية ! !

فالقضاء هو الذى حاكم هؤلاء الرجال وأدانهم ، وما يومنا الحالى إلا تلميذ الأمس ، عنه يأخذ ، وبه يقتدى . والقرن الذى نعيش فيه لم يتمتع بحرية

سياسية أو حرية اجتماعية أو حرية فلسفية أوسع من القرون التى سبقته .

فلقد شهدنا بيرانجيه Béranger يدخل سجن باريس بسبب أغانيه ، ورأينا ناى Ney يعدم برصاص الفرنسيين ، رأيناه يُغتال اغتيالا قضائيا على حد تعبير أحد نقبائنا العظام ، ورأينا بودلير Baudelaire يُحاكم ويدان من أجل كتاب من الشعر الصافى « زهور الشر » التى لم ترق للرجال الفضلاء ، لأنها أزاحت الستار عن رذائلهم الخبيثة .

ولا تنسوا الساسة الذين حوكموا والذين أدينوا لأن منطقهم الاجتماعى لم يتفق مع منطق خصومهم . فقد نفى لويس بلان Louis Blanc ، ولدرورولان Ledru Rollin ، وفيكتور هيجو Victor Hugo وذاق غامبتا Gambetta السجن ثلاثة أشهر لانذاره الشهير إلى ماكماهون Mac Mahon « اخضع أو استقل » .

ولقد رأينا القضاء يشترك دائما فى ذلك الكفاح ضد الفكرة . فضد دوليه ولابار وروسو وبومارشيه وديدرو انجد أحكام البرلمان . فأنتم ترون أن القضاء دائما أبداً يقضى اليوم بالعقوبة ، على الرجل الذى سيمجده الغد . . .

لقد كان المستشارون فى البرلمان يرتدون لباسا أحمر ، ولذلك اللون دلالته ، فهو يشير إلى الدماء التى طالما سفكوها على جوانب المشانق ، وإلى النيران التى طالما أشعلوها فى المحارق .

ولقد ظلت النفوس كما هى وبقيت الملابس لم تتبدل . فالأفوكاتو العمومى ، الذى طلب فى عام ١٥٤٤ إعدام دوليه الملحد ، وأنت ياحضرة الأفوكاتو العمومى الذى تطلب الآن الحكم على ليلونج Lelong لأنه ازدرى الجيش ، إنكما صنوان وترجعان الى أصل واحد .

لقد اضطررنا كم اضطراراً ، بفضل ما أدخل على القوانين من تعديل ، إلى التخفيف من حدة أحكامكم ، وإلى إصدار قرارات ليست أكثر تساهلا ، ولكنها أقل سفكا للدماء . ذاك هو كل الفرق .

وإذا كانت تماثيل أمواتنا لم تكف لأقناعكم بأنه لا فائدة ترجى من إدانة

الفكرة لأنها سرعان ماتعود فترفع الرأس ، فعودوا بنا إلى هـذه القاعة نسأل أحجارها ، فكلها ذكريات تتحدث.

فالقرن التاسع عشر كان مسرحا لجهود جبارة يائسة بذلها القضاء لتعطيل سير الفكرة . فقد اضطهدت النهضة بيرانجيه ولويس كوربيه Lois Corbet وهاجمت ملكيـــة يوليو لامينيه Lamenais الذى يسميه جزو Guizot المجرم العقلى ، وطعنت الامبراطورية فاشيرو Vacherot وحاربت الجمهورية الثالثة زولا Zola .

واسمحوا لى هنا أن أقف لحظة ، وأن أفكر طويلا ، فان ذكريات شبابى عاودتنى وتطغى على ، ولا بد لى أن أصارحكم بها .

لقد كنا فى المساء ، وكانت هذه القاعة تعج بشاغليها ، وكان يجلس على هذا المقعد عشرة ضباط ، يظنون أنفسهم فى هجوم ضـــد العدو ، ويلوحون بقبضة أيديهم الينا تهديدا ، وكان ديروليد وأنصاره ، وكانت باريس كلها تتقد حماسا وتشتعل غيرة ووطنية ، وكان الجمهور خارج هذه القاعة يقوى بصراخه صراخهم ، ويزيد بهياجه هياجهم ، وحوصرت المحكمة بعشرة آلاف جندى خوفا من ذلك الهياج الكامل . وكان الكل يصرخ ، ويطالب فى نداء واحد « ليقتل زولا . ليمت زولا » . وكنا أربعة لانزيد ، نحيط به ونسنده بقلوبنا ، وندفع عنه بألسنتنا . لقد أصبحنا بعد ذلك أربعمائة ، ثم أربعة آلاف، ثم أربعين ألفا ، ثم لا أدرى كم ... ولكننا لم نكن وقتذاك إلا أربعة . وكان الوطن ، وكان الجيش هو الذى يصيح : فليقتل الخائن . فليقتل زولا ! !

وبينما كان لابورى Labori . لابورى العظيم الجبار . يدفع عن الرجل المكروه ، كان كليمنصو ، Clemenceau ، كليمنصو الذى نحاكم اليوم بأمر منه ، لايكاد يدرى كيف ينهته بكلماته الأولى عن حب الوطن وعن احترام الجيش .

إننى لا أستطيع ، حتى هنا ، أن أقول كل ما يفيض به صدرى ، فان لسانى لاينطلق . . لقد قالت محكمة النقض عن إدانة زولا إنها كانت جريمة قضائية

فهل لا يكفى ذلك لأنارة الطريق أمامكم ؟ أليس الشك محتوما ؟ إننى أتألم حقا لحضرة الأفوكاتو العمومى . إن ثقته بما يقول لاحد لها . إنه يحسب نفسه معصوما ، ولا يفطن إلى أن ما يحسبه حقيقة اليوم سوف تثبت له الأيام القريبة المقبلة ، أن عكسه هو الصحيح .

لقد عثرت لكم يا حضرات المحلفين على أحكام ثلاثة تدل على احترامكم لحرية الرأى ، فقد طلب منكم فى سنة ١٨٩٥ ، فى قضية الثلاثين فوضويا ، أن تحكموا على أشخاص لم يقنعوا بانتقاد أحد الأنظمة ، بل وجهوا معاولهم للنظام كله ، وتولى الدفاع عن هؤلاء الفوضويين رجال لا يشاركونهم الرأى ، ولكنهم يحترمون حقهم فى حرية العقيدة وحرية التفكير . هؤلاء الفوضويون قد برئوا !!

وفى سنة ١٨٩٩ حاكمتم مؤلف كتاب « الجيش ضد الأمة ! » أوريان جوييه وبرأتموه . وقبل ذلك فى عام ١٨٩٠ برأتم رواية الصف ضابط مع مااحتوته من ازدراء فظيع للجيش ورجاله . برأتموه بعد سماع دفاع محامين هما أبعد الناس عن كراهة الجيش وأعنى بهما الأستاذ تزيناس Tzenas الذى دافع فيما بعد عن كراهة الجيش فى شخص استرهازى Esterhazy (١) ، وميليران Millerand الذى يدخل الآن الطمأنينة على قلوب أصحاب رءوس الأموال ، بما يبشر به من اشتراكية خاصة .

حضرات المحلفين ؛

عودوا إلى آرائكم هذه ، لاياسا من الثقافة العامة ، بل حبا فى فرنسا . إن الذين ولدوا والجمهورية وشبوا معها يطالبون منكم أن تجعلوا الجمهورية رحبة ، واسعة الصدر ، أخوية . إننى أعرف أن لكل منا نظرته إلى الجمهورية . فهناك الجمهورية التى وجهت مرافعة حضرة الأفوكاتو العمومى وصبغتها بصبغتها . تلك جمهورية فاترة ، لا أحبها !! إننا نطالب بلادنا على أن يستطيع كل فرد فيها أن يقول مايريد ، وأن يناقش كما يحب .

لقد ازدرينا الكنيسة وحقرنا رجالها حتى لم يعد لقسيس قيمة . وفى وسعنا

---

(١) الخائن الحقيقى فى قضية دريفوس

أن ننتقد القضاء ونهاجمه ، فليكن من حقنا أن نقول للجيش : إنه حارسنا وليس سيدنا ، وإنه أنشيء ليدافع عنا ، لا ليضطهدنا ، وإن وجوده نفسه عرضة للنقد . فقد عرف الماضى جموع عاشت بغير جيش إلا الجيوش المأجورة ، ويعرف الحاضر جمهوريات عديدة أقربها الينا سويسرا ، لا جيش دائم لها .

لتخلق فرنسا سمحة بفعل الفكرة ، متآخية بفضل التساهل المشترك .

حضرات المحلفين :

دعوا الوطن الصحيح يتذوق لذة حكم تصدرونه بالبراءة .

حرية الصحافة : مالها وما عليها

نشرت إحدى الصحف الفرنسية ، أيام أن كان كازمير بيريه Casimir Perrier رئيسا لجمهورية فرنسا ، المقال الآتى بعنوان . « فليسقط كازمير » ، وبتوقيع « جيرو ريشار» : Giraud Richard

« يحق لكازمير بيريه أن يكره شعب فرنسا ، فان الشعب الفرنسى يرد له كرهه أضعافا مضاعفة . ولا شك أن هذا التبادل من شأنه أن يملأه سروراً ، فهو ، لا مشاحة ، قد ورث عن جده المرابى الكبير ، حب الفوائد الربوية الباهظة .

« ولقد بلغ من شدة إحساسه ببغض الشعب له ، أنه لايجرؤ على الظهور بينه إلا محاطا بحراس أشداء ، وبين سياج محكم من السيوف أو الحراب ، يحيط به مالا يحصى من الجواسيس ، وهو بالرغم من ذلك ، يمر بسرعة البرق الخاطف ، يحيي غلمان الشوارع الذين يأنفون أن يردوا تحيته ، ويبسم للوجوه العابسة والجباه المقطبة .

« إنه يريد أن ينتقم من الشعب لأنه يجهل أو يتجاهل ، أن سخط الشعب مصدره عجز الحكام ، وأن الشعب يزدرى العاجزين .

« إن الفرنسيين يقابلون موكبه اليوم بالصمت البليغ ، ولكنهم سوف يهتفون غداً — كلما رأوه — « ليسقط كازمير » أى لتحيا الجمهورية » .

قدم كاتب المقال للمحاكمة بتهمة إهانة رئيس الجمهورية ، وتولى المتهم - قبل أن تترافع النيابة - شرح وجهة نظره فى التهمة الموجهة اليه — فقال :

« أريد أن أبين الغرض من هذه الدعوى المرفوعة ضدى . لقد خطب وزير الزراعة فقال : « إن الجرائد الاشتراكية تتطاول على رئيس الجمهورية ، وتنتقد كل عمل من أعماله ، وكل لفظ ينطق به ، ولا بد من وضع حد لهذا الاسراف . فرئيس الجمهورية ، هو فرنسا ، بل هو الجمهورية ذاتها » .

وللمرة الأولى أنجز الوزير ما وعد ، فلم تكد تمضى ثلاثة أيام حتى انعقد مجلس الوزراء وقرر إحالتى إلى المحاكمة .

وإنى بالرغم مما قاله الوزير ، وبالرغم من رفع الدعوى على ، لا أزال أصر على أن مقالى لايعرض بفرنسا ولا بالجمهورية . لقد هاجمت شخصا يشغل وظيفة ممتازة ، ولكنها وظيفة انتخابية ، اختيارية ، وهو من أجل ذلك معرض لمناقشة أعماله ، ولانتقاد الصحف له ، وخاضع الى رقابة الرأى العام .

لذلك أعتقد أن غضب وزير الزراعة ، وإن صادف هوى من يملك توزيع الوزارات على الطامعين فيها ، قد أخطأ فى تحديد الزمن وانتقل بنا إلى عهد اندثر وأحسبه — لفرط إعجابه بكازمير بريبه — يخلط بينه وبين لويس الرابع عشر ، وكأنى به قد نسى أننا نعيش فى عهد سلطة الأمة والانتخاب والتمثيل الشعبى ، لا فى نظام الاقطاعيات والحق الالهى .

لقد كان لويس الرابع عشر يقول : « الدولة أنا » ، وكان هذا القول على مافيه من فظاعة تمجها نفوسنا اليوم يمثل حقيقة واقعية ، لأنه — فيما أعتقد وبقدر ما أذكر — لم يكن قد نقش بعد ، على واجهات مشيداتنا ألفاظ الحرية والمساواة والأخوة ، ولم يكن وقتذاك انتخاب للنواب ولا لرئيس الجمهورية . ولم تكن عندنا صحف ، ولم يكن لنا رأى عام . كان الملك هو كل شىء ، الجميع له خاضعون ، يتصرف فيما شاء كيفما شاء لا يسأل عما يفعل ، وكان مجرد التعريض بشخص الملك يعتبر اعتداء على فرنسا كلها لأنه كان يمثلها ، لا بارادة الشعب ولكن بالارادة الالهية .

ولكن حوادث جمة قد تعاقبت منذ ذلك الزمن ، ويخيل إلى أن وزراء اليوم قد نسوها . لقد ثرنا ثورتنا الكبرى . ففيم كانت إذاً ثورتنا ؟ لماذا ثرنا ، ولماذا ضحينا ؟ وما فائدة شجاعة الشارع وعاصفة الآراء التى قلبت جو تاريخنا ؟ أو قد كان ذلك كله ليحل مسيو كازمير بريبه محل الملك الشمس كما كانوا يقولون إذ ذاك ، وليحل وزراء هذا الزمن محل وزراء ذلك العهد ؟

إننا لا نظن ذلك ولا نحسبنا خاطئين . إننا نعتقد أن العمل الأساسى الذى

سعت له وحققته الثورة الفرنسية ، هو إعادة سلطان الأمة إليها ، ومن المغالطة والازدراء بالتاريخ أن يقال اليوم ـ بعد الثورة الكبرى ـ إن إنسانا واحداً يمثل فرنسا كلها .

إن فرنسا هي نحن ؛ نحن مصدر السلطات ، وإلى رقابتنا يخضع كل شخص نوليه عملا من الأعمال .

وإلا فكيف سقط جريفي Grévy أحد زملاء كازمير بريبه ؟ ألم يكن سقوطه ، — وكلكم تذكرون ذلك — وليد حملة صحافية ؟

هذا هو المبدأ الجمهوري الصحيح ! هذا هو ما اعتقدته ، وهو ما كان يعتقده كازمير بريبه نفسه ، حين تحدث غداة انتخابه إلى وفد الصحافيين وقال لهم : « إنني ملك لكم ، انتقدوا شخصي وانتقدوا أعمالي ، ما شاء لكم الانتقاد »

لقد صدقت بكل بساطة أقوال الرئيس ، ولذلك تجدونني ماثلا أمامكم اليوم .

إنني أطالب باحترام أثمن حق من حقوق الشعب ، وأعني به حرية الانتقاد . أطلب ذلك لي ، ولكم ، ولأفراد الشعب جميعا ، لأن الديمقراطية الحقة لا تقر لرجل أياكان أن يطمع في أن يكون فوق انتقاد أي مواطن ، مهما صغر »

ولما أتم المسيو جيرو ريشارد أقواله ، ترافع الأفوكاتو العمومي فقال :

يقولون لكم إنها قضية سياسية ، وأنا أيضا أكرر لكم ذلك ، ولكن ، لا بالمعنى المبتذل لكلمة السياسة ، وأعني به تطاحن الأحزاب في جهادها للوصول إلى الحكم والجري وراء السلطة ؛ بل بمعناها السامي النبيل ، أي مجابهة الفوضى بالنظام ، وإصلاح الأباحية بالحرية الصحيحة . السياسة التي تحترم الدستور والقوانين وتقر لهذا الحرم المقدس قدسيته وجلاله .

سأتلو عليكم المقال موضوع الاتهام ، وستكفيني تلاوته لتلمسوا بأيديكم ، وتسمعوا بآذانكم ، مافيه من عيب وإهانة . (وتلا المقال)

أأنا في حاجة بعد ذلك إلى أن أدلكم عن التعبير المهين أين هو ؟ أو اللفظ الجارح أين موقعه ؟ ألا يكون ذلك مني عبثا لا طائل تحته ؟ لقد قرأت لكم المقال كله لأنه كله إهانة : هو مهين في ألفاظه ، مهين في مراميه مهين في الروح الذي أملاه .

ولا أظن ذلك يحتمل المناقشة أو الجدل .

أيطلب منى بعد ذلك أن أرد على شتائم الصحفى ، وأن أعارض ذمه بمدح من ناحيتى وتقدير ؟ لا . ليس هذا من شأن النيابة العمومية التى يقتصر واجبها على مطالبة الناس باحترام القوانين . إن رئيس الجمهورية فى غنى عمن يرد عنه الأهانة ومهما تكن عواطفى الشخصية نحو رئيس الجمهورية فمن واجبى أن أسمو به عن كل مدح ، كما أحب أن أجعله فى مأمن من كل قدح .

إن الاهانة جلية واضحة . وكل ما أنتم مطالبون به أن تقولوا إن كان المتهم مسئولا ، يستحق العقاب ، أو غير مسئول ، فيبرأ .

وقبل أن أعرض عليكم الحجج التى لا تدع سبيلا للتردد ، أريد أن أستبعد حجة سفسطائية كاذبة ، طالما لجأ اليها الدفاع كلما حوكم صحافى ، وهى أننا نسعى للحدمن حرية الصحافة .

حرية الصحافة ؟ ! أوليس الدليل على تقديرنا لها ، ودفاعنا عنها ، وحبنا لخيرها أننا نريد أن نفرق بينها وبين الاهانة والقذف ؟

كيف يجوز أن يقال ، فى قضية كهذه ، إن حرية الصحافة فى خطر ؟ أنحن نطلب منكم أن تدينوا مقالا يحوى نقداً مستقلا أو مناقشة جديرة بالاحترام ؟ أنحن نأبى على الصحافى المستقل الرأى أن يظلم من شاء متى يشاء ؟ لا وكل مالا نسلم له به هو أننا ـ باسم القانون وتحت لوائه ـ نأبى عليه أن يهين من يضطهدهم ، أو يسب من ينتقدهم .

أذلك ما يسمونه استعبادا للصحافة ؟

اسمعوا مايقوله أحد أنصار حرية الصحافة من أعضاء اللجنة التى سنت قانونها : « إننا لا نستطيع أن نقرر رأياً يدعو ، لا إلى عدم إخضاع الصحافة للقانون العام فقط ، بل يريد أن يمنحها ضمانات أُخَر يأبى عقلى أن يسلم بها . أو بلغ الأمر بنا إلى حد أننا لا نستطيع أن نفهم للحرية معنى ، أو نتذوق لها طعما ، إلا إذا ضمنا الاعفاء من كل مسئولية ؟ إن الأخلاق والتشريع يجب أن ينصا على أن لا حرية بغير مسئولية ، بل المسئولية هى التى تجعل للحرية طعما ، فالاعفاء من المسئولية

لا يمكن أن يرضاه إنسان ، ولا أظن أن فينا من يستطيع أن يقول إن فى جعل الصحافى مسئولا عما يكتب ما يعوقه عن أداء رسالته . »

وقال الآخر :

«ليس هناك ما يتعارض مع حرية المناقشة أكثر من إطلاق السب والاهانة . وأحسبنى ، إذ أقول ذلك ، أذكر حقــائق لا تحتمل الجـدل ، وأستشهد بزملائى الذين خاضوا معى الحياة العـامة ، واسألهم إن كانوا يعتقدون أن الصحافة ـ من وقت أن حلت الاهانة والسباب فيها محل المناقشة الهادئة والحجج الدامغة ـ قد كسبت تعمقا أو ازدادت قوة أو خصبا ؟ »

إننا لم ندع المتهم إلى ساحتكم لتناقشه فى حرية الصحفى ، بل فى مسئوليته . ولكنهم لا يسلمون بالمسئولية أيضـا ، والصحفيون ، كما تعلمون ، فى ذلك متضامنون . فهم يقولون إنه لا ضرر فى تخطى الصحفى حدود النقد المرسومة ، لأن الرأى العـام كفيل برده إلى صوابه ، فعلاجه من دائه . هم يقولون إن الفرق بين النقد المبـاح وتجاوزه مبهم ، غير واضح ، لا يدرك بسهولة ، فلا تجازفوا ، عند الشك ، وتقضوا على الرسالة العظيمة التى تتولاها الصحافة فى كل بلاد حرة ، بسهرها ورقابتها على متولى السلطة العامة .

وأنا أسلم بأنه لا يمكن تصور شعب حر ، متصرف فى شئونه ، من غـــير أن تكون صحافته حرة قوية . ولكن ما أشـده خطراً على الحرية ذاتها إذا نحن تركنا تلك القوة الممتازة ، بغير حـدود ، وبغير مسئولية . إن الصحيفة التى تحمل المناقشة والانتقاد والسباب والقـذف والافتراء إلى الأكواخ ، تستطيع القضاء على سمعة الناس ومصالحهم ، إذا نحن تركناها بين أيدى السبابين المفترين .

ولا تنسوا أن الرأى العـام ميال بطبعه إلى المعارضـة ، فهو يعجب بالشدة ويشجعها ، وأطهر الناس سمعة ، وأحسنهم ذكراً ، لايستطيع أن يقى نفسه وأن يتخلص من كل أثر من آثار القذف ، فلا بد أن تعلق به بقية ، وعندئذ لايسع المواطنـــون الأشراف ، الذين يأبون الانهزام فى تلك المعركة غير المتعـادلة ،

لايسعهم إلا أن يهجروا ميدان الحياة العامة الذى لا يحصدون فيه إلا القذف والتشهير ، ويتركونه فسيحا لأولئك الذين ليس لهم شرف يخشون خدشه ، أو مال يخافون ضياعه .

إننا بازاء خطر يتزايد فى كل يوم عن الذى قبله ويكاد يقضى على الجمهورية . وقد آن أن يهدىء القضاء من مخاوف العقلاء . لا تقتلوا المسئولية ، ولا تغمدوا سلاحها ، فانه على مافيه من رقة وضعف ، هو الملاذ الأخير . نحن لا نطلب الحد من حرية الصحافة ، ولا كانت هذه وجهتنا ، ولكننا نرمى إلى حماية حرية الناس أجمعين ، ضد اضطهاد نفر من حملة الأقلام

نحن نطلب منكم أن تعاقبوا لاهانة وقعت على رئيس الجمهورية .

لقد تغاضيتم أحيانا عن إهانات وجهت الى رجال سياسيين ، خاضوا المعارك الحامية ، ولم تحفلوا باهانات وجهت نحو القضاء ، ولكنكم ، فى جميع أحكامكم لم تترددوا لحظة واحدة فى الضرب على كل إهانة أصابت الجيش ، لأن الجيش هو حارس الوطن وحاميه . ألستم تشعرون معى أننا أمام حالة مماثلة ؟ فمن هو رئيس الجمهورية ، إن الدستور يعتبره فى الداخل ممثل الحكومة ، وهو فى الخارج رمز فرنسا ورمز الوطن . فالحط من قدره والغض من قيمته وإهانته ، إهانة تلحق الجمهورية والوطن . ذلك مافهمه البرلمان حين مناقشة تلك المادة فوضعها تحت عنوان : « الجنح المضرة بالمصلحة العامة »

وتولى الدفاع عن المتهم ، باذن خاص من رئيس المحكمة الزعيم الاشتراكى الشهير جان جوريس Jean Jaurés وهو الذى قتل فى يوم إعلان الحرب العالمية الكبرى ، وكاد موته يحدث فى فرنسا ثورة ، لولا أن تيار الوطنية كان من القوة حيث قضى على جميع خلافات الأحزاب . قال :

. . . إذا كان جيرو ريشارد قد عهد إلى ، لغياب ميليران ، بأن أتحدث اليكم باسمه ، فانه إنما حملنى ذلك الشرف ، لأننى رفيق صباه وشريكه فى حملاته الموفقة منذ عهد طويل . ولأننى أستطيع أن أدرك مرمى كلماته ، وأكسوها ثوبها الصحيح ، ولكى تحتفظ هذه القضية السياسية من جميع وجوهها ، بطابعها السياسى

التام ، حتى فى شخصية المترافع أمامكم ، كما احتفظت به فى شخصية موجه الاتهام الحقيقى (١) ، وإن كان لم يتنازل ويشرفنا بحضوره فى هذه القاعة.

وإذا كنت قد قبلت حمل هذه الأمانة بعد تردد قصير ، فانما قبلتها ، لأطالب أمامكم بكامل نصيبى وبمسئوليتى الأدبية التامة عن هذه المجادلات العنيفة ، الضرورية ، التى يراد التحقير من شأنها ، وتصغير قيمتها ، وتشويه جمالها .

ليس يطلب منا حل مشاكل قانونية عويصة ، أو تفسير مواد من القانون غامضة ، فلا أنا أرتدى ثوب المحامى ولا أنتم (موجها حديثه للمحلفين) ترتدون ثياب القضاة . ولكنا - أنتم وأنا - مواطنون أحرار ، جئنا نبحث سويا فى روح قانون الجمهورية ، وفى معناه . لا لنجرى وراء الألفاظ الجافة الجامدة ، التى يريد حضرة الأفوكاتو العمومى أن يوقظها من رقدتها ، ليستخرج منها عبودية يسلطها علينا ، وذلا يريد من روح القانون ، التى أسمها الحرية ، أن تمثل له وتخضع

خبرونى ! أين وجد حضرة الأفوكاتو العمومى الاهانة أو العيب أو السب فيما قاله جيرو ريشارد ؟ اسمحوا لى أن أستلفت نظركم إلى الموقف الشاذ ، الذى تقفه النيابة منا فى هذه القضية بالذات . هى تريد أن تحصر التهمة فى المقال بأكمله ، وهى تتهمنا بأننا وجهنا الى رئيس الجمهورية ألفاظ سباب وإهانة ، ولكنها تأبى — أو تعجز — عن أن تدلكم على تلك الألفاظ التى كونت الاهانة ، أو النعوت التى اعتبرتها سبا . ولقد جئت الى هذه القاعة وأنا أتوقع أن يستكمل حضرة الأفوكاتو العمومى ، فى مرافعته ، النقص الذى شملته صحيفة الدعوى ، ولكن المرافعة لم تستكمل للنقص ، بل كان كل ماقاله إنه رأى جريمة فى المقال ، بل وجريمة فى عنوان المقال أيضا .

وليس يكفى الأفوكاتو العمومى أنه لم يحدد ألفاظ الاهانة ، بل إنه ليود ، لو استطاع ، أن يقنعكم بادانة الفكرة التى أمات المقال ، أو كأنى به يود لو استطاع أن يحول دون شرحنا للأسباب التى دعت لكتابة هذا المقال ، ولكنه يطمع فى غير مطمع ، فستسمعون منى ، وسيسمع معكم ، شرحا مستفيضا لكل ما أغفلته

(١) يعنى رئيس الجمهورية

النيابة العمومية ، وسأثبت لكم أن المقال خلو من كل إهانة ، فى ألفاظه ، وفى معانيه ، وفى الفكرة التى سيطرت على كتابته .

لقد قالت لكم النيابة إن العنوان « ليسقط كازمير » يحوى إهانة . ولم ذلك؟ أتراها قد عدت عدم الكلفة البادية .. فى ذكر اسم الرئيس الصغير مجرداً عن لقبه ، إهانة؟ إن كان ذلك ، فلتتوجه بلومها إذاً إلى الصحف الشبيهة بالرسمية ، إلى الجرائد الصديقة ، فهى التى أرادت أن تعلل صمت الشعب وسكوته عند مرور الرئيس ، وعدم هتافه له ، ففتح الله عليها بذلك التفسير العقيم ، وهو ان اسم الرئيس طويل ، وعسير على الشعب نطقه والهتاف به .

أم يكون ذلك لأننا كتبنا كلمة « ليسقط » أمام الاسم كاملا أو منقوصا؟ قد أجارى النيابة فى تفسيرها ، لو أننا كنا أمام صائح وقف فى الشارع ، أثناء مرور الرئيس ، فهتف بذلك الهتاف ، ليجمع الناس حوله ، وليحدث تجمهراً عدائياً أو يدعو الىمظاهرة صاخبة؟ أفهم جدلا أن يكون فى ذلك الفعل ماقد يدعو الى المحاكمة . ولكن ، إذا أخذنا القول بالمعنى العام الذى يفهم منه ، أو بالمعنى الخاص الذى حدده له كاتبه حين ختم مقاله بقوله « ليسقط كازمير أى لتحيى الجمهورية » أدركنا أن المقال ، والعنوان ، لايرميان إلا إلى غرض واحد ، هو أن الديمقراطيين الحقيقيين ، والجمهوريين الحقيقيين ، يطلبون سقوط الرئيس بريبه ، ويسعون لذلك سعيهم ، ويتمنونه ، ويعدون له العدة ، ذلك حقهم ، ولا أحسب أحداً يريد أن ينازعهم ذلك الحق ! !

هل الاهانة فى أن المقال قد تعرض لفقد الرئيس محبة الشعب ، وعدم تمتعه بثقته؟

دعونى أولا أضع حداً لفكرة خاطئة خطرة ، أرادوا نسبتها الينا ، وهى إننا لا نعبأ بحماية رئيس الجمهورية من كل اعتداء على حياته ، وإننا لذلك نسخر من الاحتياطات التى تتخذ لذلك . إننا نعارض فى ذلك بكل مافينا من قوة وكل مافى نفوسنا من حياة . ليس أحد أشد منا استنكاراً وخشية من هذه الاعتداءات المنكرة الاثيمة . نخشاها ونخشى مغبتها . إنها اعتداءات مجرمة لأنه ليس لانسان

أن ينصب من نفسه قاضيا يحكم على أعمال الآخرين ، وإذا كنا نحن نأبى على الهيأة الاجتماعية بأجمعها أن تحكم على إنسان بالقتل ، فكيف نرضى لفرد متهور ، أن ينعزل ، وسط تعصبه وآلامه وكبريائه ، ويعتدى بغير ضمان إلا ضمان الضمير . إنها إعتداءات مجرمة ، والرجل الذى يجوز جدلا أن يضع نفسه فى موضع القاضى والجلاد هو ذاك الذى تبرأ من كل خطأ ، الذى لم يضعف يوماً أمام الاغراء ، ولم تعرف الكبرياء سبيلا إلى قلبه ، ولم تتسلط الخطيئة عليه فى يوم من الأيام . وهذا الرجل ، إذ وجد وأنى يوجد ؟ . . فأنه لا يقتل . . . ولكنه يعفو .

وهذه الاعتداءات ليست مجرمة فحسب ، ولكنها سخيفة وحمقاء . فليس فى الوجود إنسان ، مهما علا مقامه ومهما بدا قويا ، يستطيع أن يسير الحوادث . إن التاريخ هو الذى يسير الناس ويقودهم ، وليس الناس هم الذين يكتبون التاريخ إنه وليد عوامل اجتماعية معينة ، لا قبل لأحد بردها . فاذا اختفى ذلك الرجل من الوجود . فان تلك العوامل ، ما دامت باقية ، لا تعدم وسيلة للظهور على يد رجل آخر ، ورجال آخرين ، إلى أن تجىء الساعة التى يحين فيها حينها ، لا بفعل الاعتداءات السخيفة ، بل بتأثير الثورة الجارفة نفسها . لذلك نحن ندعو دائماً إلى محاربة الأنظمة ، لا الرجال ، إنما الرجال أسلحة بريئة وضعيفة بين يدى النظام نفسه . لذلك نحن نوجه جهودنا الى هدم الأنظمة الفاسدة ، فهى التى تفسد الناس .

هذه هى السياسة التى ندعو اليها ، سياسة إذا كانت لا ترحم النظام القائم . فانها ترثى لرجاله ، ولكبار رجاله على الأخص ، فانهم يحملون من عبء النظام أثقله .

اتخذوا إذاً ما أردتم من الاحتياطات ، حافظوا على حياة الرئيس ما استطعتم ، فليس لنا على ذلك أدنى اعتراض . إنما الذى قاله جيرو ريشارد ، وقاله بحق ، فهو إنه مهما كانت الأخطار التى يتعرض لها رئيس الجمهورية ، ومهما يمكن أن يخشى حدوثه من الجمهور ، فهناك فترة إتصال لابد أن تجىء بين الشعب ورئيسه . لابد أن تأتى ساعة تزول فيها تلك الاحتياطات ، وتنعدم فى أثنائها الفوارق ، ويكتسح هتاف الشعب ومظاهر فرحه الموانع والحواجز . فالذى قلناه ، ولا زلنا نقوله ، هو إن تلك الساعة لم تجىء للرئيس بريه ولن تجىء أبداً ، وأن سخرية القدر تأبى إلا أن يكتب عليه أن يقضى السنوات السبع التى سيقضيها رئيسا للجمهورية ، بين صفين دائمين من الحراس والجنود

هذا هو كل ماقلناه، قلناه فى حدود حقنا ، ولست أدرى أين فى ذلك الأهانة ؟

ثم تحدث جوريس عن ماضى الرئيس بريبه وماضى أسرته ومصدر ثروتها ، وأعمالها الربوية ، وشرائها للديون المتنازع عليها وكيف أن البيت الذى يسكنه الرئيس وليد عملية ربوية فصلها ثم قال :

لقد أرادوا أن يقيموا جمهورية كبار رجال المال والمرابين ! ! حتى الدار التى يقيم فيها الرئيس بريبه ، ويدعو اليها وزراء الدولة ويوقع فيها الأوامر وتصدر عنها المراسيم ، حتى هذه الدار التى تصدر عنها القوانين وتستقبل فيها ممثلو الشعوب باسم فرنسا ، هذه الدار إنما شيدها الربا وأقام قواعدها ، وكلما لمست الجمهورية الفرنسية أرضها ، تصاعدت إلى السماء أنفاس ربوية نتنة (حركة) . أننى أقسم لكم ، غير حانث ، إننى كنت أفضل لشرف بلادى بؤر الفساد والدعارة ، التى احتضرت فيها ملكية العهد القديم ، أفضلها على دار الربا ، والأعمال المصرفية المنكرة ، التى تحتضر فيها الجمهورية الآن .

رئيس المحكمة — إنك يامسيو جوريس قد خرجت على كل حد ، لقد تركتك تشرح تاريخ أسرة بريبه ، ولكنك أتيت بمقارنة تفوق كل ما يمكن السماح به ، إنك تقارن دار رئيس الجمهورية ببؤر الفساد .

جوريس — إننى لا أقارنها بها ، ياحضرة الرئيس ، بل أضعها دونها .

الرئيس — لا . لا . إنك لاتحترم التعهدالذى إرتبطت به عندبدء مرافعتك .

جوريس — لقد وعدتك ياحضرة الرئيس أن أقول الحقيقة وأنا أقولها ....

يالسخرية القدر كم هى قاسية ! ! إذا فالثروة التى جمعها الجد من مجموع ما احتمله العمال من قسوة وعذاب ، تلك الثروة هى التى مكنت الحفيد اليوم من الوصول إلى السلطة واستعبادالعمال . أيكون الأرهاق الذى تحمله الآباء هو الذى يساعد على إرهاق الأبناء ، ويدهشكم أننا لا نستطيع أن نهش لذلك ، وأن نقابله بالرضا والابتسام؟

ليتنا نستطيع أن نردد قول التوراة . «وصار الأموات ، من قبرالى قبر يرددون رحمة المولى» . إن الذى يردده أموات الشعب العديدون ، من قبرالى قبر - أعنى من جبل الى جبل - إنما هى قسوة المولى الجديد : رأس المال ، إله العمال الذى لا يرحم .

وتدهشون لما فى حديثنا من قوة . وما فى اتهامنا من عنف ؟ أو لم تعلموا أننا نتحدث باسم قرن كامل من الصمت ؟ ألا تذكرون أنه من مائة سنة فى هذه المصانع ، وفى هذه المناجم ، عمال يتألمون ولا يملكون حق الكلام ، بل ولا يسمح لهم بالآهة يبثونها . لقد كانوا يصمتون ، فلما جاء بصيص من الحرية صرنا نتكلم بلسانهم ، ونطق بشكاياتهم المكبوتة ، وثوراتهم المحبوسة التى كانت تغلى فى صدورهم ولا يسمع لها صدى . إننا نصرخ الآن ونخرجها صيحة غضب طال انتظارها ، ولن تستطيعوا أن تكتموها إلى الأبد (حركة) .

وما هو سندكم لتحولوا دون مهاجمتنا لهذا الرجل ؟ ألأنكم تقولون لنا إن رئيس الجمهورية فوق الأحزاب وفوق المناقشات والمعارك ؟ ولكن هل نحن الذين طلبنا إليه أن يدخل المعركة ؟ هل هو قد إختار أن يدخل الأليزيه كما يدخل الحكم العدل ، الحانى على كل رأى وكل حزب ؟ إنه دخل للنضال ! !

قال صديقه الحميم المسيو جول لوروش إن سلطة رئيس الجمهورية سوف توجه ، منذ اليوم ، توجيها جديداً ، وسيكون لها معنى جديد .

لذلك نحن نهاجم حزباً ، حين نهاجمه ، وذلك حقنا . نحن لانهاجم فرنسا ولا نهاجم الجمهورية ، ولا نسلم بذلك الخلط الذى يريد أن يخلطه الأفوكاتو العمومى بين رجل ، أيا كانت مكانته ، وبين فرنسا الجمهورية .

كيف تبيح لنفسك ياحضرة الأفوكاتو العمومى وأنت الفرنسى النبيل، والجمهورى الفاضل ، كيف ترضى أن تدافع عن هذه النظرية وأن تقول — ولا تتحرج — إن رئيس الجمهورية هو فرنسا .

ما هذا ؟ أ إذا رأينا مكاهون ينجرف أمام قوى الرجعية ويحاول أن يحدث بالجمهورية حدثاً ، يكون لزاماً علينا أن نقول ، خضوعاً الى نظريتك ، إن فرنسا كلها هى التى تريد الرجعية وتسعى اليها ؟

أ إذا رأينا جريفى ، بسبب ضعفه وخنوعه ، يترك تجارة خاسرة وأعنى بها تجارة الرتب والنياشين ، تجرى تحت سمعه وبصره وتجاب له الفضيحة والعار ، تريدنا أن نقول ، بفضل نظريتك ، إن فرنسا كلها هى التى جلبت الى نفسها الفضيحة والعار واستحقتهما ؟

لا . لا . ليس من حقك ، فى سبيل الحصول على حكم بأدانة جيرو ريشارد ،

أن تخلط هكذا ، بين فرنسا الطاهرة النقية ، وبين رجال معرضين لأن يزلوا ، ولأن يتدنسوا .

لم يبق إلا أنهم يتهمونا بأننا نحط من قدر الصحافة !

أرجوكم ياحضرات المحلفين أن تراجعوا المقال الذى كتبناه ، وأن تحكموا ضمائركم ، وتقديركم السليم ، ستجدون فى ذلك المقال — وهو مالا أتنصل منه — جرأة وشدة واستقلالا فى الرأى ، ولكننى أتحداكم - وكلى احترام لكم - أن تجدوا فيه مايمكن أن يجرح الضمير الفرنسى ، أو يحط من قدر الصحافة الفرنسية ، أو من منزلة تلك اللغة الجميلة ، التى لايضيرها شيء ، بقدر مايضيرها الكذب .

لقد استباحوا لأنفسهم أن يتحدثوا عن الحط من قدر الصحافة ! ! ! فليعلموا إذاً ، وليسمعوها كلمة حق صريحة : إن المعارك الكتابية المخلصة لا تحط من قدر الصحافة ، ولا تسيء اليها ، إنما الذى يحط من قدر الصحافة ، ويصغر من شأنها ، ويكسوها العار والخجل ، إنما هو نظام المصاريف السرية ، والأعانات الشهرية التى يغدقها رجال المال .

إننا نرفع الصوت عالياً ضد نظام رأسمالى ومصرفى فاسد ، يسلم الصحافة إلى التأثير الحكومى من ناحية وإلى إفساد المصارف الكبرى من ناحية أخرى ، إلى الذين سرقوا بالأمس وإلى الذين سيسرقون غداً .

هذا هو الذى يحط من قدر الصحافة ويحقرها ويجعلها آلة صماء ، ودابة ذلولا ، لكل من يستطيع أن يدفع الثمن .

إنكم ترون أمامكم رجلا يكتب فى صحيفة صغيرة أنشأها . رجلا مستقلا ، مخلصاً ، نظيف اليد ، لجأتم اليه ليحارب أخصام الحرية ، المعتدين عليها . إنه يبحث عن الآراء التى يكتبها ، لابين ثنايا المصاريف السرية التى تغدقها الحكومة ، ولا بين طيات المرتبات الشهرية التى تدفعها المصارف ولكنه يعتصرها من قلبه ومن ضميره . وهم يتركون رجال المال فى مأمن من العقاب ، ويطلبون منكم أن ترسلوه هو إلى السجن ! ! ! .

وعاد المحلفون بقرار بالأدانة ، وصدر الحكم بأقصى العقوبة : الحبس والغرامة .

خطأ قضائى

شغلت فرنسا ، فى أواخر القرن الماضى ، بقضية امرأة مسكينة ، هى مدام بولين درو Pauline Drouot التى ذهبت ضحية خطأ قضائى فظيع . وقد أدت تلك القضية إلى تعديل المادتين ٤٤٣ و ٤٤٥ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى ، بحيث أباحتا إعادة نظر القضايا المحكوم فيها ، إذا ظهرت وقائع جديدة تجعل براءة المحكوم عليه واضحة ، كما قررت منح تعويض لكل من يحكم بادانته خطأ ...

وهاهى تفاصيل القضية:

كانت السيدة درو تقيم مع وزوجها وأخاها فى منزل بمدينة روان . أما هى فكانت تدير حانة للخمور ، وأما زوجها وأخوها فكانا عاملين بمستودع للمسلى الصناعى .

وانقضى عام على إقامة الثلاثة فى ذلك المنزل . .

وفى ذات يوم مر صبى البيطرى ، فى الساعة الثالثة بعد الظهر ، يسترد قبعته التى كان قد تركها بالمنزل فى اليوم السابق ، ولكنه وجد منافذ الدار كلها موصدة ، فأخذ يدق الباب مرات متوالية ، وأخيراً أطلت عليه من نافذة غرفتها مدام درو وصاحت به : « لقد مات زوجى : فاذهب للمصنع وبلغ أخى الخبر »

ومضت فترة قصيرة ، ومر من أمام المنزل رجل آخر ، وكانت الزوجة لاتزال بالنافذة ، بقميص نومها وشعرها الأشعث ، فقالت له : « قل لمدام بلارد إن زوجى مات فى الساعة الرابعة بنزلة شعبية أصابته فى الرأس (كذا) ، له شهران يشكو منها : « ثم أخذت تصفق بيديها كمن به طرب . » وقالت : « نعم . . . مات »

وانتشر الخبر فوصل إلى أسماع سكان الحى ، وكانوا بين مصدق ومكذب ، فقد عرفوا مافطرت عليه المرأة من الادمان على السكر ، وحسبوها تمزح أو تهرف .

وتقدم برغم ذلك ثلاثة من أهل الحى نحو الباب وطرقوه ، فأطلت الزوجة عليهم من النافذة فى نفس لباسها الذى كانت ترتديه ، ولما أبصرتهم فتحت لهم الباب . وقد بهت الثلاثة إذ عثروا بأرض المطبخ على دلاكروا (أخ الزوجة) مستلقياً لاحراك به . . . وقالت أخته إنه ثمل فأتوه بقليل من الماء يفق ، ولكنهم لمسوه فلمسوا جثة هامدة . . والتفتوا إلى المرأة فلم يبد عليها أى تأثر ، وكأن بها مساً ، أو كأنها ثملة .

وجاء أحد رجال البوليس أثناء ذلك ، يدعو صاحب الدار للخدمة العسكرية فوجده فى سريره ميتاً ، متصلباً ، ترجع وفاته ، على خلاف قول الزوجة ، إلى عدة ساعات .

استوضحت المرأة ظروف وفاة رجليها ، فلم تحر جواباً ، وكانت ردودها مكذوبة ، متعارضة ، ثم أخذت تهذى هذيان الأبله أو المخمور ، واتجهت الشكوك اليها ، وأجمع الرأى العام على اتهامها بقتل زوجها وأخيها بالسم ، لتتخلص من رجلين كانا يحولان دون حياة الفجور التى تحياها . ألم يفاجئها زوجها ، فى يوم الأربعاء السابق على الحادث مباشرة ، بين ذراعى رجل آخر ، وطردها من منزله ؟ أجل ، لقد صفح عنها فى اليوم نفسه ، لكبير سلطانها عليه ، ولكنه اشترط عليها أن تغلق الحانة ، وأغلقتها بالفعل ، وبالرغم منها . .

وكثيراً ما كان درو وصهره يشكوان من آلام تنتابهما ، تبدأ بثقل فى الرأس ، وتعب فى المعدة ، وقىء شديد لا يعرف له سبب ، ولم تكن المتهمة تخفى سرورها من ذلك ، بل كثيراً ما صرحت بأن العام لا يمضى على زوجها حياً ، وأنه إذا كان من حسن حظها أن يموت ، فلن يمضى عام آخر حتى تكون قد أحلت سواه محله . وبلغ بها الأمر أن راهنت ، بأربعين فرنكا ضد عشرين ، بأن زوجها لن يتقدم للخدمة العسكرية الاجبارية .

ولقد أدت أحاديثها هذه ، والكثير من أمثالها ، إلى تقوية الشبه ضدها ، وجاء التقرير الطبى الشرعى ، فكان ضغثا على إبالة ، فقد كانت نتيجة تشريح الجثتين والتحليل الكيمائى قاطعة ، وبالرغم من أن الخبراء الثلاثة لم يعثروا على أثر السم

ولم يتبينوا كنهه ، فقد أكدوا ، بما لا يدع مجالا للشك ، أن موت الرجلين يرجع الى تسميم جنائى .

وفى هذه الظروف تقدمت مدام درو إلى محكمة الجنايات ، وقضى عليها ، من غير التفات لتأكيدها واصرارها على أنها بريئة ، بالأشغال الشاقة المؤبدة .

وظلت تقاسى آلام السجن ست سنوات .

ولكن وقائع جديدة ظهرت ، وأدى التحقيق فيها إلى وضوح ما كان غامضاً . فقد ثبت أن من يدعى جوتييه وزوجته قد استأجرا ، عقب الحادث مباشرة ، الدار التى كانت مسرحاً له . فما كادا يسكنان فيها حتى شعرا ، وشعرت الزوجة على الأخص ، بآلام وأعراض كالتى كان يشكو منهادرو ودلا كروا . وفى كل مرة كانت توقد قمينة الجير المجاورة للمنزل ، كانت الزوجة تشعر باختناق ودوار . وتفقد الوعى أحيانا ، وكثيراً ما اضطر زوجها لحملها لخارج الدار لتستنشق الهواء الطلق. وكانت مدام جوتييه ، قبل سكناها تلك ، تتمتع بصحة قوية ، لم يسبق لها أن مرضت أو شكت ألماً . وفى ذات يوم ، وكانت بالدار وحدها ، سقطت مغشياً عليها ، وقضت نحبها .

وكانت القمينة فى ذلك الوقت موقدة ، ولاحظ الجيران الذين حضروا إثر صوت سقوطها رائحة خانقة وشعر أحد الجيران بقشعريرة ، فذهب يلتمس الدفء بجوار الفرن ولكن الآخرين استبطأوه ، فذهبوا ليروا مابه فوجدوه فى غيبوبة ، ولولا أنهم أسرعوا بنجدته لقضى هو الآخر نحبه .

أقام المسيو ديبو وزوجه بالمنزل بعد ذلك ، وأصابهما ما أصاب الأولين . وفى ذات يوم شاهد أحد المارة الزوجة تخرج من المنزل مذعورة كأنها تطلب نجدة ، ثم سقطت فى الشارع فاقدة الوعى ، ووجد زوجها مغشياً عليه ، وماتت قطتهما مختنقة . وأفاقت مدام ديبو بعد أربعين دقيقة وصرحت بأنه ، فى كل مرة توقد القمينة ، تحس بصداع فى الرأس وألم فى القلب ودوار .

وشكا المسيو ديبو إلى صاحب الدار ، وكان صاحب القمينة أيضاً ، فأغلقها وأقام له غيرها بعيداً عن الدار . ولم يعد يشعر الساكنان بعد ذلك بأى مضايقة .

وكلف مهندس بفحص الموضوع فلاحظ وجود شقوق فى الحائط الفاصل بين

المنزل والقمينة ، تتسرب منها غازات ضارة ، تنفذ إلى المنزل من خلال تلك الشقوق أو الباب ، ووضح بما لا يحتمل الشك أن الآلام التى قاساها الزوجان جوتييه وديبو ترجع إلى الغازات التى تتولد فى القمينة . ولكن . ! هل هذا دليل على أن موت درو ودلا كروا يجب إرجاعه إلى نفس السبب ؟

لقد أكد الخبراء الشرعيون الذين تولوا تشريح الجثتين أنهم وجدوا تمزقات داخلية تجعل مثل هذا الافتراض مستحيلا ، ولكن أعلام الطب إذ ذاك ، بروارديل وديسكوت واوجييه ، بعد أن درسوا ظروف الدعوى كلها ، وصلوا الى نتيجة تخالف ذلك الرأى كلية وأكدوا بأن موت درو ودلا كروا والسيدة جوتييه راجع إلى الغازات الناشئة من الجير ، ولم يسع الأطباء الأول إلا الخضوع لرأى زملائهم الكبار ..

أصدرت إذاً محكمة النقض حكما ببطلان المحاكمة الأولى وإعادة القضية الى المحكمة لتنظر فيها من جديد . واهتم المشرعون ـ كما قلنا ـ فتناولوا قانون تحقيق الجنايات بالتعديل .

ولما قدمت القضية لنظرها من جديد ، ترافع عن الاتهام الأفوكاتو العمومى لوفافريه Lefaverais قال :

حضرات المحلفين :

ماذا تتوقعون من ممثل النيابة العمومية أن يقول ؟ بل ماذا هو مستطيع أن يضيف إلى التحقيقات المؤثرة التى أجريت أمامنا الآن ؟ لقد لمستم تلك المأساة المؤلمة فى جميع تفاصيلها ، وفى ما دق وخفى من أسرارها . فماحاجتى اذا لنبش ذلك الماضى المؤلم من جديد ؟ ولماذا أضيف آلاماً الى آلام هذه المسكينة التى سوف تردون لها اعتبارها وشيكا ؟ لماذا أحملها هماً فوق ما احتملت من هموم ؟ إننى لا أستبيح لنفسى أن أنطق بكلمة واحدة تعيد اليها ذكريات الجرح الدامى الذى سوف يندمل ويشفى ببلسم حكمكم المنتظر .

لقد شهد أمامكم أعلام الطب الباريسيين فقوّموا خطأ الخبراء الأول ، وقضوا على كل شك ، وأزالوا كل ريبة ، وكل تردد ، وأصبح ثابتاً لنا ، ثبوتا لاريب فيه أن درو ودلا كروا ، قد ماتا مسمومين بأوكسيد الكاربون الناتج من الغازات المتصاعدة من قمينة الجير الملاصقة للمنزل .. واذا كان للنيابة العمومية أن تتلمس

مايعزيها وسط هذه المأساة المحزنة ، فهو لأنها تستطيع أن تعان للملأ ، أن المرأة التى اتهمت ظلماً وعدوانا ، وأدينت بغير وجه حق ، بتهمة السم ، لا يد لها فيها وهى منها بريئة ، ناصعة البراءة .

إن الأخطاء القضائية كثيراً ماتكون محتومة لاقبل لأحد بردها . إنها النتيجة الملازمة لضعف الانسان ونقصه ، ومن الظلم البين ، فى مثل هذه الظروف على الأخص ، أن نحمّل القضاء وحده عبأها . إن الكل قد ساهم فيها بقسط . . هى ليست غلطة القضاة ، بل هى فى الواقع غلطة المجموع : الشهود والخبراء ، والقضاة والمحلفون ، كل منهم قد اندفع أمام التيار الهائل الذى كانت المتهمة هدفه . ولاتستطيع الصحافة نفسها أن تتنصل مما بذلته من مجهود لأثارة الرأى العام . الصحافة ، التى كثيرا ماساعدت العدالة ، لم تنج من الوقوع فى الخطأ الاجماعى ، بل قبلته واذاعته ، وقبل أن يقول القضاء كلمته عن بولين دلاكروا كانت الصحافة قد أدانتها .

بين هذه الظروف وتحت ضغط الجمهور ألفى المحلفون أنفسهم أمام المتهمة ، فلم يشاءوا ولم يستطيعوا أن ينظروا إليها إلا كمجرمة ، قد قال الرأى العام فيها قولته ، ولم يبق عليهم إلا أن يحكموا عليها ، وأن لاتأخذهم فيها شفقة .
وجاء الخبراء الثلاثة بعد ذلك فلم يترددوا — بالرغم من أنهم بحثوا عن السم فلم يجدوا له أثراً — أن يقرروا أن الموت بالسم . . . . وجنائى . وهكذا تكونت ونمت الغلطة القضائية ، المطلوب منكم الآن إصلاحها .

إنكم ياحضرات المحلفين ممثلو الرأى العام ، ممثلوه المباشرون ، وهذا مصدر قوتكم وعظمتكم ، وهو أيضاً مصدر ضعفكم ، فانه إذا كان القضاة أنفسهم ، وهم الذين تخصصوا لمهنة الحكم لايقوون دائماً على التخلص من قوة الرأى العام ، فكم بالحرى بكم أنتم .

لقد وقع زملاؤكم السابقون فى المحظور ، نظروا إلى المتهمة ولم يمحصوا التهمة ، صغوا إلى صوت الاتهام وصموا آذانهم عن دفاع المتهمة ، وقد كان بليغاً قوياً ، حريا بالاقناع والتأثير ، وها أنتم ترون كيف قد كللت جهوده بالنجاح .
بقيت لى كلمة واحدة أختم بها دفاعى ،

لقد أثر فى أن أرى ابنة مدام درو فى هذه القاعة ، وخشيت أن يصيبها رذاذ من التحقيقات ، ولـكننى آمل أن لا يرسخ فى نفسها وفى قلبها إلا ذكرى رد الاعتبار لأمها ، فتمنحها حبا كاملا . وأسأل الله القدير أن يعيد الى هذين الشخصين ، وقد خلقا ليتحابا ويتعاونا ، ففرق القدر القاسى بينهما ، أسأله أن يعيد إليهما المحبة والسعادة والصفاء .

وقال محامى المتهمة ، وكان هو الذى تولى الدفاع عنها فى القضية الأولى إنه لا يرى محلا لأية مرافعة بعد الكلمات البليغة التى نطق بها ممثل الاتهام . وصدر الحكم بالبراءة ، فأعطيت الـكلمة لمحامى مدام درو ليشرح طلب التعويض الذى قدمه :

حضرات القضاة ،

أتشرف بالوقوف أمامكم عن امرأة مسكينة ، حمّلتها عدالة الانسان عذاباً مؤلماً طويلا . . . لقد ذاقت بولين درو ، منذ عشرة أعوام ، كل مافى الحياة من مرارة وألم . . . . . وهى الآن تواجه عدالة الناس للمرة الثانية ، خائرة القوى ، مهيضة الجناح .

ولقد أجاب المحلفون من لحظة طلب النيابة العمومية فقالوا إنها غير مذنبة ، وستقولون أنتم بدوركم ، وبحكم مسبب ، إنه لم تكن هناك جريمة حتى تكون هناك مجرمة .

هى بريئة ، وليس فينا من لا يشعر بذلك . فنفوسنا تنادى ببراءتها ، ولقد أرسلها حضرة الأفوكاتو العمومى صيحة حق وشفقة ، من فوق منبره الذى طالما دعا من فوقه إلى الشدة والعقاب ، ببلاغة وسحر بيان . لقد قال ألفاظ التعزية وأعلن ، أمام الملأ ، فى إخلاص ونبل ، الخطأ الذى وقعت فيه العدالة ، وطلب من المحلفين حكما بالبراءة .

ولقد رأيناه أثناء التحقيقات الطويلة المؤثرة ، ينهض فى حماس وعزم ، ليدافع لا ليتهم ، رأيناه وهو يمثل الاتهام والعقوبات الصارمة ، يرد عن بولين درو كيد تقارير الخبراء الخاطئة ، فرأيت من العدل ومن حسن التقدير ، أن أترك للخصم الشريف النادم أجر إصلاح الخطأ ولذته .

ولـكن . . لماذا لمسنا فى خطابه المؤثر شبه تراجع أو تحفظ ، أو رغبة فى التخفيف

من مسئولية العدالة والاحتفاظ ببعض حقها ؟ وكأنى به قد أراد أن يخفض من قيمة النتائج المدنية المترتبة على خطئها ؟

لقد التمس منكم حضرة الأفوكاتو العمومى استعمال الرأفة مع الدولة التى ستحكمون عليها . . . إنه يطلب منكم تطبيق الظروف المخففة ، ويسعى للحصول عليها فأراد أن يثبت لكم ، بلباقة ومهارة ، إن العدالة نفسها كانت ضحية خدعة . فوصف لنا الرأى العام ، وكيف خلقته الصحافة المحلية خلقا ، وهيجته وأثارت حفيظته ، وكيف صب جام غضبه على هذه المسكينة . وذكر لنا فى حياء وحيطة ، ماضيها ، وكشف لنا عن أطباء وعلماء أغدقت عليهم النيابةالعمومية ثقتها ، ومنحتهم كما منحهم القضاء تقديرها ، فغشوها وغشوا القضاء وغشوا المحلفين .

ولا أنكر أن لهذه الاعذار سنداً من الواقع ، ولكن يجب أن لانغالى فى تقديرها ، وأن لانلقى العبء من أكتافنا على أكتاف الآخرين . حقاً لقد كان الرأى العام هائجاً بفعل الصحافة المحلية والصحافيين ، وحقا لقد ساعدت مقالات الصحيفة التى تلاها حضرة الأفوكاتوالعمومى على ارتكاب الخطأ الذى ذهبنا ضحيته، ولكن يجب أن لا نجعل الصحف جميعاً متضامنة مع هذه الصحيفة . إن الصحافة فى أنحاء العالم مثلها كمثل الجيش ، أو القضاء نفسه ، فيها العناصر الصالحة والعناصر غيرالصالحة ، ولكن هذه الأخيرة شواذ ، لاتضعف ، ولا تقلل من قيمة المجموع . إننا نستطيع أن نسمى الصحافة ـ بحق ـ الضحية الدائمة للافتراء . فنحن كثيراً ماتتغاضى عن حسناتها ، وعن خدماتها للهيأة الاجتماعية ، ولا نذكر إلا الأضرار التى سببتها للأفراد ، والجروح التى أصابتهم بها . ولكم تألمت مدام درو من التلفيق ومن الأهانات التى وجهت لها ولطختها ، ولكنها مالبثت أن وجدت من الصحافة الكريمة سنداً وعوناً ، وغداً سوف تتولى الصحافة إذاعة رد اعتبارها فى مشارق الأرض ومغاربها ، فتكفر لها عما جناه ضدها نفر من أبنائها .

إننى لاأريد أن أنسى ، ياحضرات القضاة ، أننى أمام قضية إعادة نظر ، فلست أترافع لأطلب حكما بالبراءة ، ولا لأدفع تهمة قد انهارت ولم يعد لها وجود . ولكن جهودى سوف تقتصر على مطالبة المحكمة بأن تقضى بأن خطأ قضائياً قد ارتكب ، وأن تذكر فى أسباب حكمها أنه قد ثبت لديها من التحقيق ، ومن الوقائع الجديدة ، أن بولين دلاكروا لا يد لها فى جريمتى القتل اللتين نسبتا اليها ظلماً .

أطلب منكم أن تقرروا أسباب الخطأ القضائى الذى ارتكب فى هذه القضية ، وأن تحكموا لهذه المرأة المسكينة بالتعويض الذى تستحقه .

لم يكن لحق التعويض وجود من قبل . وستتولون أنتم لأول مرة ، تطبيق القانون الجديد ، المعدل لحق إعادة نظر القضايا .

إنى أعتقد ، فيما يختص بمبدأ التعويض ، أن لاخلاف بيننا وبين الدولة ، فليس يظهر لى أن حضرة الأفوكاتو العمومى يعارض فى المبدأ ذاته . ولكننى اعتقدت ، حين سمعته يترافع ، أنه يريد التمسك بنظرية الخطأ المشترك . لقد اعتقدت ، ولازلت أعتقد ، أنه فى سبيل الدفاع عن مصلحة خزينة الدولة ، سوف يعيد إلى آذاننا المعلومات السيئة التى قدمت وقت المحاكمة الأولى عن سلوك موكلتى .

لقد اعتقدت ، ولا زلت أعتقد ، أنه سوف يدفع بحسن نية الدولة ، ويطلب من المحكمة أن تدخل فى حسابها عمل الخبراء الذين لايزالون يصرون ، إلى هذه اللحظة ، وبعد أن وضح الحق ، على استنتاجاتهم الخاطئة .

لذلك رأيت من واجبى ـ قبل أن أوغل فى الشرح ـ وما دمنا بصدد تفسير قانون جديد ، لم يسبق تطبيقه أمام محاكم الجنايات ، أن أبين بوضوح ، القواعد التى بنى عليها ذلك القانون .

. . . عند ما أراد البرلمان ، تحت ضغط الرأى العام ، أن يحدد مبلغ التعويض الذى يمنح فى مثل هذه الأحوال ، ألفى نفسه أمام نظريات ثلاث ، لكل منها أنصار عديدون .

فكانت لجنة مجلس النواب ترى أنه يجب اعتبار الدولة مسئولة عن الخطأ الاجتماعى كما يسأل الأفراد عن أخطائهم ، ومعنى ذلك أن مسؤلية الدولة مفترضة افتراضاً وليس على القاضى إلا أن يقدر مبلغ التعويض .

وكانت الحكومة ومجلس الدولة يرفضان التسوية بين الدولة والأفراد ، ويريان أن التعويض الممنوح للضحايا يجب أن يكون أشبه بالعمل الانسانى أو الخيرى . ولو كان القانون قد أقر تلك النظرية ، لكان القاضى فى حل من أن يمنح التعويض أو يرفضه ، بحسب ما يترا آى له . وكان رأى الحكومة ومجلس الدولة أن لامحل للتعويض عن الضرر الأدبى بأية حال .

ولكن القانون — لحسن الحظ — قد اختار نظرية ثالثة قوامها أن التعويض حق نسبى للمحكوم عليه ، ولكنه يمتد إلى الضرر الأدبى والضرر المادى على السواء أما مقداره فقد ترك للقاضى أن يفحص ويقرر مداه ، مادام المحكوم عليه لم يتسبب بخطئه الشخصى فى صدور الحكم عليه .

فواجبى إذاً أن أثبت لكم ، أن مدام درو لم ترتكب خطأ يبرر الاجراءات التى اتخذت ضدها وأن الاجراءآت التى اتخذت ضدها — بخطأ الدولة — قد سببت لها ضرراً مزدوجاً ، وأن أطلب منكم أن تقدروا بوحى نفوسكم وضمائركم ، المبلغ الذى ترونها تستحقه .

سأل المستشار ، الذى باشر التحقيق ، رئيس المحكمة التى أصدرت الحكم فى القضية الأولى ، عن الأسباب التى دعت لأدانة بولين درو فلخصها حضرة الرئيس فى قوله : « كانت بولين امرأة محدودة النباهة ، أفسد الكحول تفكيرها ، فأساءت الدفاع عن نفسها وجاءت سوابق سلوكها وأخلاقها منضمة لتوكيدات الخبراء الثلاثة فجعلت الحكم عليها أمراً محتوماً » ولقد صدق القاضى المحترم ، فقد كانت بولين درو أثناء المحاكمة تحت تأثير ذلك البله الذى لاحظه الناس جميعاً ، ذلك البله الذى قد عرفنا نحن الآن سببه ، والذى لم يكسبها وقتذاك عطف قضاتها . فقد منحها المحلفون الظروف المخففة ، وكان فى مقدور قضاتها ، أن ينزلوا بالعقوبة إلى خمس سنوات ولكنهم أبوا إلا أن يرتفعوا بها إلى الحد الأقصى فقضوا عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة .

لست أقول هذا لأنتقد القضاة الأول ، فرئيس المحكمة قد اتصف بيننا بالعطف والشفقة على المتهمين ، وكذلك أعرف القاضيان المزاملان له ، ولكنهم جميعاً قد جرفتهم قوة التيار العام : فلم يروا ، كما لم ير غيرهم ، إلا جريمة شنيعة ، حسبوها ثابتة ، فألقوا بالضحية طعاما للحنق العام .

ولقد ذكر الشهود لكم كيف كان الجمهور الصاخب يهدد ويصرخ ويلعن . وكانت المدينة بأجمعها واقفة على قدم وساق تطلب رأس هذه المسكينة ، ووصل ضجيج الجمهور الصاخب إلى هذه القاعة ، بل إلى حرم المحكمة نفسها .

ووقف ـ وسط هذا الجمع المعادى — رجلان يعتقدان فى براءة المتهمة : عمدة المدينة ، والمحامى الذى وضعت المتهمة ثقتها فيه . وما دام قد جرى ذكر العمدة

على لسانى ، فاسمحوا لى أن أعلن أمام العالم أجمع ، الذى اهتم بهذه القضية وتتبع خطواتها ، أن الفضل كل الفضل فى هذا التوفيق ، راجع اليه . لقد هاله كما هالنى ، عجز الخبراء ، فلم يخضع للحكم الذى اغتصب من المحلفين اغتصاباً . إنه هو الذى أبلغنا أمر الوقائع التى جرت بعد ذلك فى منزل درو وهو الذى سعى ووفق فى الحصول على تحقيق جديد ، كان مبدأً للاجراءات التى انتهت ببراءة البريئة .

فما هى سوابق هذه المرأة التى اتكأ عليها الاتهام فأثبت عليها جرما لم ترتكبه ؟ لقد قال لكم حضرة الأفوكاتو العمومى ، إن وجود الابنة فى هذه القاعة قد ألزمه الحيطة ، وأنه يعتقد أن من القسوة أن يسىء إلى مسامع البنت بذكر الوقائع التى نسبت إلى الأم . ولا يسعنى إلا أن أقدر رقة العاطفة التى دعت النيابة العمومية أن تقول هذا القول . ولكنى أريد أن أطمئن حضراتكم أنه ، إذا كانت هذه الأبنة قد جاءت إلى هنا ، فان أبعد مافكرت فيه ، أن يكون لحضورها أى تأثير على القضاء . لقد ألحت هى فى حضور هذه التحقيقات التى ستؤدى إلى إثبات براءة أمها .

هوّن عليك ، ياسيدى الأفوكاتو العمومى ! ، فلو أنك لمصلحة قضيتك ، قد أزحت الستر عن ماضى هذه المرأة ، لما أطلعت البنت على جديد . لقد بقيت سنين عشراً ، تعتقد أن أمها آثمة . هون عليك ياحضرة الأفوكاتو العمومى . فقد تكفل غيرك ، ممن ليس لهم عواطفك ولا رقتك ، تكفلوا بهز مهد طفولتها على أغنية جريمة أمها ، فلم يتورعوا عن أن يحدثوها عن إجرام أمها وصدّقتْهم . . . وهى الآن تتابع هذه التحقيقات بقلق وشغف ، أزال قرار المحلفين بعض شكوكها ، وسيأتى حكمهم فيجعلها أثراً بعد عين .

لذلك لن أتردد فى التكلم عن تهم سوء الخلق ، وفساد السيرة التى وجهت فى ذلك الوقت ، وأعيدت مخففة أمام حضراتكم .

إننا نعرف جميعاً النظرة التى يجب أن ننظر بها ، إلى المعلومات المقدمة فى المسائل الجنائية . لقد قال أطباء من هنا وأطباء من باريس : إن أوكسيد الكاربون يحدث ذهولا كالذى يحدثه الكحول . واعترفوا بأن حالة الذهول ، التى كانت عليها مدام درو ، ترجع إلى تأثير تلك الغازات الضارة .

أين إذا تهمة إدمان السكر ، التى كان لها وقعها فى نفوس المحلفين ؟ وماذا أقول

عن تهمة سوء السلوك ، التى قيلت ، وأعيدت أمامكم ببعض تحفظ ؟ لقد قالوا إن مدام درو لم تكن تحب زوجها ، وكانت تخونه مع أول طارق ، وإنها قتلته لتتخلص من حياة مشتركة لم تعد تحتملها . . . . ما أضعف السبب الذى اتخذته النيابة العمومية إذ ذاك ، باعثاً على الجريمة ؟ !

إنها قتلت لتصبح حرة ، لتصبح أرملة !! هذه هى نظرية القضاة الأول . ولكن أبسط تفكير يدعونا للتساؤل : ما الذى يجبر هذه المرأة على الجريمة مع أن طريقاً مشروعاً ممهداً ، هو الطلاق ، كان قد عرضه عليها الزوج .

انى أسلم ، ياحضرات المحلفين ، بأن مدام درو لم تنجُ من مظاهر الضعف فى حياتها الزوجية ، وأن حرية حديثها ، وحركاتها ، قد جعلتها هدفا للسخط العام ، ولكن لاتنسوا الوسط الذى كانت تعيش فيه ، والحانة التى كانت تديرها بمفردها ! ! فكروا فيما تتعرض له امرأة شابة تدير بمفردها حانة فى غيبة زوجها ، من مضايقات وتغرير واهانات ! ! ثم اسألوا أنفسكم ، أمن العدل أن نرجمها بالحجر ؟ لقد قالوا إن خصومات كانت تحدث بين هذين الزوجين تصل اخبارها الى اسماع المارة ، وقالوا ، وقال ذلك حضرة الأفوكاتو العمومى ، إن الزوج اضطر لأن يوصد باب داره فى وجهها . . . فليكن ! أو تكون الأشغال الشاقة المؤبدة جزاء متناسباً لبضع هنات زوجية ، عفا الزوج نفسه عنها ؟ إذ يجب أن يعرف أن الصلح قد تم فى مساء اليوم نفسه ، ولو أن الأمر كان قد رفع الى محكمة مدنية ، لرفضت أن تحكم بالطلاق ! لقد انتهينا اذاً من تهمة السكر ، ومن تهمة سوء الخلق . . .

قال حضرة رئيس المحكمة ، التى حاكمتنا ، إن أعمال الخبراء كانت قاضية على المتهمة . . . لا أريد أن أتولى امامكم قضية هؤلاء الخبراء الذين اختارتهم النيابة ، فقد تولت نفسها وضعهم فى المكان اللائق بهم ، وانتقدتهم ، ولفظت النتائج التى وصلوا اليها ، بما لاحاجة لى بعدها بمزيد .

فاذا أنا تعرضت لأقوالهم ، قديمها والحديث ، فما أرمى إلا للدفاع عن حقوقنا المدنية المعرضة للضياع ، ولأثبت ا، إذا كان الخبراء قد أخطأوا خطأ فاحشاً ، فليس للعدالة ولا للدولة أن تستند على خطئهم ، لتحرمنا بضعة آلاف من الفرنكات .

إن السيد مسئول عن أخطاء خادمه ، هكذا يقول القانون المدنى ، وصاحب

المصنع مسئوول عن خطأ صناعه ، والتاجر عن موظفيـــه والمحامى عن كتبته .

فلماذا لاتكون العدالة مسئولة أيضا عن اخطاء أعوانها ، مادامت مسئوليتها المدنية قد تقررت بقانون جديد ؟ لسنانحن الذين اخترنا الدكتور سيرتيه المنسوب اليه الخطأ الأكبر ! ولقد وقف قانون تحقيق الجنايات حائلا دون مناقشتى لعمله ، ولم يكن فى وسعى أثناء المحاكمة ان أعيد استجواب الاحشاء التى كانت قد سلمت إليه لتحليلها ، فأعدمها .

أيمكن للدولة أن تدعى ان خبراء روان لم يرتكبوا خطأ تتحمل هى مسئووليته لوأن خبراء روان ، ومقدرتهم الفنية ليست محل نزاع ، كانوا قد قنعوا وقت المحاكمة الأولى بالقول ، كما يقولون الآن ، إن علم الغد ليس كعلم اليوم ولا كعلم الأمس ، لوأنهم اعترفوا فى صراحة ، بأنهم قد يكونون أخطأوا ، وبأن الطب الشرعى كثيرا مايواجه صعوبات موئسة ، وان الطبيعة كثيرا ماتحير العلم ؟ لوأنهم انضموا الى العمدة ، والى النيابة العمومية ، والى وزير الحقانية فى طلب اصلاح الخطأ ، وتعويض الضرر ؟ لوانهم فعلوا ذلك لارتفعوا فى تقدير الرأى العام ارتفاعا كبيرا .

ولكانت بولين درو برغم ماأصابها منهم ، تتناسى أخطاءهم !

ولقد قال لكم الدكتور برواردیل إن التشريح الذى أجراه الدكتور سرتيه عقب الوفاة مباشرة قد أجرى بمزيد من العناية والدقة ، ولكن الدكتور سرتيه لم يستطع ان يستخلص منه النتائج الصحيحة .

وجد بطعا واضحة بالبشرة ، ورغوا ودما فى الشفتين ، وضغطا على التوراكس ولونا متغيرا بالبول وكل الظواهر الاكلينيكية التى من شأنها أن تفتح عينى الدكتور الى أوكسيد الكاربون ولكن الدكتور سرتيه كان قد وطن النفس على أنه أمام جريمة ، فأخذ يبحث عن السم وأصر على البحث عنه ، ولما لم يجد له أثراً ، افترضه افتراضاً .

إن الموت بالسم قد يكون أثر جريمة ، وقد يكون وليد حادث عرضى .

وواجب الخبراء ، بغض النظر عن البيانات التى يقدمها لهم المحققون ، أن يبحثوا وراء ذلك الفرض الثانى ، وأن ينتقلوا إلى مكان الحادث ، لعل معاينته ترشدهم إلى جديد .

كان على الخبراء ، ماداموا لم يجدوا أثر السم أن يسألوا الأمكنة كما سئلت بعد ذلك !! إنهم لو فعلوا لوجدوا آثار قمينة الجير . . . ولكنهم لم يفعلوا ! وهم اليوم يتنصلون من الخطأ ، ويقولون إنه خطأ القضاء . . . لا . ليس هذا بصحيح ، فقد أجرى الدكتور سرتييه التشريح فى مكان الجريمة نفسه ، فهو لم ير القمينة ، لأنه لم يشأ أن يراها .

ولقد ارتكب الخبراء خطأ أكبر . فهم لم يكتفوا بأن لم يفترضوا حصول حادث عرضى ، ولم يعاينوا محل الحادث ، بل قصروا فى أداء المهمة التى كافهم بها قاضى التحقيق . فقد كانت مهمتهم ، عدا التشريح والتحليل ، البحث عما إذا كان الموت نتيجة تناول نوع من السم ، وماهيته وكميته ، وهل كان ذلك على دفعة واحدة أم دفعات ؟

هذا هو نص الأمر الصادر اليهم ، وتلك هى المأمورية التى حلفوا اليمين على أدائها بأمانة وإخلاص . فهل فعلوا ؟ لقد اعترف الخبراء بأنهم لم يحللوا الدم . . . ولم يحللوا البول . . . ولو أنهم فعلوا لوجدوا آثار أوكسيد الكاربون ، ولكنهم لم يفعلوا . . لأنهم ظنوا أن لا ضرورة تقتضى ذلك .

وهم مع ذلك قد أجابوا المحقق ، حين سألهم ، بأنهم حللوا كل المواد التى سلمت اليهم ، ولم يجدوا فيها ، لا بالتحليل الكيمائى ، ولا بالتجارب الفسيولوجية ، أى أثر للسم .

فقاضى التحقيق ، وقضاة المحكمة ، لم يرتكبوا خطأ إذا لم يكونوا قد فكروا ، من تلقاء أنفسهم ، فى أوكسيد الكربون ، فقد أدخل عليهم الخديعة رجال فن ، مهرة عادة فى أداء واجبهم ، كانوا قد أقسموا بأن يؤدوا واجبهم . . . فلم يؤدوه .

لقد خدعهم رجال يعترفون اليوم بأنهم لم يقرأوا أوراق التحقيق ، وكان عليهم أن يقرأوها ، بل ، وما لا يكاد يقبله العقل ، لم يقرأوا تقارير الخبراء الباريسيين ، مع أنهم عارضوها بتقرير مفصل قدموه .

تقدمت إذا بولين درو إلى المحاكمة ، فلم يجدها أن احتجت وصرخت بأنها بريئة ، ولم يجدها أن المترافع عنها استعان بقلوب المحلفين وضمائرهم ، وشرح لهم بأنه من المستحيل التحدث عن السم ، والسم لم يوجد ، ولم يظهر له أثر ، ولم يجدها

أن ذكر المحامى عنها قمينة الجير ووجه النظر إلى إحتمال أن يرجع سبب الوفاة اليها .

ولكن القضاة والمحلفين لم يعيروا أقواله أذانا صاغية . لقد كان الجمهور صاخباً لا يرحم ، وكان يقابل كل احتجاج بالصراخ والتهديد . فحكم على بولين بالأشغال الشاقة المؤبدة .

وبعد أيام قلائل نقلت إلى الليمان ، ولم يمكنوها من تقبيل ابنتها ، ولم ترها إلا بعد ذلك بثمانية أعوام . فهل أحدثكم عن الآلام التى احتملتها طوال تلك الأعوام؟

ذاك واجبى مادمت سأرتكن عليه فى المطالبة بالتعويض ، ولكن ، أنى لى ذلك؟ أهناك لغة تستطيع أن تصف العذاب الذى لاقته بريئة ، القيت فى غياهب السجن ، حيث لا أحد يستمع إلى آلامها وشكواها ؟ إنكم لتعلمون أن الصمت قانون من قوانين السجون . الصمت الذى هو أشد عقاب يلقاه إنسان .. . ألقيت هناك ، وهى البريئة ، ووصمت بالاجرام ، فاذا سول لها أن تقول لحراسها أو (لزميلاتها !) إنها بريئة ، هزأوا بها وحركوا أكتافهم ساخرين .

لكم قاست المسكينة ! لقد رد لها حكم المحلفين الشرف ، ولكن ، هل يمحى حكمهم ، أو الحكم الذى ستصدرونه الآن ، ذكرى تلك الآلام ؟ أتعود الابتسامة ويعود الحبور إلى هذا الوجه الشاحب الذى مزقته الآلام وحفرته الدموع ؟ إن الفرح والابتسام إذا غادرا وجها فليس لهما من أوبة . إن الألم ينسينا كيف نفرح وكيف نبتسم ؟

ستدخلون فى حساب حكمكم ما أصاب هذه المسكينة فى صحتها ، وفى قوتها . لقد عرفها من عرفها من قبل شابة صبوحة الوجه . ممتلأة صحة وحبوراً ، فأين من ذلك هذه العجوز الهزيل ، التى أشاختها الآلام قبل الأوان ؟

وخانتها قواها ذات يوم فسقطت فى السجن مريضة منهوكة ، وحملت إلى المستشفى ، ولكنها صمدت للموت أشهراً طوالا . لم تشأ أن تموت ، وتمسكت بالحياة على حين يزهد سواها فى حياة كلها عذاب ، ولكنها لم ترض الموت ، لأنها أرادت أن تخرج من خلال أسوار سجنها ، تلك الصرخة الداوية ، صرخة البراءة التى حبست فى صدرها . أرادت أن تصل صيحتها إلى ابنتها التى لم تعد تراها . ولم يعد أحد يحدثها عنها ، ولم تعد تدرى ما ألم بها ، وأين مثواها ، ولا بأى أرض تعيش .

هل فكر الخبراء ؟ وهل فكر الشهود ؟ وهل فكر جميع الذين كانوا سبباً فى مصائبها ؟ هل فكروا جميعاً فى عظم مصاب تلك المرأة ؟ اسألوا أنفسكم أهناك عذاب ، أيمكن أن يتصور عذاب أشد من عذاب الأم التى ينتزعونها من ابنتها ، فلا تعود تعرف إن كانت تعيش أو هى قد ماتت والتى توقن بأن ابنتها تلعنها ، كما لعنها الجمهور الجاهل الغبى ؟

وعفا رئيس الجمهورية عنها ، وقد وضحت براءتها ، وأعيدت إلى بلدها ، وسمحت الأدارة آخر الأمر بتسليمها إبنتها ، فلاقت المسكينة خاتمة محنتها .

كانت ابنتها قد كبرت ووصلت إلى السن التى يفكر فيها الأطفال ويسألون ، فلما سألت عن أمها وجدت من قال لها إن أمها فى السجن .

وبحثت البنت ، وسألت ونقبت ، حتى هداها البحث ، فى ركن منزو بمنزل جدتها ، إلى جرائد ذلك العهد فتبينت منها الحقيقة المؤلمة . فلما جىء بها لأمها ، بعد غياب طال عشر سنين ، ومدت الام ذراعيها لتحتضنها ، نفرت البنت منها ، ولم تستطع أن تخفى حركة امتعاض ، وصرخت فى أمها بتلك الكلمات التى لا يزال صداها يرن فى أذن الأم المسكينة : « لا لا . أنت لست أمى ، أنت مجرمة وقاتلة . »

لقد جمع الحب بحمد الله بين هذين القلبين ، وأظهرت الأم براءتها أمام عينى ابنتها ، وإذا كان الشك قد استمر يخالجها ، فقد أزلتم بحكمكم كل أثر له ، ورددتم إلى هذين النفسين ، إرث الفقراء المقدس : الشرف . ولم يبق الآن إلا أن تقدروا قيمة التعويض .

لقد قلت لكم يا حضرات القضاة ، إنه يجب أن يكون التعويض مزدوجاً : تعويض أدبى ، وتعويض مادى ، شأنه شأن الضرر نفسه .

لقد طلبت مائة ألف فرنك . وكان يمكنى أن أطلب خمسين ألفاً أو مائتى ألف ، فالضرر الذى لحق بمدام درو مما لا يمكن تقويمه بمال ، ولكنى أود أن أذكر لكم أن ست سنوات من عمرها قد انقضت فى العمل بداخل الليمان ، لمصلحة الدولة ومصلحة المقاولين ، وإن رأسمالها كله قد استنفد سداداً للمصاريف القضائية ، وإنها ، من وقت أن خرجت من السجن ، وهى تعمل بأجر يقل كثيراً عما تستحق ، وإن صحتها ضعفت ، وقواها خارت .

ألديكم مقياس تقدرون به التعويض ؟ لا . إذاً اسمحوا لى أن أقدم لـكم من باب الأستئناس، حكما أصدرته أخيراً محكمة فرسايل . لقد قضت لعامل حبس خمسة عشر يوماً ظلماً بتعويض قدره ثلثمائة فرنك .

الأفوكاتو العمومى — خمسمائة فرنك .

المحامى — نعم . صدقت . خمسمائة فرنك . فاذا كانت المحكمة قد قدرت خمسمائة فرنك لخمسة عشر يوماً فتكون قد قدرت إثنى عشر ألف فرنك للسنة وسبعين ألف فرنك لست سنوات . لا أنكر أن المبلغ قد يبدو كبيراً ، فهو ثروة لهذه المرأة المسكينة التى كانت عاملة فقيرة . . . ولكن إننا لسنا هنا لنبحث فى من هى متهمة الأمس ، أهى المرأة درو صاحبة الحانة ، أو مدام درو أرملة الثرى الكبير التى أصابها القضاء بضرر . إننا أمام ضحية يجب أن تنال تعويضاً كاملا لن تبخلوا به عليها . أما التعويض الأدبى فسنناله باذاعة براءتنا فى الصحف وعلى الجمهور .

حضرات القضاة :

لقد أدى المحلفون واجبهم ، وأدى المترافع واجبه . وستنطقون أنتم بكلمة العدل . . العدل الصحيح فى هذه المرة . ستقولون كيف ذهبت هذه المسكينة ضحية خطأ فظيع ، ستقولون إن الجريمة التى أرسلت بسببها إلى الليمان لم يكن لها وجود وستمكنونها بمبلغ من المال تقدرونه لها ، أن تعود إلى بلدها ، لتموت فيه فى مأمن من الحاجة .

وأنت ياسيدتى ، أنت التى ذقت من ظلم الأنسان ماذقت ، تناسى إن استطعت أخطاءهم وغلطاتهم ، ولتكن روحك عليهم رحيمة . . تناسى الماضى ، وانظرى إلى المستقبل وحده . المستقبل ؟ إنه فى هذه الأبنة الهادئة الجالسة بجوارك . . . إنه فى قبلاتها ، وفى نظرتها ، وفى حبها . إنك تستطيعين بفضل حكم المحكمة ، أن تعودى إلى بلدك مرفوعة الرأس ، فقد عاد إليك الذين لعنوك ورجموك بالحجارة ، عادوا

إليك يحيطونك بالعطف والاحترام ، إن مكانك فى وسطهم ، وسط الأشراف -
إرجعى اليهم ياسيدتى ، واسدلى على الماضى سترا .

ثم وقف الأفوكاتو العمومى وفرق فى كلمتين مختصرتين بين التعويض الذى يجب أن يمنح لصاحبة حانة لا تكاد تكسب قوت يومها ، وبين تاجر كبير أو صاحب مصنع ، وقال إنه يسلم بضرورة التعويض ولكنه يرى أن المبلغ المطالب به مبالغ فيه .

وقضت المحكمة بأربعين ألف فرنك تعويضاً وبنشر الحكم فى الصحف ، وقومت العدالة اعوجاجها .

عقوبة الإعدام

فى منتصف القرن الماضى نفذت عقوبة الاعدام علناً فى الشقى مونشارمون الذى كان قد قتل جنديا وحارساً وقد وصفت أغلب صحف فرنسا طريقة تنفيذ العقوبة فقالت :

« فى الساعة الخامسة والربع صباحاً أخطر القسيس مونشارمون بأن عليه أن يستعد للقاء ربه ، فما كاد مونشارمون يسمع الخبر حتى أخذ يعول ويبكى ، ويمسك بأعمدة السرير ويصيح ويصرخ . وأبى أن يغادر سريره أو يستمع لنصائح القسيس الذى أخذ يحاول تهدئته ، وأخيراً قبل أن يعترف وطلب أن يؤتى له بقسيس آخر ، فجىء له به . ولما حل الموعد أراد الجلادان أن يدخلا غرفته ، ولكنه أغلق دونهما بابها من الداخل ، واحتمى وراءه واستعان بكل ماتحويه الغرفة من أثاث لصدهما . وبعد لأى تمكنا من فتح الباب عنوة ، ولكنه رفض أن يرتدى ملابسه ، واستأنف الصياح والعويل حتى بلغت مسامع جميع جيران السجن . وأخيراً وبعد جهود شاقة استطاع الجلادان أن يلبساه ملابسه كيفما تأتّى لهما وأن يوثقا يديه ورجليه .

فلما اقترب به من المقصلة ، وطُلب منه أن يصعد درجاتها ، استطاع أن يولج قدميه بين درجات السلم الخشبى ، وأن يثبتهما بقوة مدهشة ؛ فبدأ إذ ذاك عراك مريع ، الجلادان يحاولان جهدهما أن يتغلبا عليه ويحملاه ، وهو يقاومهما بكل ماأوتى من قوة ضاعفها يأسه . كان يقاومهما ويصرخ ، ويستنجد ، ويدعو أباه وأمه ، ويقبل تمثال المسيح الذى كان القسيسان يقدمانه له ويطلبان منه الرضوخ لمشيئة الله ، ولكن دون جدوى .

والجمهور أثناء ذلك كلــه صامت لايدرى مايقول ، معقول اللسان من هول الموقف ، ومن شدة احترامه للقانون ، وأخيراً ، وبعد عراك استمر خمساً وثلاثين دقيقة ، عراك يقصر القلم عن وصفه ، أدرك الجلادان أنه لاقبل لهما على الانتصار عليه ، وقد تصببا عرقاً ، وتصبب هوَ دماً ، فعادا به إلى السجن كما أتوا .

ولما جاء المساء كانوا قد استعانوا بجلاد ثالث ، ونفذوا فى الشق حكم القضاء »

نشرت الصحف هذا الوصف ، فتناوله شارل هيجو Charles Hugo ابن شاعر فرنسا العظيم ، وكان كأبيه من خصوم عقوبة الاعدام ، وعلق عليه فى جريدة الايفنمان Evenement بالمقال الآتى :

« من قبل أربعة أيام ، فى ميدان فسيح من ميادين إحدى بلاد فرنسا تحت نور الشمس الساطعة ، وأمام أنظار المدنية ، أمسك القانون — وهو سلاح الهيأة الاجتماعية المقدس — أمسك بتلابيب رجل مسكين يبكى ويصرخ ، أمسك بتلابيبه وبعنقه وبذراعيه وساقيه ، وجذبه من شعره ، ومزق ملابسه ليصعده درجات المقصلة .. منذ أربعة أيام ، أمام جمهور محنى الرأس خجلا ، تماسك القانون والجريمة بالخناق طوال ساعة كاملة .

ماالذى ارتكبه هذا الرجل ضد الهيأة الاجتماعية ؟ إنه قتل . وما الذى فعلته الهيأة الاجتماعية بذلك الرجل ؟ إنها عذبته !!!

إيه أنصار عقوبة الاعدام ! ماالغرض الذى سعيتم لتحقيقه بحملكم ذلك المسكين إلى المقصلة ؟ لقد رغبتم ، فيما يظهر ، أن تشهدوا العالم أجمع على ما للعدالة الانسانية من قوة وجبروت ، وأن تقووا ، فى نفوس الجماهير ، الشعور بالعدل حين تتخذون منهم شهوداً لعقاب المجرم !! لقد أردتم أن تؤدوا واجباً اجتماعياً فعال الأثر ، مرهوب العاقبة .

ولكن !!

أو تدرون ماالأثر الذى تركته فعلتكم ؟ لقد أتيتم أمراً إداً ، فيه قسوة ، وفيه شناعة ، وفيه إيلام . إنكم بدلا من أن تكسبوا الجمهور المشاهد لجانب القانون ، كدتم تحولون عطفه لجانب المجرم . لقد كان هذا المجرم محل مقتهم ، فجعلتموه أنتم ، بفعلتكم ، محل إشفاقهم !! لقد تكالبتم ، اثنان ثم أربعة ، ثم لا أدرى كم ، لتقتلوا ذلك الرجل الذى كان يأبى أن يُقتل !! لقد أخفق الجلاد الأول ، فجئتم بثان ، وبعد نصف يوم من جهاد مستمر ، استطعتم ، آخر الأمر ، أن تقهروا الرجل وتمسحوا فى آن واحد ، الدم من نصل المقصلة ، والعرق من جباهكم .

لا !!! ثم لا !! إنكم لم توفَّقوا فى أن تدخلوا الرهبة ، والخشوع ، والروعة فى قلوب الناس . إن الاعدام ليس بالمنظر الجميل ، سواء أأنتهى بسلام أو انتهى بخصام . وليس القتل بالدرس الأخلاقى مهما كانت اليد التى تتولاه . وأحكامكم ، مهما توفر فيها من صدق وعدل ، لن تؤدى وهى تحكم بالقتل إلى منع القتل . إن المدنية قد قضت على قانون السن بالسن ونبذته ، وفى عودتكم اليه رجوع بالمدنية القهقرى . إنكم بذلك تحرمون الهيأة الاجتماعية والقضاء والقانون ، جزءاً من الاحـــترام الواجب لهم ، وكلما نفذتم عقوبة إعدام ، أنزلتم الانسانيـة درجات تساوى عدد الدرجات التى يصعدها المحكوم عليه صوب المقصلة !!

إن كان لابد لـكم من الاحتفاظ بعقوبة الاعدام الوحشية ، فلمَ لاتعملون كما تعمل أمريكا ؟ تواروا ، استتروا ! لماذا تدعون فرنسا بأجمعها ، لمـــاذا تدعون الصحافة كلها ، لماذا تدعون أنظار العالم كله لترا كم والصحافة لتحـكم عليـكم ، بينما جلادوكم لا يحسنون القتل ، ومقاصلـكم رديئة الصنع كقوانينـكم سواء بسواء»

كان لابد أن تشعر النيابة بصدمة هذا المقال القاسى ، وأن تأتى بالـكاتب أمام القضاء ، وقد فعلت ، وتولى شرح ظلامتها الأفوكاتوا العمومى سوان Suin قال :

انى لا أريد الحد من حرية المطالبة بتعديل القوانين وتحسينها ، ولـكنى أوجه الحديث الى المتهمين ، والى الصحافيين جميعاً وأقول لهم : انتقدوا ، ماشاء لـكم الانتقاد ، ولـكن . . . فى حدود القـانون . لاتهينوا القانون فى أشخاص خدامه ، الساهرين على تنفيذه ، العاملين على احترامه . وإذا كنتم قد نزعتم من قلوبـكم كل احترام للقانون ، فأنتم لا تملـكون أن تهاجموه فيما له من احترام وتقديس فى نفوس الآخرين . لانستطيع أن نلزمكم باحترام القانون فى دخيلة نفوسكم ، ولـكن من حقنا ، وفى مقدورنا ، أن نجبركم على الخضوع له علانية .

ستسمعون وشيكا ، حديثاً ممتعاً شيقاً ، عن تلك النظرية الفلسفية العميقة الغور ، البعيدة المدى ، نظرية الغاء عقوبة الاعدام . أما أنا فلن أسير معهم فى ذلك الطريق فأننا هنا فى المعبد الذى تحترم فيه القوانين ، وتطبق ، لا الذى تصنع فيه .

انكم تعرفون كيف قاوم المحكوم عليه الجلادين . انى أفهم تماماً أن ينتهز خصوم

عقوبة الاعـدام هذه الفرصة ليكتبوا ضد تلك العقوبة . ولـكن ماحاجتهم لاهانة الذين اشتركوا فى تنفيذ العقوبة ؟ انهم لم يفعلوا إلا واجبهم . أكان من المتحتم ذكرهم بتلك القسوة فى التعبير والشدة فى الاهانة ؟

وإلى أى الفريقين كان يجب أن يتجه عطف الجمهور ؟ أما كان يحمل بقلب رقيق كقلب شارل هيجو أن يتجه بعطفه إلى ضحيتى مونشارمون البريئتين ؟ ولـكن لا ! إن الأبرياء لا يستحقون الشفقة ولا العناية . بل الذى يستحقهما هو القـاتل !!! هذا ماتجدونه فى مقال شارل هيجو ! تجدون فيه هذا ، وتجدون فيه أيضاً انتقاداً مراً مهيناً لجميع من اشتركوا ، عن قرب أو عن بعد ، فى تنفيذ تلك العقوبة ...

ولماذا ؟!

لقد تلوت المقـال ، ثم تلوت قوانين بلادى ، بلادى التى أحبهـا وأحترم تشريعها ، وإنى باسم القضاء ، وباسم البـلاد ، وباسم المحلفين جميعاً أحتج ، وأحتج بحق على تلك اللهجة الجارحة المهينة .

لقد ازدريتم القانون وهتكتم عرض العدالة ، حين وجهتم إهانتكم إلى كل من تولى عملا فى القصاص من ذلك المجرم الأثيم !! إذا كنتم عاجزين عن احترام القانون ، فلا أقل من أن تعتصموا بالصمت ، فان من الأمور ما يجب بأزائها أن تصمتوا ! !

أما الهيئة الاجتماعية التى هاجمتموها ، فقد ناب عنها رجال أشراف ، طاهرو الذيل ، لايسألون عما يفعلون إلا أمام الخـالق وأمام ضمائرهم ، أدوا رسالتهم بالعدل والاستقلال اللذين سيظلان أبداً شعار المحلفين .

لقد قلتم إن القـانون والجريمة تماسكا بالخناق ، ولـكن ماحيلة القـانون إذا كانت الجريمة تثور عليه ؟ إنما الذنب ذنبها ، ولـكنكم أردتم أن تحقروا القانون وتمثلوا به ، فقلتم إنه أمسك بالخناق .

وتولى الدفاع عن شارل هيجو والده فيـكتور هيجو Victor Hugo باذن خاص من رئيس المحكمة لأنه لم يكن محامياً ، فقال :

يحسن بنا أن نتفاهم أولا على الألفاظ ، فان التعريف الصحيح أساس المناقشة الصحيحة ، ماهو المقصود باحترام القانون ؟ ما مداه ؟ ما الغرض منه ؟ لا أظن النيابة العمومية تريد أن تقول ، ولا هي بمستطيعة أن تقول — لو أرادت — إن الغرض من احترام القانون منع كل مناقشة للقانون ؟ إنما المعنى الوحيد المقبول هو احترام تنفيذ القوانين . الانتقاد مباح ، والتعليق الشديد مباح أيضاً . ذلك مانشاهده كل يوم ، حتى فيما يختص بالدستور ، الذى هو فوق القوانين العادية . إن احترام القانون لايحول دون مطالبة الهيئة التشريعية بالغاء قانون ، نراه خطراً ، ولا يحول دون المقاومة الأدبية ، وإن حرّم المقاومة المادية . دع القانون ينفذ وإن كان سيئاً ، وإن كان ظالماً ، وإن كان وحشياً ؟ قل إنه قانون ظالم ، قل إنه قانون وحشى ، ولكن دعه ينفذ ... الانتقاد ؟ نعم . أما المقاومة ؟ فلا . هذا هو المعنى المقصود من احترام القوانين ، هذا هو المعنى الوحيد الذى لا يمكن تصور غيره .

وإلا . ففكروا ياحضرات المحلفين فيما يأتى : إن عملية سن القوانين عملية عسيرة ، شاقة ، تبدأها الصحافة بما توجهه من انتقاد ومشورة ، وما تصفه من علاج ، وتتولاها الهيئة التشريعية من ناحيتها . فلو أن مهمة الصحافة شلت ، لامتد الشلل إلى الآلة التشريعية أيضا . فان القوانين إذا لم تنتقد ، لايصيبها إصلاح ولا يمسها تعديل . وإذاً فلا عمل للبرلمان ، ولا حاجة لنا به ويجب حله ! ترى أهذا هو الذى يريدونه ؟

لقد كنت أحسب ، وطالما قلت فى كتاباتى ، إن المقصلة ، ولنذكرها باسمها ، قد عفت وعفا زمانها ، وبدت تقضى على وجودها بيدها . فحين شعرت بأنها مكروهة ، انزوت عن الأنظار ... ولكن يظهر اننى كنت واهماً . فهاهى المقصلة تعود فتتخلى عن حيائها ، وتحس بالدور الاجتماعى الذى يطلب منها أن تلعبه ، ومن يدرى ؟ فلعلها تطمع فى أن تسترد غابر مجدها ؟ فلقد رجعت للظهور ، ورفعت عقيرتها بالاحتجاج على شانئيها ، وهى تطالب غداة أيامها القاتمة الدامية ، أن يرفع اليها أنصارها إعجابهم ، وأن يظهر الناس لها الاحترام ، وإلا عدت نفسها مجنياً عليها ، وادعت بالحق المدنى ، وطالبت بالتعويض . لقد قبضت

نصيبها من الدماء ، ولكنها لا تكتفى ولا تقنع ، فهى تطلب الغرامة وتطلب الحبس أيضاً .

لقد هالنى أن أرى ابنى يحاكم لأنه كتب ضد عقوبة الاعدام ، وسألت نفسى أوقد انحدرنا إلى هـذا المستوى ؟ أو قد قادنا اهدارنا للتفكير ، وللعقل ، ولحرية الرأى وللقانون الطبيعى إلى حد أن نُطالب ، لا بالخضوع إلى القوانين ، وهو مالا ننكره بل نقره ونسلم به ، بل باحترام هذه العقوبات ، التى تشق هاوية عميقة فى ضمائر الناس ، والتى يهتز لها تفكير الانسانية خجلا ، والتى يمجها الدين لما تهرقه من دماء . . . هذه العقوبات التى تجرأ على أن تكون نهائية أزلية ، مع علمها بأنها ليست معصومة ، وبأنها قد تكون خاطئة ، هـذه العقوبات التى تغمس أصبعها فى الدم لتخط به هذا الأمر : لا تقتل ، هـذه العقوبات الكافرة الملحدة ، التى تجعلنا نشك فى الانسانية إذا أصابت مجرماً ، والتى تجعلنا نشك فى الله إذا أصابت بريئاً ؟ . لا . لا . إننا لم ننحدر ، إلى هذا المستوى بعد .

لقد هالنى أن يحاكم ابنى ولا بد لى أن أصارحكم القول لتدركوا بعد ذلك مبلغ شعورى ، فانه ، إذا كان هناك مجرم ، فذلك المجرم هو أنا ؛ أنا لا إبنى ، أنا المجرم الحقيق ، فان لى خمساً وعشرين سنة وأنا أنتقد بكل جوارحى وأحارب بكل قواى العقوبات النهائية . لقد دافعت من خمس وعشرين سنة عن حياة الانسان وأبيت لكل مخلوق ، أياكان أن ينتزعها .

إن هـذا الجرم — جرم الدفاع عن الحياة الانسانية — قد ارتكبته قبل ابنى بسنوات ، وأكثر من ابنى بمرات ، وها أنا أبلغ عن نفسى وأشهد الأفوكاتو العمومى على أمرى . لقد ارتكبت الجريمة ، وليس لى عذر ، وعلى كل الظروف المشددة ، ارتكبتها باصرار وبالحاح ، ولى فى ذلك سوابق لا تحصى .

أجل ! إنى لأعلن للملأ أن هـذه البقية الباقية من العقوبات الوحشية ، هـذا القانون العتيق الذى يأباه العقل ، والذى يسمونه العين بالعين والسن بالسن ، هذا القانون الذى يطالب بالدم ثمناً للدم ، هذا (القانون) ، قد حاربته حياتى كلها ، حياتى كلها باحضرات المحلفين . وما دام فى عرق ينبض ونفس يتردد ،

سابذلها فى محاربة ذلك القانون ، سأحاربه بكل قواى ككاتب ، وبكل أعمالى وبكل نفوذى كمشرع ، وإنى أعلن (ورفع يديه مشيراً لتمثال المسيح المصلوب فوق منصة القضاء) أعلن أمام هذه الضحية الكبرى لعقوبة الاعدام ، هذه الضحية التى تنظرنا وتسمعنا ، أقسم باراً أمام هذا الصليب ، حيث اعتدى قانون الأنسان على قانون الله منذ ألفى سنة ، وأعطانا بذلك درساً نافعاً للأجيال المقبلة.

إنما كتب ابنى ما كتب لأنى لقنته له منذ الصغر ، فهو ليس ابنى بجسمه فقط بل هو ابنى بالروح وبالتفكير أيضاً . انه يريد استمرار تقاليد أبيه ... استمرار تقاليد أبيه ؟. ياله من جرم غريب حقاً ، يملؤنى غبطة أن أراه يحاكم بسببه . .

إننى أعترف لكم ، يا حضرات المحلفين ، ان الاتهام الذى أواجهه قد حيرنى .

ماهذا ؟ أيكون هناك قانون مشئوم ، يعرض على الناس مناظر مفسدة خطرة همجية ، قانون يحرض الشعب على القسوة ، ويكون له فى بعض الأحايين أسوأ الوقع ويكون من غير المباح ذكر تلك النتائج الشنيعة التى يؤدى اليها ذلك القانون ؟ فمن سولت له نفسه أن يذكرها فقد دل على عدم اكترائه بالقانون ، واستحق العقاب ، وأصبح مسئولا أمام القضاء مطالباً بكذا غرامة وكذا حبساً ... إن كان ذلك فلنغلق مجلس النواب ، ولنوصد المدارس ، فما حاجتنا اليها ، وباب التقدم قد أوصد ، بل ولنسم أنفسنا المغول أو التبت ، فاننا لم نعد أمة متمدنة .

حضرات المحلفين :

لقد كان التفتيش قانونا فى أسبانيا ، ومع ذلك لا بد لنا من التسليم بأنه قانون لا يستحق الاحترام ! وكان التعذيب قانونا فى فرنسا ، وهو أيضا قانون لا يستأهل الاحترام ! وكان بتر اليد قانونا ... وقانونا غير محترم ! وكان الكى بالحديد المحمى قانوناً ، وقانون غير محترم أيضاً... والمقصلة هى قانون اليوم ... حسن ! ولكننى أقر لكم بأننا لا نحترم المقصلة :

أو تدرى لماذا ياحضرة الأفوكاتو العمومى ؟ . . دعنى أبوح لك بسر ذلك !! أننا نريد أن نقذف بالمقصلة فى تلك الهوة السحيقة العميقة ، التى سبقها اليها — بين تصفيق الهيئة الاجتماعية ومظاهر فرحها — الحديد المحمى ، واليد المبتورة ،

والتعذيب والتفتيش . . اننا نريد أن يختفى من هيكل العدالة المقدس المنير ، ذلك الشبح القاتم المخيف ، الأغبر الوجه الذى يكفى وحده ليملأ القلوب رعباً وظلاماً . . . وأعنى به الجلاد .

من أجل مطلبنا هذا نحن نهز العالم ونزلزله ! ! أجل لقد نسيت . . . أننا قوم خطرون ، خطرون جداً . . . ألسنا نريد القضاء على المقصلة ؟ . ماأفظع ذلك الذى نريده ! !

إنكم فى حكمكم ياحضرات المحلفين تنوبون عن شعب حر ، لذلك كان لنا من غير أن نخرج هذه المناقشه عن وصفها السليم ، أن نتحدث إليكم كما نتحدث الى الرجال السياسيين. . . تصوروا ما كان يمكن أن يحدث لو أن لويس السادس عشر كان قد الغى عقوبة الاعدام ، كما الغى التعذيب . أكانت طاحت رأسه بسلاح الجلاد ؟ لا . بل ولخلت ثورة ٩٣ من أعمال القتل ، ولخلا التاريخ من إحدى صفحاته الدامية ، ولا نقضى يوم ٢١ يناير دون أن يراق فيه دم او تهدر فيه حياة ، فأن أحدا لم يكن ليجرأ ، أمام الضمير العام وأمام فرنسا وأمام العالم المتمدين أن يعيد نصب المقصلة ، للملك الذى كان يمكن أن يقال عنه ، إنه هو الذى أسقطها ! !

إنهم يتهمون محرر الايفنمان بأنه لم يؤد لعقوبة الاعدام الاحترام اللائق بها . لنرتفع بأنفسنا قليلا عن هذا النص وما يحتمله من جدل ، ولنرجع إلى أصل التشريع ، ولنسأل أنفسنا ، أعندما كان سرفان ، وقد كان نائباً عمومياً ، يقول عن قوانين بلاده إنها تفتح الأبواب كلها أمام الاتهام ، وتكاد توصدها كلها فى وجه المتهم ، وحين كان فولتير Voltaire يقول عن القضاة الذين أدانوا « كالا » إنهم ينتسبون إلى القردة وإلى النمور فى آن واحد وحين كان شاتوبريان Chateaubriand يصف قانون الانتخاب ذى الدرجتين بأنه قانون سخيف مُذَبذب ، وحين كان رويه كولار يصيح وسط البرلمان بمناسبة قانون من قوانين الرقابة : لو سننتم هذا القانون فانى أقسم لكم أننى لن أخضع له .

حين كان هؤلاء المشترعون ، وهؤلاء القضاة ، وهؤلاء الفلاسفة ، وهاته النفوس الكبيرة تقول ذلك ، فماذا ترونهم كانوا فاعلين ؟ أ كانوا لا يحترمون القوانين ؟ القوانين المحلية الموقوتة ؟ ربما ، فهذا مايقوله حضرة

الأفوكاتو العمومى ، أما أنا فلست أدرى ، ولكن الذى أدريه هو أنهم كانوا يرددون الصدى المقدس لقانون القوانين : للضمير العام ... أكانوا يزدرون العدالة ؟ عدالة زمنهم تلك العدالة المتقلبة ، التى لاتدعى العصمة ؟ لست أدرى ؟ ولكن الذى أدريه ، هوأنهم كانوا بأقوالهم يصدرون عن العدالة الأزلية المعصومة .

إن حق نقد القوانين ، ونقدها بشدة ، والقوانين الجنائية بوجه خاص ، لأنها كثيرا ماتغدو وحشية قاسية ، هذا الحق جدير بأن يوضع فى مستو واحد مع واجب تحسين القوانين ، كما توضع الشعلة بجوار العمل المراد إتمامه ، إنه حق الكاتب الذى لايقل قدسية عن حق المشرع . إنه حق ضرورى ، أزلى ، ستقرونه بقضائكم ، حين تبرئون المتهمين .

ولكن النيابة العمومية تقول ، وتلك حجتها الثانية ، إن الكاتب تجاوز حدود النقد وكان قاسياً . أصحيح هذا ؟ تعالوا إذاً ننظر سويا فى أمر ذلك الحادث الذى وصفه الكاتب والذى نحاكم من أجله .

ماذا أرى ؟ أرى رجلا ، رجلا محكوماً عليه ، رجلا يائسا يقودونه فى صباح أحد الأيام إلى ميدان عام فسيح ، نصبت فى وسطه مقصلة ... فلا يكاد يراها حتى يهيج ويثور ، ويأبى أن يموت . هو لايزال فى شرخ الشباب ، لم يبلغ الثلاثين ...أنهم يقولون إنه قاتل ، وأنا أعرف ذلك ، ولكن انظروا ... لقد أمسك به الجلادان ، وهو مقيد اليدين مقيد الرجلين، ولكنه برغم قيوده يدفع الجلادين ، وتبدأ بينه وبينهما معركة حامية الوطيس . أما الجلادان فقد تصببا عرقا . . وخجلا ، وعلا الاصفرار وجهيهما . أنهما يلهثان من أثر الجهد واليأس ، ومن لفحة سخط الجمهور التى يحسان بها ، ولكنهما يجاهدان إذ لابد من ان ينتصر القانون . ذلك هو المبدأ الذى لامحيد عنه ... ولكن الرجل قد انشب رجليه بدرجات المقصلة ، وأخذ يلتمس الصفح . تمزقت ملابسه ، وتمزق كتفاه ، وسال دمه ، ولكنه ما انفك يقاوم ويقاوم ، وبعد ثلاثة أرباع الساعة (حركة نفى من الأفوكاتو العمومى) ... إنهم ينا كفوننا على الدقائق ، وبعد خمس وثلاثين دقيقة ـ إذا شئتم ـ من هذا الجهاد المضنى ، من هذا العراك العنيف الذى لست أدرى كيف أصفه ، من هذا الاحتضار للحاضرين

جميعاً . احتضار للشعب المشاهد بقدر ما هو احتضار للمحكوم عليه . بعد هـــذا الوقت الذى طال من الوجل والخوف حتى أصبح دهرا ، عادوا بالرجل الى سجنه فتنفس الشعب الصعداء . ذلك أن الشعب يقدر العواطف الانسانية ، ويحس بها ، ويشفق ... لانه مطمئن لسيادته وسلطانه .

تنفس الشعب الصعداء لانه حسب انهم قد أبقوا على الرجل !! ولكن ذلك لن يكون !! . لقد انهزمت المقصلة ..... ولكن الى حين . فقد ظلت قائمة طوال النهار ، بين شعب مطأطىء الرأس .

ولما أقبل المساء ، احضروا نجدة من الجلادين ، تكاثرت على الرجل ، وأحكمت وثاقة حتى غدا كالمومياء . وجاءوا به عند اقتراب الظلام وهـو يولول ويصرخ ، ذاهل الفكر ، شارد اللب ، دامى الجسم ، يطلب أن يعيش ، وينادى أباه وأمه ، لأن الرجل أمام الموت يعود طفلا . . . ورفعوه إلى المقصلة فهوت برأسه .

عند ذلك سرت فى الناس جميعاً هزة واحـــدة ، فلم يظهر القتل القضائى فى مرة من المرات بأبشع مما ظهر به ، ولا بأشد قسوة . وأحس كل إنسان بأنه متضامن فى هذا العمل الوحشى ، وأخذ ضمير كل واحد يؤنبه كما لو كان قد نظر الهمجية تفتك بالمدنية فى قلب فرنسا وأمام العالم وتحت ضوء الشمس .

عند ذلك خرجت صرخة داوية من صدر شاب متحمس ، صرخة شفقة وقلق ، صرخة فزع وإنسانية ، وهذه الصرخة هى التى يراد منكم أن تكتبوها ، وأن تحكموا عليه من أجلها بالعقاب الصارم !! وامام هـذا المشهد الشنيع ، الذى وضعته تحت أبصاركم ، يريدون منكم أن تقولوا للمقصلة أحسنت ، وان تقولوا للشفقة ، للشفقة المقدسة ، أسأت .

انهم ليطلبون منكم مستحيلا .

دعنى أصارحك القول ياحضرة الأفوكاتو العمومى ، فى غير ألم ، وفى غير مرارة إن قضيتك خاسرة ، إنك تجهد نفسك عبثا ، فان المعركة التى دخلتها غير متكافئة . إنك تحارب المدنية ، وتحارب الأخلاق الفاضلة ، وتقف فى طريق التقدم . انك تحارب المبادىء السامية التى سارت فرنسا فى ظلها ستين عاما ، وقادت العالم وراءها .

تحارب قدسية الحياة البشرية ، وتحارب الأخوة والمساواة بين الناس ، وتحارب إصلاح المجرم بدل الانتقام منه . انك ـ بمرافعتك ـ تريد أن تقضى على كل مايضىء الفكر الانسانى ويهز المشاعر ، تعادى الفلسفة ، وتعادى الدين ، وتعادى فولتير ولا ترضى المسيح . مهما كانت بلاغتك ، ومهما كانت مهارتك ، فان الهيأة الاجتماعية ترفض بشمم الخدمة التى تحسب المقصلة انها تؤديها لها .

ان الهيأة الاجتماعية تخشى المقصلة وتأباها ، ومهما حاولتَ وحاول معك أنصار عقوبة الاعـــدام ، فلن توفقوا فى أن تبرروا تلك العقوبة البغيضة ، عقوبة السن بالسن .

ولكن فكتور هيجو لم ينجح فى أن يفلت ابنه من السجن ولامن الغرامة .

خانقة الأطفال

فى الثانى من شهر يوليو سنة ١٩٢٧ ، ذهبت جنكا كوريس Junka Kurès وهى فتـاة صربية كان عشيقها على اتصال عمل بالمسيو بورنيو التاجر بسوق الخضر بباريس — الى محل تجارة المسيو بورنيو فى الساعة الثامنة ونصف من صباح ذلك اليوم ، ولما تأكدت من وجود الرجل وزوجته بمحل تجارتهما ، قصدت من فورها إلى مسكنهما حيث كانت ابنتهما كارمن ، وهى طفلة فى الثـانية عشرة من سنها ، وصرفتها من المنزل بحجة لم يكشف عنها التحقيق .

خرجت كارمن ، ولـكنها وجدت المطر يتساقط غزيراً ، فقفلت راجعة للمنزل . وفى أثناء ذلك كانت جنكا كوريس قـــد سرقت مبلغاً من المال مخبئاً . ويظهران كارمن ضبطتها متلبسة بجرمها ، فعولت جنكا على أن تتخلص من تلك الشاهدة الخطرة وأخـذتها إلى غاب بولونيا ، وخنقتها ، ثم أخفت جثتها بين الأعشاب . وقد قضت محكمة الجنايات باعدامها فى اكتوبر سنة ١٩٢٨ ، وأعدمت بعد ذلك بقليل .

وتولى شرح ظلامة والدى كارمن الأستاذ لويس فنوا Louis Vaunois

حضرات القضاة :

حضرات المحلفين :

فى شارع مونترجو ، فى دار قديمـــة جميلة ، كانت تقيم منذ عام وبضعة أشهر ، عائلة راضية سعيدة : الأب بورنيو ، وكل رواد سوق باريس يعرفونه ، فهو وكيـل إحدى المحلات التجارية بشارع الصيادين ، يقصد اليه فى الساعة الثانية من صباح كل يوم ، يحبه الجميع وينادونه تحبباً « شارلو » . ويكفينى لاظهار ذلك العطف الشامل أن ألقى نظرة إلى هذه القاعة لأرى جمهوراً يكاد يكون كله من عمال السوق ، جاء إلى هنا يحمل لشارل بورنيو عواطف صداقته ومحبته .

ومدام بورنيو ، وكانت تساعـد زوجها فى عمله ، تقصد اليـه كل يوم فى

الساعة الثامنة صباحا ، وتعاونه فى البيع والشراء ، والأخذ والعطاء . فاذا ما عادا إلى المنزل وقد أضناهما العمل ، وأتعبهما المجهود ، وجـــدا بانتظارهما ابنتهما كارمن ، ذات الوجه الجميل والعينين الهادئتين المسالمتين ، تخفف عنهما التعب باستقبالها الحار ، وينسيان بجوارها مشاغل الحياة وآلامها .

وكانت كارمن بنتاً صغيرة ، على قسط وافر من النباهة وسرعة الادراك . وأمامى دفترها الصغير ، الذى كانت تقيد فيه بعناية ودقةماتصيبه ، وماتصرفه .. كانت طيعة ، خجولة ، تخشى من لاتعرفه ولا تطمئن إلى غريب عنها . . ولقد شهد امامكم جيرانها ، ووصفوا لكم مبلغ احتياطها وحذرها ، حين كان يدق الباب فى غيبة والديها . فلم تكن تفتح الباب لطارق ، إلا بعد أن تعرفه . ولكنها بقدر ما كانت تخشى من لاتعرف ، كانت تتودد إلى من تعرف ، وبقـــدر ما كانت تبتعد عن الغريب عنها كانت تتقرب إلى المعروف لهـا . لقـد كانت كارمن بورنيو القبس المضىء فى هذه الدار الفرنسية ، والنعمة الشاملة لشاغليها .

فما الذى بقى من كل هـذه السعادة ؟ . . . فى مقـبرة بلادهم ، فى رمال تلك المقبرة ، صليب صغير أبيض ....

هذا هو مافعلته جنكا كوريس !!!

هذه الدار التى لأناس منا ، هدمتها على أصحابها امرأة غريبة عنا ، امرأة لفظتها بلادنا مرة ومرتـين ، وكان يجب أن لا تـكون بيننا .... ولـكن المرأة تذهب ، والمصيبة تبقى ولا تنسى !!

من هى جونكا كوريس ؟!!

لا أريد أن أقول شيئاً لم يرد ذكره بأوراق التحقيق الموجودة أمام المحـكمة ! اننى أجد بين تلك الأوراق مستندات من بونتواز ، مستندات لهـا قيمتها ، ولهـا أهميتها . فماذا فيها ؟

فيها أن جونكا كوريس سرقت ، فى مدينة هلفيسيا أشياء مختلفة من بينهافضيات كثيرة ، ثمانية وثلاثون ملعقة ، وتسع وثمانون شوكة . وفيها انها اعتادت السرقة وانهاحين كانت خادمة ، كانت تسرق مفاتيح مخدومها أنى وجدتها ، وإنها استطاعت

بفضل ذلك أن تمتلك مجموعة كاملة من المفاتيح المختلفة . ومن يدرى ؟ فلعل أحد تلك المفاتيح هو الذى استعملته لتدخل منزل بورنيو ، فى يوم ٢ يوليو المشئوم .

وهى ـ باعترافها ـ كانت تنتمى إلى عصابة دولية خطرة . وكان زعيم العصابة ، وهو رجل انجليزى يدعى كوكرين ، عشيقها . وكانت تكلف مرارا بارشاد أفراد العصابة وقيادتهم .

هذا ماتجدونه فى مستندات بونتواز . وتجدون فيها أيضاً ، أن جنكا كوريس كانت حاملا ، على وشك أن تضع ، فطلبت نقلها إلى المستشفى . ثم فرت منه بالرغم من تقدم حملها .

وبعد الوضع ؟ ماذا فعلت بوليدها ؟ . . . . تركته لملجأ اللقطاء ! !

فجونكا كوريس إذاً لصة ! ! تلك هى الناحية الأولى من خلقها .

أما الناحية الثانية . . فجونكا كوريس مومس فاجرة ! !

انها تتصيد زبائنها من المترو . ففى المترو تعرفت بالمدعو بيلى ، وأصبحت عشيقته ثم لم تلبث أن سرقته بدل المرة مرات . فقد استمرت تدخل مسكنه بعد أن قطع صلته بها ، واتخذ له عشيقة غيرها . كيف كانت تدخل منزله ؟ لم يوصل التحقيق لكشف ذلك السر ، ولكننى لاأشك فى أنها كانت تستعين على ذلك ، بمفاتيح مصطنعة

وكانت تتصيد زبائنها من المطاعم ، وبالأخص من مطعم ديبون Dupont بالحى اللاتينى . ذلك المطعم الذى اتخذ شعاراً له « عند ديبون كل شىء حسن » Chez Dupont tout est bon ، وكأنى بجونكا كوريس قد اتخذت هى أيضاً من هذا الشعار ، برنامجا لها .

وكانت تتصيد من دور السينما . . . ففى سينما جومون تعرفت بمسكوفيشى ذلك الأسود الجبل ، الذى أخذ يستدر مالها ، بعد ان صرف عليها ماله . وقد سمعت أقواله فى التحقيق وهو يصفها بأنها فاجرة ، فاسدة الخلق ، كذوبة على الأخص . وهو أقدر من غيره على وصفها الوصف الصحيح .

فهى إذا مومسة ، وهى أيضاً لصة تحتك بأحط أنواع بنى الانسان . فن عشاقها

جربى ، ذلك النصاب الأشهر الذى يشترى البضائع ، ولا يدفع لها ثمنا ، ويبيعها بابخس الأسعار مادام يقبض الثمن نقداً . ومن أصحابها جيراردان ، اللص الذى أخرج من السجن ، لتسمع شهادته فيها . ومسكوفيشى الذى مر ذكره ، وغيرهم وغيرهم من رواد الفنادق المشبوهة ! ! . . وأصدقاؤها ؟ ان منهم أجون ، المحكوم عليه فى جريمة هتك عرض ، ومنهم عصابة النصب ، بيرنجيه و نيفه ومايل وتوبيليه وسواهم . .

ولنضف إلى ذلك كله أن جونكا كوريس تحذق وسائل التخفى عن أعين البوليس فهى تخفى مسكنها ، وتخفى شخصيتها . فلها ثلاث شخصيات مختلفة . وهى تقول إن لها ابناء ثلاثة ، وهو مالم تتبين صحته على وجه التحقيق . وهى تكذب فى كل مناسبة ، ولا تشعر بالخجل إذ تكذب ، كما لاحظتم ذلك أثناء التحقيق . وهى تفر ، كلما وجدت للفرار سبيلا . هربت من مستشفى بونتواز ، كما قلت لكم ، وهربت مرة أخرى فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ، حين ضبطها البوليس تحرض المارة على الفسق وساقها للمحاكمة .

وتقول أوراق التحقيق إنها استطاعت بالرغم من وجود حارسين من البوليس بجوارها ان تتصل بعشيقها جربى ، فى الممر الموصل لغرفة التحقيق ، وهذه واقعة أثبتها القاضى فى محضره . وفى مساء ذلك اليوم نفسه فتشت قبل دخولها السجن ، فوجد معها موسى وأشياء أخرى لم تكن معها من قبل ، وليست مما يباح ادخالها السجون ، ووجد معها وريقة صغيرة ، ابتلعتها بخفة ، وقالت لحراسها فى شماتة : « أما هذه فلن تأخذوها » .

هذه هى بعض أخلاق جنكا كوريس !!

وهى ذكية ، لا أحد ينكر ذكاءها . ولها ارادة حديدية ، وقدرة مدهشة على التلفيق ، ومهارة فائقة فى التأثير والاغواء والاقناع . وكل هذه الصفات لم تفدها الا فى عمل الشر . انها ذات مقدرة فائقة فى الايذاء وآية ذلك واضحة فى رأسها ، ذات الجبهة المنخفضة ، وفى يديها الغليظتين كأنهما أيدى دابة مفترسة ، وتلك القبضة القوية ، القبضة التى تستطيع ان تخنق ! !

هذه هى المرأة التى استفادت حتى الآن من كرم الفرنسيين ، هذه هى كوريس ،

التى تدعى انها صربية ، والتى وفدت علينا ، على كل حال ، من بعيد : هى ربيبة حياة جبلية قحطة جدباء ، قدمت فرنسا بغريزتها الهجمية ، وبشهوتها الجامحة . سرقت ، فاستعلمت معها المحكمة الرأفة ، ومادرت ، ان وضع الندى فى موضع السيف . . . مضر . فقد عادت جنكا للسرقة . وصدر ضدها حكم بالنفى ، وحكم ثان بالنفي أيضاً وحكم ثالث يحرم عليها الاقامة بباريس ، ولكنها ، رغم كل تلك الأحكام ، بقيت فى فرنسا حيث استطابت الحياة .

وحكم عليها مرتين لبقائها بفرنسا ، ومرة لعدم تركها باريس ، ولكنها ظلت مع ذلك حيث هى ، تعيث فسادا ، وترتكب السوء ، وتزيد فى كل مرة عن التى سبقتها ، حتى تدرجت من السرقة . . . إلى القتل .

قدروا مسئوليتكم ياحضرات المحلفين قدرها ، ودعونى أقولها لكم فى اخلاص وصراحة ، إن مسئولية محكمة بنتواز فى هذه القضية الكبيرة جلية . هى مسئولة لانها حكمت حكما خفيفا ، ووكيل النيابة مسئوول أيضاً ، لانه لم يستأنف ذلك الحكم ، ومحكمة باريس مسئوولة هى الاخرى ، لانها لم تحكم بعد ذلك الابشهر ، ثم شهرين ، سرعان ماانقضيا واستردت جونكا كوريس حريتها . وأنتم ترون كيف استغلت تلك الحرية ، وكيف اظهرت عرفانها لجميل قضاتها . لقد سبت قضاء فرنسا فى كتاباتها ، وسرقت ، وقتلت . وستكون مسئووليتكم ياحضرات المحلفين أشد هولا إذا عفوتم ، فستعود هذه المرأة إلى السرقة ، وستعود إلى القتل .

أنها خطوة واحدة تلك التى تفصل بين القتل والسرقة . فجونكا كوريس لاتملك مالا ، وعشيقها جربى قد أفلس ، فكتبت له شيكا بغير مقابل ، ولابد لها من المال تودعه بدل المقابل . تصيدها على أرصفة الشوارع لايجديها ، ولا يكفيها . فلابد لها اذاً من أن تسرق .

ذهبت الى محل تجارة المسيو بورنيو لتطمئن الى وجوده وزوجته به ، ولكى تبعد عن نفسها كل شبهة ذكرت لها أنها ذاهبة الى سانت واستاش لتقابل عشيقها جربى ، ثم أسرعت إلى مسكن بورنيو ، وقد ضمنت ان كارمن هناك وحيدة . وهناك حملت كارمن على ان تفتح لها الباب ، ثم استبعدتها بحجة لم يكشفها التحقيق

لكن كارمن عادت فضبطتها متلبسة بسرقتها . عند ما أحست، جونكا كوريس بافتضاح أمرها ، وهى التى قد حكم عليها مرتين بأن تبارح الديار ، وهى التى تخاف العدالةالفرنسية وتخاف السجن ، خاطرت بكل شىء واعتزمت أن تتخلص من تلك الشاهدة الوحيدة . أخذتها إذاً معها . . . سيتساءل أمامكم لسان الدفاع وشيكا ، كيف استطاعت أن تستدرجها ، ويقول لكم إنها كلها فروض ، يصعب تصديقها

لست والله أدرى ! فليس الادراك عادة من الأمور السهلة ، والضحية كثيرا مايعوزها المنطق ، وكثيرا ماتكون الحقيقة أغرب من الخيال وأبعد ماتكون عن التصديق . ولكن الوقائع أمامنا تتحدث ، فلا تجدى المناقشة . والمنطق جميل حقافى المسائل القانونية ، ولكنه يخطىء غالبا ، إذا أردنا ان نخضع الوقائع له . ويقول أحد الفلاسفة إن التفكير مقبول ، ولكن لاشىء أغنى من الوقائع .

وعندى هنا واقعتان :

الواقعة الأولى . أن جونكا كوريس قد ذهبت فعلا إلى مسكن بورنيو .

والواقعة الثانية . أنها ذهبت إلى غاب بولونيا !

وكلا الواقعتين قد ثبت ثبوتا قاطعا !

وإذاً ؟

لا أريد أن أفسر ، ماتستطيع جونكا كوريس وحدها أن تفسره ، لو أرادت . ولكنها لاتريد . فلنسلم إذا بالوقائع بغير تحوير .

فالشاهدان اسرائيل ودومون قد نظرا جونكا كوريس فى الساعة التاسعة من صباح يوم ٢ يوليو فى المنزل . أكدا ذلك مرارا ، وباخلاص مؤثر . وحين نبههما حضرة الرئيس الى خطورة شهادتهما ، عادا الى توكيدها ، ولم ينقصا منها حرفا .

وثبت أنه كان بغرفة المسيو بورنيو ثلاثة آلاف وستماية فرنك ، من الأوراق ذات المائة وذات الخمسين فرنكا ، وشهد الشاهد لويس أنه لاحظ عند عودة جونكا الى مكتب جربى ، أنها كانت تحمل أوراقا كثيرة ، من ذات المائة وذات الخمسين فرنكا ، لم تكن تمتلكها عند مطلع النهار .

أما فيما يختص بذهابها لغاب بولونيا ، فلدينا الدليل القاطع الذى جاءنا به العالم الكبير المسيو بيل . فقد فحص الوحل الذى وجده بنعل جونكا كوريس ، فوجد به نفس التكوين المعدنى والنباتى الذى وجده بنعل ضحيتها كارمن ، ووجد انهما يتفقان فى تكوينهما مع التراب الموجود بأرض المكان الذى عثر فيه على الجثة .

هذا الدليل العلمى ينهض بمفرده ، ولا يحتاج لما يقويه .

ولكننى أضيف إلى ذلك أن الجريمة تحمل توقيع جونكا كوريس ! أى نعم ! لقد وقّعت جونكا كوريس ، بامضائها ، على جريمتها . فهى جريمة مومس رُتِّبت مناظرها لتضليل العدالة .

أو تعرفون ماهو الاسم الذى اطلقه الجمهور على الطريق الضيق الذى ارتكبت فيه جنكا كوريس جريمتها ؟ . . ممر المومسات ! وحراس الغاب يقولون لكم إن هذا الاسم لم يطلق على ذلك الممر عبثا . وجـــونكا كوريس ، المومس ، تعرف ممر المومسات حق المعرفة ! ! لقد أخذت ضحيتها إلى تلك الجهة لتقتلها ، ثم لتحاول القاء الشبهة على أحد الوحوش الانسانية . فبعد أن خنقت الفتاة ، رتبت المنظر كما شاءت وشاء لها خلقها . خلعت عن الجثة سروالها ، وغطتها بمعطفها . أليس من حقى أن أقول إن الجريمة تحمل امضاء فاعلها ؟ فالمومس وحدها هى التى تستطيع أن تفكر مثل هذا التفكير .

نعم . لقد ذهبت جونكا كوريس الى غاب بولونيا . لقد قال دانتون إن الانسان لا يحمل وطنه بنعل حذائه ، ولكنكم قد رأيتم أنه يحمل دليل إدانته بذلك النعل . فقد حملت جونكا كوريس الوحل الذى يتهمها ، ولا ينفع فيه أى انكار . ولو لم يوجد هذا الدليل العلمى ، لكفي بالدليل النفسانى المستنتج من طريقة ترتيبها للجريمة .

إن هذه الجريمة تجرح فينا كل احساس طبيعى . لقد تصرفت جونكا كوريس تصرف الحيوان المفترس . استعملت قوتها الهائلة ، ضد مخلوق ضعيف ، لا يملك دفاعا . قتلت أضعف المخلوقات ، وأظرفها ، وأصغرها .

وإذا كانت قد استطاعت أن تأخذ كارمن بورنيو الى غاب بولونيا ، دون ان تصرخ ، أو تستغيث ، فما فى ذلك أى غموض . ان كارمن لم ترها إلا مرة واحدة ،

وكانت تخافها ، وتخشى جانبها . وكانت كارمن مريضة ، منهوكة القوى ، لاتزال فى فراشها عند ما طرقت عليها جونكا الباب.

مسكينة كارمن الصغيرة !! بل مساكين والداها اللذان عادا وقت الظهر فوجدا الدار خالية من زينتها . أين كارمن ؟ أين ذهبت ؟ وبمفردها ؟ لا . يستحيل . بحثا عن ابنتهما طويلا ، وأخيراً قال أحد الجيران ابحث عن نقودك فقد تكون يد اللص قد امتدت اليها ؟ فتح بورنيو درج مكتبه فاذا بالمال قد سرق . ولكن ما قيمة المال وكارمن لم توجد ؟ لقد أخذت إذاً لكى لاتكتشف السرقة. لقد اختفى المال واختفت الابنة . اختفت ؟ لا. بل قتلت . لقد شعر الأب المسكين ، فى لمح البصر ، بهول مصيبته . خف إلى البوليس ، وخف الى النيابة . وذهب لكل مكان ، وقصد كل وجهة ، وفى العصر حملته قدماه إلى المشرحة فوجد ، وكأنه لايزال فى كابوس فظيع ، وجدجثة . . . كارمن .

ومن تلك اللحظة ، والأم المسكينة ، كلما وجد الكرى الى جفنيها سبيلا ، رأت فى منامها إبنتها الصغيرة كارمن ، فتستيقظ فزعة وجلة ، تنادى إبنتها، ولا من مجيب . وقد أصابها مرض عصبى يهد كيانها ، وينهكها . لقد قضى على هذه المرأة المسكينة. ماتت ابنتها الوحيدة ، وليس لها سواها ، ولم يبق لها منها ، وهى التى كانت كل سعادتها ، الا ذكريات بسيطة كهذا الخطاب الذى بين يدى ، والذى تقول لها فيه ، بخط جميل رشيق ، كلمات كالتى يكتبها لكم أولادكم : « أقبلك بكل قوتى ، إبنتك الصغيرة ، كارمن ، التى تحبك من كل قلبها » .

هذا . . ! ! ولا شىء بعد هذا ! !

لم تعد إبنتها بجوارها ، لن تراها بعد الآن أبداً . أبداً . ولن تصلها منها خطابات صغيرة ، كهذا الخطاب .

إن جريمة جونكا كوريس ليس لها ما يبررها ! ! أتراها تطلب عطفكم لأنها امرأة ؟ . . لا . فان مما يزيد جرمها فظاعة ، إنها امرأة ، وإنها أم ، وإن لها ولداً ، واحداً أو أكثر . . . كيف يجوز لها أن تطالبكم باحترام الأمومة فيها ، وهى التى خنقت ابنة غيرها ؟

سوف تحكمون بادانتها باحضرات المحلفين ، وكل الأسباب تدعوكم لذلك .
ستحكمون باعتباركم رجالا على امرأة لها من الرجل قوة العضل ، وغلظة اليدين ، وهدوء الفكر ، وقوة الارادة ، وليس لها من المرأة إلا حذقها فى الكذب ، وقدرتها على الغش ، وخداعها ، وقوة إغرائها ، وفسادها . . .

وستحكمون باعتباركم فرنسيين ، على امرأة أجنبية خطرة ، لو أنها احترمت قوانين بلادنا ، وخضعت لأحكام بلادنا ، لما بقيت لحظة فى فرنسا ، ولما قتلت ، داخل حدودنا ، فتاة فرنسية صغيرة .

وستحكمون باعتباركم أرباب أسر وآباء أطفال ، على قاتلة الأطفال .

وستحكمون لأنكم رجال أشراف ، على المومس المجردة من الشرف .

وستحكمون باعتباركم تجاراً ورجال أعمال ، على اللصة النصابة .

إنكم قضاة ، فلا تصغوا إلى صراخ الحيوان المفترس الذى يستغيث ، بل استمعوا إلى صراخ هذا الأب ، وإلى أنين هـذه الأم ، وقد أصبحا وطعم الموت فى كل ما يحيط بهما ، مادام الموت قد اختطف ابنتهما الوحيدة . إنهما لم يعد لهما من سند فى الحياة ، إلا انتظارهما لعدلكم .

هل الشفقة تبرر القتل ؟

قضية ريشارد كوربت . (محكمة الفار جلسة ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩)

ندر أن تعرض على المحاكم قضية كهذه القضية : ابن بار يقتل أمه التي يحبها ، في ساعة حنان وشفقة ، لأنه رآها تتأوه وتتألم من مرض عضال لايرحم ، ولا أمل في شفائها منه . قضية لم يقو أغلب شهود جلساتها على ضبط عواطفهم فسالت دموعهم مدراراً ، ولم يقدر المحلفون على إخفاء شعورهم فأغمى على الكثير منهم .

أما الابن المتهم فانجليزي الأصل ، فرنسي بالتجنس ، أحب أمه أخلص الحب ، وحاول جهده أن ينجيها من دائها العضال واستعان بكل وسائل العلاج الممكنة ، وبكل الاختراعات الحديثة ، وحين يئس الأطباء الفرنسيون من شفائها ، استقدم لها اختصاصياً انجليزياً ذائع الصيت ، ولكن الاختصاصي الكبير أيد رأى الأطباء الأول وأكد أن لا أمل في الشفاء ، بل هو مستحيل .

عند ذلك ضاقت الدنيا على رحبها بالابن المسكين ، فعول - ذات مساء - أن يخلص أمه من آلامها . سقاها مخدراً ، وشرب منه جرعة ، ولما أغفت ، تناول مسدسه وأطلقه عليها عن كثب وهي نائمة ، فقضت نحبها دون أن تستيقظ أو تشعر . وثنى بنفسه وكاد الموت يدركه هو أيضاً لولا أن الطب الذي عجز عن إنقاذ أمه ، لم يعجز عن انتشاله هو من براثن الموت .

فلما كان يوم المحاكمة ، قال له رئيس الجلسة : « أأنت تدرك يا كوربيت أنك تحمل وزر أكبر جريمة يعرفها قانون العقوبات ، جريمة ليس لها ما يبررها ؟ هل فكرت فيما يؤول اليه أمر الانسانية لو اعتنق الناس جميعاً مبادئك ؟ هل قدرت كل ذلك ؟ إن الحياة الانسانية سر رهيب ، لم يدرك كنهه . فما أدراك أن أمك لم تكن لتشفى ؟ »

فكان رد كوربيت : «هذه مسأله عقيدة دينية نختلف في أمرها » ...

وقد قال العلم كلمته الأخيرة ، وقرر أساطين الطب بأنه لم يعد في مقدورهم

نجاة أمى ؛ ووجدتها أمامى ، تعانى آلام الموت وليس فى مقدورى أن أعمل شيئاً من أجلها » .

وشهد الطبيب الشرعى الذى تولى تشريح الجثة والكشف على المتهم عند القبض عليه ، بأن سرطان الأم كان متقدماً لدرجة لم يكن يتوقع معها أن تعيش إلا بضعة أشهر ، وأن حياة المتهم كانت فى خطر وأنه لم ينج من الموت المحقق إلا بأعجوبة .

وتولى الاتهام وكيل النائب العام توماس Thomas فقال :

لم تجر العادة بأن نرى على هـذا المقعد متهمين ، أقل مايقال فيهم . إنهـم قد استحقوا عطف الجماهير عليهم .

لذلك عظمت حيرتى إذ أقف لأطلب منكم أن تقضوا بادانة شاب ارتكب جريمته فى أحوال خاصة ، دعت أغلب الناس لأن يسألوا أنفسهم ، أو لو كانوا هم فى مركزه وعاشوا الساعات المضنية التى عاشها بجوار سرير أمه ، أفما كانوا يقـدمون كما أقدم ، على ارتكاب الجريمة التى ارتكبها ؟

حضرات المحلفين ،

ان الأمانة المعلقة فى اعناقكم قد وصلت اليوم إلى أقصى حدود الدقة ، انكم وأنتم أبناء الشعب وقضاته ، مطالبون ، أكثر من أى وقت آخر ، أن تسموا بأنفسكم فوق العواطف الشخصية ، وأن تقدروا حقوق المجتمع الأزلية ، التى وضعها بين أيديكم وعهد بها إلى ذممكم ، والمصالح الحيوية التى وكلكم فى الدفاع عنها .

لا أظن أن أحداً قد تألم بقدر ما تألمت ، أو انقبض قلبه بقدر ما انقبض قلبى لمصاب هذا الابن ، الذى شاهد أمه تنازع فى أيامها الأخيرة ، وأحب ، قبل أن أسترسل فى مرافعتى ، أن أطمئنكم أن ممثل الاتهام المتشرف بالوقوف أمامكم لايطالب فى هذه القضية بعقوبة قاسية .

لقد صدّق المسكين أن أصواتاً داخلية تحدثه ، فارتكب جريمته ولاقى جزاءه فيما ارتكب .

لقد صدّق المسكين أن أصواتاً داخلية تحدثه ، فطعن طعنته ، لأن نفسه الضعيفة كانت قد سولت له ، وأقنعته ، بأن من الطبيعى ومن المعقول ومن الضرورى أن يهب الموت لتلك التى وهبت له الحياة .

إننى أكرر لحضراتكم القول بأننى لا أسعى فى الحصول على عقوبة . لست مدفوعاً بأن جريمة ارتكبت ، ولا بد لها من جزاء .

إن فكرة أسمى من ذلك ، فكرة أهم من ذلك تدفعنى ، ولا قبل لى بردها . إننى أطلب منكم حكماً بالأدانة ، ليتقرر فى الأذهان ، ويظهر للعيان ، أن الاقدام على هذا العمل يؤدى الى مسئولية جنائية .

انى أريد أن أتناقش فى هدوء ، مبتعداً عن كل شهوة ، متجرداً من كل بلاغة ، تسيطر على فكرة واحدة ، ويحدونى حب العدالة وحب الحقيقة ، الذى يحمله كل منا بين جنبيه .

أيكون من الجائز ، فى هذا الزمن الذى ترفع فيه من كل صوب ، وفى كل يوم ، أصوات الذين ينكرون على الهيئة الاجتماعية حق إعدام القتلة وسفاكى الدماء ، أقول ، أيجوز أن يطلب منا أن نعترف بهذا الحق للفرد الواحد ؟

وذلك ـ مهما كانت الأحوال ـ فيما عدا حق الدفاع عن النفس أو الغير .

تأملوا طويلا ، وفكروا ملياً ، أترضى عدالتكم بأن تضنوا بحياة أكبر الناس اجراماً وأكثرهم فساداً وخطراً ، لأنه يجب أن لا يقتل الانسان أخاه الانسان ، وأن تقبلوا ـ بغير رقابة إلا رقابة الضمير ، وبغير ضمان إلا ضمان العقيدة ـ أن يقتل الابن أمه ، والأخ أخته ، والزوج زوجته ، والصديق صديقه ؟

ما أظلم هذا الباب الذى يراد فتحه على مصراعيه لأفظع أنواع الجرائم وأشنعها ! ! !

من الذى يميط اللثام ، فى جميع الحالات المماثلة ، عن الدافع القوى ، والباعث الصحيح للجريمة ؟

أأنتم واثقون ؟ أأنتم موقنون بأن مصلحة الضحية وحدها هى التى حركت يد القاتل (المخلّص !) ؟ وهى التى سيطرت عليه ؟

الحيطة الحيطة ! ! ! ! والحذر الحذر ! ! !

فما من شىء أكثر عدوى من المثل السىء ! ولا أدفع للجريمة من عدم العقاب !

لقد قلت لكم إن واجبكم اليوم دقيق ، متناه فى الدقة ، وطلبت منكم أن تتجهوا بضمائركم إلى الصالح العام وحده .

إن الجماعة الانسانية قد أقامت بينها وبين الغرائز الضارة سدوداً منيعة ، وأنتم أحد تلك السدود ، بل أنتم أشدها وأقواها ، فأتوسل اليكم باسم الشعب الذى أنتم رسله أن تصمدوا للغرائز الشريرة وأن تشعروها بأنها لم تتحرر من كل ما يخيفها ، وبأنكم لها بالمرصاد .

لست أطالب بعقاب رجل . . . ولكنى أدافع عن قضية ، هى قضية الأمن العام !

ولست أهاجم رجلا . . . ولكننى أهاجم نظرية ، نظرية ضارة من بين النظريات الضارة ، نظرية فاسدة من بين النظريات الفاسدة . .

ولست أدخل المعركة أعزلا أو وحيداً ، بل أدخلها وبجوارى ، يؤيدنى ويشد أزرى ، كل الرجال ، العلماء والمشترعون والأطباء ، وقد سألوا أنفسهم ذلك السؤال الذى وجهته قضية كوربيت لنا ، ولضمير الانسانية !

أما المشترعون فقالوا : لايباح لأحد أن يقتل ، مهما كان الباعث على القتل ، إذ لا يمكن أن يعترف لانسان بحق قتل إنسان آخر .

وقال الأطباء إنه حتى فى الأحوال الميئوس منها لايمكن لانسان مهما ارتقى علمه ، وفنه ، أن يجزم بأن الحياة لن تغلب الموت الذى يكاد يظهر محققاً .

والكل متفقون على رفض كل مشروع وكل فكرة ترمى — مهما كانت الضمانات التى تحاط بها — إلى وضع حد لآلام المريض بقتله ، وإن نفض الطب يده وفقد كل أمل فى الشفاء .

فهل تريدون أن تعهدوا لكوربيت وأمثال كوربيت بتلك الأمانة التى رفض الأطباء أن يحملوها ؟ .

***

لقد كانت أمه تحتضر ! ! فليكن . وكانت تستطيع أن تنتحر ! ! فليكن . فهل انتحرت ؟ لا . . وإذاً ؟

هل هو قتل أمه لأنها طلبت منه أو ألحت عليه ، أو رجته فى أن يقتلها ؟ لا . .

إذاً ؟ ؟

إذاً ، لقد أخذ على نفسه أن يقتل أمه لكى لا تتألم !

هذا هو لب القضية ، بل هذه هى القضية كلها !

امرأة تتوجع . . . امرأة تذوق من الآلم ألوانا لا تطاق ، وأطباء أقروا بأنها لامحالة مائتة ، وأن لارجاء لها ، وأن ليس أمامها إلا أشهر معدودات .

ولكن عواطفها الدينية ، أو تمسكها بالحياة ، ولعل هذه أكثر من تلك ، منعتها من أن تضع حداً لآلامها بالموت .

ولكن إبنها بجوارها ، يتألم لألمها ، مافى ذلك من شك ، فلست أعرف عاطفة تشق على قلب الأنسان أكثر من أن ينظر ، وهو مكتف اليدين ،قصير الحيلة ، احتضاراً طويلا مؤلما ، احتضار المخلوق الذى قد ربطت الحياة بينه وبينه بأواصر لا تنفصم .

هى أمه وهو ابنها ، وهبت له الحياة ، ومنحها لها ، تتوجع وتتألم وتصرخ . تتعذب وابنها يتعذب بجانبها عذاباً لا قبل له به ، أشد وقعاً مما لو كان هو المتألم .

ليس يتحتم أن نكون قد عرفنا أمه ، أو أن يكون لنا أبناء لنحس بصعوبة الساعات التى قضاها كوربيت .

كل ما يمكن أن يقوله لكم محاميه ، قد أحسسته فى قلبى ، فلست جماداً ولا قد قلبى من صخر ، فأنا ابن ، وأنا أب ، و بين جنبى قلب آدمى ينبض .

قلت لكم إن أمه تموت تحت سمعه وبصره ، موتاً بطيئاً ، مؤلماً ، مؤكداً ، وهو ـ كوربيت ـ يسهر بجوارها .

وفى ذات لحظة نبتت فى رأسه المتعب فكرة الجريمة المريحة . . . الجريمة المخلصة ، التى يشتريها ويدفع ثمناً لها حياته أيضاً . فقتل أمه وشرع فى قتل نفسه !

لقد قتل ، لأن إنسانا قال له إن أمه لا محالة مائتة ! !

لقد قتل ، لأنه أحس بعجزه عن أن يرد الى أمه الصحة أو يخفف عنها الألم ! !

وشرع فى قتل نفسه لأنه أدرك أنه قد أتى أمراً إداً ، وارتكب جرماً فظيعاً .

لقد أراد أن يستبق القانون ، فينال من نفسه بالعقوبة التى نص عليها القانون ! !

ولم ذلك ؟ لأنه أدرك ، بعد مضى اثنتى عشرة ساعة من جريمته . . . شناعتها .

***

ولكنه شفى ، ولم يمت ، فجاء الآن اليكم بعد أن فكر طويلا ، وبحث ملياً ، يبرر لكم - بلسان محاميه - جريمته .

لقد كان رجال أسبرطة ، فى ماضى الزمن ، يغرقون الضعاف والمرضى والمعلولين من المواليد وكل من يدل نحف جسمه أو سقم مظهره على أنه لن يلقى فى الحياة المقبلة الا عناء ونصباً .

ولا تزال بعض الشعوب الهمجية فى أواسط أفريقيا ، إلى يومنا هذا ، تدرك ما تجلبه الشيخوخة من آلام ومتاعب ، فتلزم العجائز بأن يتسلقوا شجرة باسقة ، ويلتف الشبان حولها فيتناولونها هزاً وركزاً ، والشيوخ من فوقها ممسكين بالأغصان حذر الوقوع ، إذ الويل كل الويل لمن لا تقوى يداه الضعيفتان على أن تسنده ، فهو إن سقط قد استحق الموت دهساً بالأرجل .

أو تريدون ، أيها الرجال المتمدنون ، أن تغرقوا أبناءكم ، أو تقتلوا شيوخكم ؟

أو ليس هذا هو الذى تفعلونه لو أنكم قبلتم نظرية كوربيت ؟

أنكم لتعرفون أن صحافة فرنسا بل صحافة العالم أجمع تنتظر حكمكم ، لتتناوله بالشرح والتقدير . . . وعند ذلك سيعرف الناس ، فى كل بيت حل فيه المرض - وأى بيت لم يدخله المرض ؟ - سيعرف الناس أن اثنى عشر قاضياً فرنسياً قد أيدوا جريمة كوربيت ، واعتنقوا نظريته ، وسوف يشعر بأثر هذا الحكم المساكين الذين يرون بناتهم أو زوجاتهم أو أمهاتهم ، تئن من مرض لا يرحم ، سوف يستمعون إلى دعوتكم لهم ، أن خلصوهن من آلامهن .

تذكروا ذلك الأثر ياحضرات المحلفين وقدروا مداه !

فكروا فى أى باب تفتحونه للجرائم الشنيعة !

إنكم تفتحون الباب وتبيحون أفعالا ليس لها مقتض .

من هو الذى يستطيع أن يقول ، ولا يخشى الخطأ ، إن موت المريض آت لا ريب فيه ، ولا مفر منه ؟

ألم يسمع كل واحد منا أكثر من مرة ؟ ألم ير بعينيه مرضى أقعدهم الداء القتال وأيأس أطباءهم منهم ، فتركوهم وشأنهم ، ولكنهم استردوا الصحة والعافية ، وعاشوا على حين طوى الموت أولئك الذين تنبأوا لهم - بطبهم - موتاً محققاً ؟

تصوروا ... أنتم الذين تحاكمون كوربيت عما كان يؤول اليه مصير هؤلاء ، لو أن أحد أقاربهم كان قد قضى عليهم بناء على مشورة أولئك الأطباء ؟

إن ذلك لم يحدث ولكنه سوف يحدث بعد الآن فى كل يوم ... سيحدث غداً لو أنكم أقررتم كوربيت على نظريته !

واذكروا . . ولا تنسوا . . العدد الجرار من المجرمين الذين لن يترددوا فى ارتكاب القتل ليرثوا .

إن كل واحد منهم يستطيع أن يوفق — وأى قطيع يخلو من شاة جرباء — إلى طبيب ينقده الجعل الوافر فيعطيه شهادة بأن قريبه الموسر لا يرجى له شفاء . أو ليسوا يعطون الآن شهادة بالمرض لكل صحيح البنية يدفع الثمن ؟

غداً يصبح من الأمراض الميئوس من شفائها ، النسا الذى يشكو منه العم الموسر ، ووجع الظهر الذى ينتاب الخالة الغنية ، بل تصبح قضاء عليهم بالاعدام .

كل هذه نتائج جديرة بأن تزنوها قبل أن تجيبوا بلا أو بنعم ، على السؤال الذى سيطرح عليكم .

إن الانسانية بأجمعها ، الانسانية المتمدينة ستشعر غداً بهزة الحكم الذى ستصدرونه اليوم .

فكروا ، وأطيلوا التفكير فى نتائج حكمكم ، وخلصوا أنفسكم من جو هذه القاعة ، وتعالوا معى نحلق فى القمم العالية التى أدعوكم إلى استنشاق هوائها الصافى .

الحياة ؟ إنها سر خفى لم يوفق عالم لاستكشاف كنهه بعد ، إنها نبع لم يكتشف مصدره بعد ، ولم يدرس مجراه ، ولم يسبر غور مصبه ، يظهر ويختفى من غير أن يسيطر عليه إنسان ، أو يوجهه ... إن الحياة مقدسة ، لا سلطان لأحد عليها ، ومن حاول أن يوقف مجراها بالعنف ، فانما يكذب على طبيعة الأشياء .

ولن تجدوا طبيبا استشير فى الأمر ، ولم يرفض بتاتاً ، فكرة القتل حتى فى الحالات الميؤوس منها .

ولن تجدوا عالما ، ولن تجدوا مشترعا ، لم يرفع إلى المستوى الذى لا يحتمل الجدل ، إن الحياة الانسانية مقدسة ، ولا يجوز المساس بها .

وإذاً ؟

هل ستعطون حق الحياة والموت ، هذا الحق الذى يأباه القانون على العلماء ، والذى يشكو الضمير الانسانى من منحه للهيأة الاجتماعية ، هل تريدون أن تعطوا هذا الحق للفرد الواحد مهما كانت الأحوال ؟ أو تريدون أن يستطيع المرء ، ارتكانا على أساس خاطىء أو مكذوب ، أن يقتل امرأ آخر ؟

إلى أى طريق تسوقوننا إذا ؟

إننى لأخشى أن نضيف إلى قائمة أسباب الجرائم — وما أطولها — سبباً جديداً ، أقوى أثراً ، وأبلغ ضرراً .

* * *

ان براءة كوربيت تؤدى إلى أخطر النتائج .

إننى أوجه لكم الحديث باسم الهيأة الاجتماعية التى أنتم وكلاؤها ، وباسم العدالة التى أنتم ممثلوها ، وأطلب منكم لا عقاب رجل ، ولكن إدانة فكرة جاحدة ملحدة ، فكرة خطرة ، خطرة على العدالة وخطرة على أمن الناس وطمأنينتهم .

سيقول لكم لسان الدفاع إنكم هنا لتحاكموا رجلا .. لا فكرة .. أجل .. هذا حق .. هو رجل وليس فكرة !!

هو رجل قتل أمه والقانون يحكم عليه بالاعدام !!

إنكم حين تحاكمون هذا الرجل تقدرون فكرته ، وتزنون نظريته ، وبمجرد إدخالكم لهذه النظرية فى حسابكم يجعلكم ، سواء أردتم أو لم تريدوا ، أنصاراً لها أو قضاة عليها .

لندع عقوبة الاعدام جانباً ، فهى لا تدخل فى حساب أحد .

إنكم ، إذا رفضتم الظروف المشددة ، وقبلتم الظروف المخففة ، تراوح الحكم الذى تستطيع المحكمة أن توقعه بين الأشغال الشاقة المؤقتة والسجن خمس سنوات .

ولن تذهب المحكمة ، وهذه عقيدتى الراسخة ، إلى أكثر من الحد الأدنى للعقوبة .

ولكنهم سيقولون لكم إنكم ، إذا قضيتم بالإدانة ، أفلت تقدير العقوبة من يدكم ، وأصبح بين يدى المحكمة ، وصار فى مقدورها ، برغم الظروف المخففة ، أن تحكم بالأشغال الشاقة المؤقتة .

ذلك حق ، ولكن ! إن القضاة الثلاثة يتتبعون أدوار هذه القضية بمثل تأثركم وتأثرى ، وبمثل اهتمامكم واهتمامى ، إنهم رجال مثلكم ومثلى ، قلوبهم تنبض كما تنبض قلوبنا .

من هو الذى يجرأ على اتهامهم بأنهم سيتصرفون فى هذه القضية كالآلات الميكانيكية التى لاتدرى ماهى فاعلة ؟!!

إن الدفاع ليهينهم أشد إهانة لو ظن فيهم مثل ذلك .

إن عقوبة قتل الأب الاعدام .

فاذا أجبتم بنعم على السؤال الأول وبلا على الثانى كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن خمس سنوات . إننى أستميحكم عذراً لتكرارى القول ، ولكننى أريد أن أكون واضحا .

ولن أطلب إذا قضيتم بالادانة إلا عقوبة السجن خمس سنين .

لقد قلت لكم ياحضرات المحلفين ، ولا أزال أقول ، إننى أريد القضاء على نظرية ، لاعقاب رجل .

فاذا حكمتم ، وإذا تقدمتم بعد الحكم إلى رئيس الجمهورية بالتماس العفو ، فتأكدوا إنكم ستلقون من هذا الماثل أمامكم كل عون وكل مساعدة .

وكل ما أطلبه منكم فى إلحاح ، هو أن تقضوا على الجريمة وأن تقولوا فى حكمكم إن من قتل نفساً يجب أن يحكم عليه .

إن متهم اليوم ليس ممن يحكم عليهم ، ولكنه أيضاً ليس ممن تبرأ ساحتهم .

فى انجلترا البلد الذى كان يمكن أن ينتسب اليه كوربيت ، فهو من أبنائه ، فى انجلترا حيث القضاء لايدخل العاطفة فى حسابه فى المسائل الجنائية ، فى انجلترا

كانت جريمة كوربيت قد فصل فيها من زمن وعلى غير الوجه الذى أطلبه منكم !

فهنا ، فى فرنسا ، لا يفكر أحد فى أن يدلى له بحبل المشنقة .

***

يحاول كوربيت أن يبرر فعلته بالقاء اللوم على جمود التشريع .

هو يسلم بأن من الخطر منح الأفراد الحق الذى أخذه لنفسه ، بقتل أمه ، ولذلك يقترح ، فى خطاب وجهه إلى الصحف ، الشروط التى يجب على الحكومة أن تتخذها لاعدام المرضى الميئوس من شفائهم .

وخلاصة النظام الذى يقترحه ، هو . أن يكون ذلك من حق مدير الأقليم . . بعد الاسترشاد بلجنة طبية .

إن هذا النظام ، ياحضرات المحلفين ، متبع فى فرنسا .

ويجرى العمل به فى كل يوم .

وهو يؤدى ، بالرغم من كل الضمانات التى أحيط بها ، إلى أخطاء يؤسف لها .

فالمدير هو الذى يأمر — بعد الاسترشاد بلجنة طبية — بايداع المجانين فى المستشفى المعد لهم .

ألم يدخل المستشفى مع شديد الأسف ، وبالرغم من كل الاحتياطات ، أناس متمتعون بكامل قواهم العقلية ؟

ذلك ونحن أمام مجرد الحجز ، وإصلاح الخطأ يكاد يكون فى كل مرة ميسوراً .

ولكن تصوروا ، يا حضرات المحلفين ، حالنا إذا كان المطلوب هو إعدام المريض لا مجرد حجزه ، عندئذ تدركون لماذا تأبى السلطات العامة أن تأخذ بعين الاعتبار مقترحات كوربيت .

مجرد جواز الخطأ ، وخشية خلق أسباب جديدة لجرائم القتل ، تلك حجج كافية لعدم الأخذ بالنظرية الفاسدة التى لا يجوز لكم أن تقروها .

***

إن العالم أجمع يتوقع حكمكم .

هل ستقولون للعالم أجمع إن محلفين فرنسيين قد قبلوا اليوم ما كان يقبله العالم قبل ثلاثة آلاف سنة ، وما تقبله شعوب أواسط أفريقيا المتوحشة ؟

وهل ستقولون للعالم أجمع إنكم تبيحون للانسان أن يقتل الآخر تحت ستر المرض ؟

هل ستقرون ، أمام العالم أجمع ، إنكم تعدون تشريع فرنسا ناقصاً مبتورا ؟

إنكم . . إذ تنهضون بواجبكم ... وتستلهمون ضمائركم ، وتفكرون أحراراً شرفاء ، أنتم ممثلو الشعب ، وهو القاضى الأعظم ، إنكم لن تسمحوا وهو مايطلبه منكم بالحاح قاض من قضاة الجمهورية ، لن تسمحوا بأن يقال إن العدالة الانسانية شيء والعدالة الفرنسية شيء آخر !

وتولى الأستاذ هنرى برون Henri Brun الدفاع عن المتهم :

إن قضية ريشارد كوربيت المعروضة عليكم هى قضية ضمير ، طرحت على ضمائركم كقضاة ، ولم يسبق — فيما أعلم — أن عرض على محلفين قضية فى مثل دقتها . إن العمل المطلوب منكم أن تزنوه قد أملته عاطفة سامية ، يكاد يكون إدراكها مستحيلا لولا أن الباعث عليه شعور بالشفقة والحنان .

لطالما دعيتم ، أنتم ومن سبقكم ، لتحاكموا سفاكين دفعهم الى الأجرام الشهوة أو الثأر أو الغيرة ، أو ارتكبوا الجريمة بعامل من هياج وقتى . أما كوربيت فحالته ليس لها مثيل . إنه قتل أمه التى أحبها ، أمه التى وهبت له الحياة ، مدفوعا بقوة خارقة من الشجاعة الروحية . قتلها ليخلصها من آلام فوق احتمال البشر ، آلام كان مصيرها أن تقودها الى موت محقق ، لا أمل فيما عداه !

تلك هى ظروف القضية المؤلمة فى بساطتها ! !

فهل مثل هذه الشجاعة تستحق ، حتى مع تطبيق الظروف المخففة ، عقوبة السجن خمس سنوات ؟ لندرس القضية هادئين ، فانى لا أشك لحظة فى أن جوابكم سيكون لا .

ستقولون لا ، ولن يغير من رأيكم مرافعة النيابة البليغة المؤثرة ، لن يؤثر فيكم قول حضرة النائب المترافع ليدخل التردد فى نفوسكم ، إنكم إذا برأتم سيقابل الجمهور ، فى فرنسا وفى البلاد الأجنبية ، حكمكم بالسخط والانتقاد الشديد .

إنى واثق من استقلال رأيكم ، مطمئن من أن أمثال هذه العبارات لن تدخل فى

حسابكم ، فهى لاتليق بعدالتكم . إنكم ستحاكمون المتهم وتصدرون قراركم فى هدوء ضمائركم التام . ولن تترك الأحوال المحيطة بالحادث أو نتائجه أى أثر فيكم . فلقد أقسمتم يميناً مغلظة على ذلك ولستم من الذين فى أيمانهم يحنثون .

لقد قال لكم حضرة النائب المترافع ليسهل عليكم الحكم بالادانة إن غرضه الوحيد فى هذه القضية هو أن يحصل على حكم بمبدأ ، وأشار اليكم من طرف خفى ، بل بطريقة واضحة ، بامكان التماس العفو. لقد بذل كل وسائله لتحكموا بالادانة !!

وردى على حضرة النائب المترافع هو أن واجبه وواجب كل واحد منا ، أن نبقى فى حدود هذه القاعة ، لانبارحها . وانى أعد مطالبة المحلفين بأن يدينوا رجلا ليصيبوا مبدأ خروجاً على حدود ذلك الواجب . وبعبارة أوضح انهم يطلبون منكم خمس سنين أشغال شاقة يتحملها هذا المسكين كوربيت ،فى سبيل اقرار مبدأ ! ! أى كلام هذا ؟ ان الأحكام التى تصدر هنا لاتقرر مبادىء ، ومحاكم الجنايات لا تضع النظريات ولاتهدمها ، وانما هى محاكم جعلت لتحاكم أشخاصاً لا لتفصل فى نظريات . .

ولما لم يكن من الميسور أن نحكم الا على مانعرف ، فاسمحوا لى أن أقدم لكم المتهم ، قبل ان أشرح لكم تهمته .

إن كوربيت فى الثانية والعشرين من عمره . هو من مواليد مدينة كافايون ، جاء وهو فى الثالثة من عمره إلى هيير حيث كان أبوه وكيلا لقنصلية بريطانيا . مات الأب فى مدينة مونبليه عام ١٩٠٦ وريشارد فى السابعة وتكفلت به جدته لأبيه ، وأخذته معها إلى بلاد الغال . فلما بلغ التاسعة حضر مع أمه إلى دينون الحمامات ثم إلى هيير حيث أقام إقامة متقطعة من عام ١٩١٠ إلى يومنا هذا .

لقد كان مولده بأرض فرنسية ، من أم فرنسية . هوانجليزى الأب ولكنه حين خير إختار الجنسية الفرنسية ، وخدم فى جيش فرنسا ، خدم فى أفريقيا واشترك فى حروب مراكش وعاد إلى بلده عام ١٩٢٦ وقد شهد له جميع رؤسائه أطيب شهادة .

ومعلومات البوليس عنه كلها ثناء على خلقه . حياة منظمة ، حياة جد لا تشوبها شائبة . لم يكن يبارح منزله إلا نادراً ، يعيش تارة مع أمه وتارة أخرى مع جدته ، وهما كل مايملك فى هذه الحياة .

هادى الخلق ، رزين ، ليس فى تصرفه مايدعو الى توقع الحادث المفجع الذى جرى على مسرح الفيلا بريسيوزا .

كانت علاقته بأمه ، على الأخص ، مشربة بأرق عواطف الحنان والحب . كان لها الابن البار ، المحب ، الممتلىء اخلاصاً وبذلا . ولقد سمعتم مدام بوييه ، وقد جاءت خصيصاً من جنيف ، لتحدثكم عن مدى عناية كوربيت بأمه ، وعدد لكم الدكتور فالمير ، وهو الطبيب المعالج للأم ، التضحيات العديدة التى قدمها كوربيت لأمه وشهد الخدم بما رأوا وشهد القسيس بوييه شهادة لخصها هو نفسه فى تعبير يتركز فى الذهن فقال لكم « إنه كان مثال الأبناء البررة . . . »

وأمامكم ، فى ملف القضية ، شهادة مدام كوربيت المسكينة نفسها ، فهى تتحدث فى خطاب منها إلى صديقة لها فتقول : « إن روجيه — وهو الاسم الفرنسى الذى كانت تدلله به — إن روجيه بمرض حنون ، يعطف علىّ وأنا أسبب له متاعب جمة ، ولو أنه كان بنتاً لما خدمنى بعناية أكثر . »

ها قد عرفتم ماضى كوربيت ، وعرفتم على الأخص مدى حبه لأمه . فلننظر فى وقائع الحادث .

« فى نوفمبر سنة ١٩٢٨ كان كوربيت فى انجلترا عند جدته ، ووصله خطاب من أمه تقول له فيه إنها مريضة من يوليو وإنها فى ألم شديد ، وإن الدكتور فالمير الذى استدعته قال لها إن الحالة تتطلب عملية جراحية عاجلة وختمته بقولها « إننى أكاد أجن فأجبنى تلغرافيا »

وهذا الذى أصبح فيما بعد السجين نمرة ٥٦ لم يجب ، ولكنه حزم أمتعته ، وامتطى الجوّ إلى جوار أمه . وفى طريقه اليها مر على الدكتور فالمير وسأله فى لهفة : « ما الذى حدث يادكتور ، هل الحالة خطرة ؟ . . » فقال له الدكتور : « لقد كنت أتوقع حضورك ، وقد أحسنت صنعا بالمجىء » ولكن الدكتور وقد رأى شحوب وجه كوربيت واضطراب نظراته ، صمت برهة ثم قال له : « لقد دعتنى اليها ، وفحصتها وذكرت لها حتى لا تقلق أن الأمر يتطلب عملية بسيطة ولكن الحالة فى منتهى الخطورة ، إنها مصابة . . . . بالسرطان ! »

احتبس الكلام بين شفتى كوربيت ، ونظر فلم ير إلا الأفق الأعتم ، والمستقبل

المظلم ، لقد انتهت أمه وسوف يدركها الموت ، بطيئاً ، مؤلما ، شنيعاً ، لامفر منه ، ولا أمل لها فى الشفاء . . . ولكنه تجالد ، وغلبته غريزة البنوة والبر بأمه ، فاعتزم أن يناضل الموت فى سبيل خلاصها .

طلب من الدكتور فالمير أن يستدعى الجراح الشهير مالارتيك وأسرع هو إلى جوار أمه ، حيث وجدها فى فراشها وقد هد الألم قواها ، وتقلصت عضلات وجهها ، فارتمى بين أحضانها ، وطوقته بذراعيها الشاحبين الهزيلين ، وبكت وبكى ، وكان تألمها لألمه ، أشد وقعاً من تألمها لألمها ، فنسيت آلامها لتفكر فيه وتطالبه وتستحلفه أن لا يحزن وأن ينسى . وكيف ينسى كوربيت وقد وجد أمه وتلك حالها ، وشعر بحنانها وهى تغدقه عليه . . . لآخر مرة . لقد تفانى فى خدمتها ، وأمضى الليالى ساهراً بجوارها ، يرعاها ويخدمها ، لا يصيبه كلل ولا يعتوره ملل .

وجاء الجراح الكبير مالارتيك وفحص ودقق ثم أعلن بأن السرطان متقدم لا يجدى فيه مبضع الجراح . واستعان كوربيت بالراديوم ، ووضع أمله فيه ، فأخذ أمه إلى أحدى العيادات مرة ومرة ومرات ، خيل له عقبها أن حالة أمه فى تحسن ، فعاوده الأمل . . . . ولكن إلى حين . فقد عادت لنكستها وكانت شديدة وكأن لهيب الحياة لم يرتفع إلا لينطفىء . واستحق السرطان مرة أخرى تعريفه الطبى : أورام خبيثة متجددة . . .

وهكذا تحدى المرض الخبيث مشرط الجراح ، ولم يعبأ بمفعول الراديوم ، وقال الطبيب المعالج بالراديوم إنه لم يعد فى المقدور عمل أى شىء ، وإن العلم قد قال كلمته الأخيرة .

لم يدر كوربيت وقد تملكه اليأس أىّ باب يطرق . قصد باريس وقصد لندرا واستشار أساطين الطب . وقيل له بأن من وسائل علاج السرطان الحديثة الأشعة الكهربائية المغناطيسية . فاشترى حزاماً كهربائياً مغناطيسيا وأرسله الى أمه . فاستعملته ولا فائدة . سأل الاختصاصيين فى أمراض السرطان بباريس ، وبجلا سجو وعاد الى هيير وقد فارقه كل أمل .

واقتربت الساعة . . . . لقد حاول كوربيت كل ما هو مستطاع ، وقد رأيتموه كيف جاهد وكيف اجتهد . طرق الأبواب فأوصدت كلها فى وجهه ، وأقر العلم

بعجزه ، ولم يعد فى مقدوره أن ينجده . لقد علم من الأطباء أن أمه مقضىٌّ عليها وأن المسألة لن تعدو بضعة أشهر تموت بعدها حتما ، وكل يوم جديد يضاعف شعورها بالألم .

استعان بالاسبيرين على آلامها ، ولكن الاسبيرين برغم مضاعفة كمياته لم يقو على اسكات صوت الألم . واستعان بأدوية أخرى فلم تكن أقوى مفعولا .

والتجأ إلى الدكتور فالمير ليضع حداً لآلام أمه ، فصارحه الدكتور بأنه لم يعد أمامهم الا المورفين .

المورفين ؟ .. انكم لتعرفون جميعاً أن المورفين مادة سامة ضارة تعاقب القوانين على تعاطيها ، أو الاتجار بها بغير أمر الطبيب . فالمورفين إذاً خطر عام . وأمر الطبيب باعطائه ، لمن لا أمل فى شفائه ، إنما هو تعجيل بالمريض إلى طريق الفناء .

ماضرنا لو كنا نصارح أنفسنا الحقيقة ؟ إن المريض الذى يحقن بالمورفين انما يحث به ويساق سوقاً بطيئاً الى النتيجة العاجلة التى اختارها كوريت لأمه ...

بقى كوريت فى الفيلا بريسيوزا وجهاً لوجه مع أمه ، يستمع مكتف اليدين إلى ألمها ، وينصت وهو عاجز إلى صراخها ، ويسمعها تنادى الموت ليخلصها من آلامها ، والموت لا يجيبها .

وفى يوم ٧ مايو بلغت الآلام بأمه حداً جعله لا يفكر إلا فى شىء واحد ، ولا يتحول عن فكرة ثابتة تسلطت عليه : هى أن يضع حداً لآلام أمه .

شعر بهول الفكرة فخرج من الفيلا هرباً منها ، ولكنها تبعته ، ثابتة ، ملحة وانتصرت فى النهاية بعد نضال عنيف . لقد تسلطت عليه وأمدته بالشجاعة الكافية ليقضى على آلام أمه ، وعلى ذلك قرر قراره .

أعطى أمه جرعة كبيرة من دواء منوم وتناول لنفسه مثلها ولما فعل المنوم فعله ، خلص أمه من آلامها بطلق نارى فى الوجنة أطلقه عليها عن كثب ، فرت من الحياة إلى الموت من غير أن تشعر .

وما كاد يفعل حتى فارقته شجاعته ، ولم تبق له قوة . وهو يصف بنفسه حاله فيقول : « فمشيت بضع خطوات عاثرة وأمسكت بالباب ، وخيّل إلىَّ أن نمالا مثلجة تتسلق عروقى وتصل إلى شعرى ، ومشيت لا أعى وكأن حوائط المنزل تتحرك

والأرض تدور بى ، والأنوار الكهربائية تتضاءل ، وكل ما فى الوجود يختفى من أمام ناظرى . »

أضاع المخدّر وأضاع هول الحادث وعيه فسار فى الدار لايلوى على شىء كالآلة الأتوماتيكية ، فلما أشرق فجر يوم جديد وأضاء ظلام تلك الليلة القاتمة ، سقط منهوكا ، ضعيفاً ، مغلوباً على أمره . وحين عاد إلى وعيه ، تناول مسدسه وأطلقه على صدره . ففقد صوابه ، وارتمى على السرير حيث كانت أمه راقدة وقد تخلصت من آلامها .

لقـــد كانت اصابة كوريبت خطيرة . حفت القلب واخترقت الرئة اليسرى واستقرت فى الظهر . وكانت نجاته معجزة طبية هو مدين بها للعناية الفائقة التى لقيها بالمستشفى .

ومرت أسابيع ،وجاء دور النقاهة وكتب كوريبت إلى جريدة الماتان خطاباً طويلا معنوناً : « لماذا قتلتُ أمى ؟ » وظهر المقال فى ٢٩ مايو وهو مضموم إلى ملف القضية . . إنه مرافعة مؤثرة فى صالح بعض ضحايا الأمراض القتالة يطلب هو أن يمنحها القانون حق التخلص من آلامها باختيار الموت .

ومن المهم أن تعلموا ياحضرات المحلفين أن هـذا الخطاب الذى أعد للنشر قد دفع كوريبت إلى كتابته شعور نبيل بأن يوفر على غيره ارتكاب العمل المؤلم الذى كلفه هو كل تلك الشجاعة وكل تلك الآلام . انه يطلب أن يكون فى تشريع المستقبل رحمة وأن يكون من المباح قانوناً وضع حد لعذاب الميئوس من شفائهم . إنه فكر فى طول ماتعذبت أمه وودّ لو أن الهيأة الاجتماعية تعطى الموت لمن يطلبه ويستحقه .

لقد قاوم حضرة النائب المترافع الفكرة التى دعى اليها كوريبت ، لأنها ، كما يقول ، فكرة وحشية ، ولأن للحياة الانسانية حرمتها وقدسيتها ، ولأن فى تطبيق هذه النظرية ماقد يؤدى إلى اساءة استعمالها .

ومابى رغبة فى أن أدخل مع حضرة النائب المترافع فى مناقشة بيزنطية تبعدنى عن موضوع هذه القضية ، فانى أريد أن أبقى فى حدودها لا أتجاوزها . ولكنى ألاحظ ان حضرة النائب مخطىء فى اعتباره توحشاً فكرة قبلها المشرع وأقرها . أليس من المسلم به اننا فى فترة تطور كامل لأغلب الآراء الانسانية ؟ فما هو الذى

يمنع المشرع ـ بعد أخذ جميع الاحتياطات اللازمة ـ ماالذى يمنعه ـ من أن يبيح تلك النظرية ؟ ولمَ الدهشة ؟

أو لم يكن الانتحار فيما مضى من الزمن معدوداً من الأعمال الاجرامية التى تدعو الى الاستهجان العام ومعاقبةالحكام ؟ تذكروا أنه فى الأزمنة الماضية وإلى القرن السابع عشر ، وهو منا قريب ، كانت جثة المنتحر تحاكم ويحكم عليها وتجر على الأرض وتدفن ووجهاإلى أسفل ! ! أو لم يكن الشروع فى الانتحار إلى ماقبل الثورة الفرنسية وماعهدنا بها ببعيد ، يعد كالشروع فى القتل سواء بسواء ؟

أرأيتم مدى تتطور الزمن ؟ أرأيتم طول الطريق الذى قطعناه ؟ لم يعد الشروع فى الانتحار جريمة ولم تعد فعلة المنتحر تستحق الاستهجان ؟ !

ومن المسلم به يا حضرات المحلفين أن كوربيت لم يفعل إلا أنه ساعد على تحقيق أمنية طالما أبدتها أمه . فأنتم تذكرون أنها ألحت أكثر من مرة ، على بستانى الحديقة أن يستحضر لها مسدسا ، فاذا كنا ، فى هذا الزمن ، لا ننكر على الانسان أن يقضى على حياته . فهل الفرق كبير بين ذلك وبين أن نقر له بالحق فى أن يطلب من غيره الموت الذى يعجز هو عن الوصول اليه كما عجزت مدام كوربيت ؟

لاتقولوا إن مبدأ حرمة الحياة هو الذى يعارض نظرية كوربيت ! فان هذا المبدأ فى حالتنا الراهنة معناه الحكم على المصاب بالسرطان أن يموت موتا بطيئا ، فيه ألم وفيه عذاب . ولا يمكن التمسك بهذا المبدأ على اطلاقة ، فالقانون يبيح الاعتداء علىحرمة الحياة بنص المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات فى حالة تجمهر تستعمل فيه الأسلحة .

لماذا ؟

لأن الهيأة الاجتماعية تدفع عن نفسها فى حالة الهياج ، فهى تخشى الألم وتقرر حينذاك بأن لاحرمة للحياة الانسانية . فلماذا يحرم الفرد من حق الدفاع عن نفسه ضد الآلام إذا لم تكن له من حيلة غيرالالتجاء إلى الموت ؟

إنك تخشى ياحضرة النائب من إساءة استعمال هذا الحق ! فهلك أن تذكر لى مادة واحدة من مواد القانون تحول دون إساءة استعمال الحق ؟

إن لى فى هـذا القدر كفاية وأخشى أن يجرنى البحث بعيداً . فلنسلم بأن الموت وحده ليس هو الذى يخشى فمن الآلام ماهى أشـد من الموت هولا وأفظع وقعاً . ولقدأراد كوربيت أن يخلص أمه من تلك الآلام . أراد لها خلاصا سريعاً كسكتة القلب التى نفضلها جميعاً ـ إذا نحن خيرنا ـ خاتمة لحياتنا ، عن احتضار بالسرطان بطىء ، مؤلم ، طويل .

هـذا هو الذى خطر لكوربيت ، فحرام أن نسدل على فعلته ثوب الاجرام . إنه لم يرتكب جرماً . بل أدى عملا ينطوى على الشفقة والحنان ، دفعه اليه حبه لأمه . إنه لم يرتكب غشاً ، ولم يقصد سوءاً ، بل أراد رحمة وتذرع بالشجاعة .

لن تسووا بين كوربيت وبين السفلة والمجرمين الذين يستحقون العقوبة . لقد أبى الموت أن يقبله ، فلن ترضوا أنتم له السجن أو الليمان .

إننى فى هذه اللحظة التى أترك فيها بين يديكم مستقبل هذا الشاب أتوسل اليكم أن تستدعوا أمام عدالتكم ، بقوة خيالكم ، روح أمه ، إنها ستطلب اليكم فى كلمات هادئة أن تشفقوا بابنها كما أشفق هو بها .

افتحوا له أبواب السجن التى ظلت موصدة عليه خمسة أشهر . دعوه يخرج قبل غروب شمس هذا النهار ، ليستطيع أن يبادر إلى قبر أمه ويضع عليه الأزهار .

***

وكان ما طلب الدفاع .

القتل بدافع الغيرة

عاشقان حالت شؤون الحياة دون اجتماعهما وهنائهما ، هل يدفعهما الحب إلى تفضيل الموت على الحياة ، والاقدام طوعا واختياراً على قتل نفسيهما ؟ هـذا هو البحث الذى أثاره الكاتب البسيكولوجى الاشهر بول بورجيه الذى فقدناه فى هذه الأيام فى روايته التلميذ Le disciple ، تلك الدراسة التحليلية العميقة للنفس البشرية التى لم تترك زاوية من زواياها ، حتى فتشتها وكشفت عن خباياها .

وهـذه الروايه ، على مافى موضوعها من غرابة ، ليست وليدة خيـال الكاتب ولاهى من اختراعه ، بل هو قـد اشتقها من صميم الحياة . جرت حوادثهـا ، وعاش أبطالها ، وعرضت وقائعها على القضاء فى بلدة شرقية هى قسطنطينية من أعمال الجزائر .

كان شامبيج طالباً فرنسياً فى الثانية والعشرين من عمـره ، وسيم الطلعة ، واسع الخيال ، شغوفاً بأبطال المغامرات ، خانه التوفيق فى تجارب حبه الأول فراح يؤلف فى الحب رسالة اسماها « التقسيم اللانهائى للقلب »

تعرف فتاتا ، فى عام ١٨٨٦ وفى مدينة قسطنطينية التى اتخذها موطناً له ، بسيدة انجليزية الأصل ، زوجة لمهندس فرنسى يعمل كمفتش عام بالسكك الحديدية . كانت تكبر شامبيج بعشر سنوات ، وكانت تقية ، ورعة ، حريصة على أداء واجباتها الزوجية ، متوفرة على العناية بطفليها ، تسعدهما وتسعد زوجها .

كانت محترمة من الجميع ، محببة اليهم ، لطهارة سمعتها ، وبعدها عن كل ما يريب . فما كان أحد يتصور أن لها بانسان علاقة إلا علاقة التعارف الاجتماعى البرىء .

وما زال ذلك اعتقاد الناس فيها ، حتى كان اليوم الخامس والعشرون من يناير سنة ١٨٨٨ ، اذ عثر عليها ، فى غرفة نومها ، جثـة هامدة ، لا تسترها إلا غلالة رقيقة ، وقد اخترقت وجنتيها رصاصتان ، ووجد شامبيج بجوارها ، وقد نفذت رصاصتان من نفس المسدس من خديه هو أيضاً فتركتاه أقرب إلى الموت منـه إلى الحيـــاة .

وكانت دهشة . . . ولم يرد أحد أن يصدق أن لمدام جريل ، ذات الماضى المجيد علاقة غرامية .

وأفاق شامبيج من غيبوبته ، وما كاد حتى انتزع ضماداته وصار يصرخ : اقتلونى ، إجهزوا على ، لقد كنا متحابين ولم نتمكن من الفرار سوياً فوعدتها أن أقتلها ، وهى التى أمسكت المسدس بيدها ، ورغبنا فى أن نفارق العالم خلال قبلتنا الأخيرة .

وجاء التحقيق فأيد روايته أو كاد ، وذلك بالرغم مما اكتنف التحقيق من صعوبات . فقد كان الزوج يأبى أن يصدق أن زوجته منحت هذا الحدث حبها ، وكانت الطائفة البروتستانتينية ، التى تنتسب اليها الزوجة تؤيد الزوج فى دفاعه عن سمعة زوجته ، فتولى قسيس منها فحص أوراق القتيلة قبل أن تقع بين أيدى المحققين . وبنى الزوج وبنت الطائفة دفاعهما على أن القاتل قد أوقع المسكينة فى فخ وسقاها مخدراً ، ليغتصبها ثم يقتلها ثم يمثل بعد ذلك مهزلة الانتحار التى مثلها .

وكان ذلك مقبولا لولا أن جاءت المشاهدات المادية فأيدت رواية القاتل ودعمتها ، فقد وجد المحققون كل ما فى المسكن مرتباً . فملابس القتيلة التى كانت ترتديها مطوية ، وموضوعة فى أماكنها بعناية ، كما تفعل المرأة المطمئنة حين تخلع ملابسها . وفستانها مطوياً تحت غطاء السرير وكذلك قميصها ، ورباط جواربها وملابسها الداخلية كلها . ولم يوجد بجسمها أى أثر لمقاومة أو عنف . ووجد بيدها اليمنى آثار دماء مما قد يساعد على تصديق ما قاله القاتل من أنها أمسكت المسدس بيدها حين اطلاقه . وظل أنصار القاتل والقتيلة فى مواقفهم لا يتزحزحون ولا يقبلون عنها محيداً . وقدم شاهد كتاباً بخط يمين الزوجة ، أكد الخبراء صدوره منها وأكدت عباراته حبها للقاتل وعلاقتها الآثيمة به . ألم تكن تقول له فيه : « . . . تعال وخذنى إنى لك فلا تشك فى حبى . . . » ؟ فجاء خبراء آخرون من أنصار القتيلة يؤكدون أن الخطاب مزور ، وينفون صدوره منها ، ويقدمون على التزوير ألف دليل ودليل .

وكان أنصارها ، كما قال قسيس القرية ، شهوداً على فضلها فاقسموا ليدافعن عنها ضد كل دليل وضد البداهة نفسها .

قدمت القضية للمحكمة ، فى شهر نوفمبر من تلك السنة ، وفى وسط جو كله انقسام

وكله عداء . وادعى زوج القتيلة ووالدتها بالحق المدنى ، وتقدم للدفاع عن المتهم نقيب محامى باريس إذ ذاك ، يؤازره ويعاونه محام ناشىء هو الأستاذ هنرى روبير الذى أصبح فيما بعد نقيباً لمحامى باريس وعضواً بالاكاديمية الفرنسية ، ومؤلفاً يشار اليه بالبنـــان ، والذى اختطفه الموت فى هذه الايام .

بدأ شامبيج يقص على المحكمة ويعرض على قضاته تطورات حب جنونى منقطع النظير ، مقطوع الأمل . قال بأنه لما جاء اليوم الذى اعتزم فيه الرحيل الى باريس ليتم دروسه ، قصد الى دارها يودعها ، وقدم إليها باقة ورد وأبلغها عزمه فقالت له: « نعم ، نعم ... سافر حالا » ثم بكت وبكى ، وارتمى كل منهما بين ذراعى الآخر وقالت « إن هذه حال لايمكن أن تدوم . إنها مستحيلة ، لنفر سويا » واتفقت معه على الفرار ، وأخذ هو يبحث من جانبه عن النقود فلم يوفق .

قال له القاضى ، وهو يحاوره : ألم تعترضك فكرة هذه الأم التى تريد أن تهجر أسرتهـــا ؟

ـ ان فى الحياة أموراً لا يقدّر الانسان فيها ماهو فاعل .

ـ ولكنك ازاء أم تحب أولادها لدرجة أنها مرضت حين أصيبت بفقد ابنها ، وأنت مع ذلك تدبر معها فى رباطة جأش وهدوء ، وسيلة هجرهم . ألا ترى وأنت قد درست طبيعة النفس البشرية ، أن ذلك ليس بالأمر الطبيعى ؟

ـ إن فى علم النفس ، كما فى بقية العلوم ، أموراً لاتقبل التفسير . وعندى أنها إذا كانت قد أحبت أولادها إلى درجة العبادة ، فانها كانت تفرط فى محبتى لدرجة الجنون ، وقد كنت أشاطرها ذلك الحب . قد ترون ذلك أمراً غير عادى ، وانه لكذلك ، ولكنه الواقع ، ولا تطلبوا منى له تعليلا .

ـ أنت تقول إنك كنت فى حاجة إلى عشرة آلاف فرنك لتفر معها . وهذا المبلغ لم يكن لازما لهذه الدرجة ، فقد كان لدى مدام جريل ١٩٠٠ فرنك وأسهم كانت تستطيع أن تبيعها .

ـ إن الرجل الشريف لايستطيع أن يفهم اعتراضا كهذا .

ـ أمعنى ذلك أنك تأبى أن تختطف امرأة مستعينا بنقود زوجها ؛ ولكن ضميرك لايؤنبك على قتلها ؟

ـ لم يكن المانع عندى أن النقود لزوجها ، بل لأنها نقود امرأة . ولما اجتمعنا يوم الحادث ، وقد بحثت عن قرض فلم أوفق ؛ نبتت لدينا فكرة الانتحار سوياً . وقالت لى بعد لحظة تردد « فلنرحل » فأجبتها « فلنرحل » فقالت « يا للاسف ، ليتنا أحضرناالصغيرتين معنا ، حتى كنا نراهما مرة أخرى قبل أن نموت » . وكان المسدس بيننا ، تحت الوسادة، فتناولته، فأردت أن أنتزعه من يدها فقالت :« أنت جبان ؛ لقد أقسمت لى برأسأمك أنك بعد فضيحتى تقتلنى » ووضعت المسدس على وجنتها وقالت لى « أطلق ! إنك تؤلمنى ، لماذا ترتعش ؟ عدنى بأنك لن تجعلنى أتألم ، ولكن قبل ذلك قبلنى القبلة الأخيرة »

وكنتأرتعش رعشة لدرجة لم أتصور من قبل ان يرتعشها إنسان ، فعادت ووضعت المسدس على صدغها ثم قالت « إطلق ... لا . . . حاسب . إنه غير موضوعفىمكانه تماما ، وأحسنت وضعه ثم قالت مرة أخرى : « إطلق » وأردت بعد ذلك أن أقتل نفسى ، وحاولت ، ولكنى لا أدرى ماحصل .

ـ ولكن الخبراء يقولون إنه من غيرالمعقول ان تكون مدام جريل قدامسكت المسدس بيدها اثناء إطلاقه لأن يدها كانت تحترق .

ـ إننى اؤكد صحة ماقلت .

ـ ولكنك استطعت بكل هدوء ان تطلق عياراً ثانيا على مدام جريل ، فلماذا لم تأخذ كل هذا الاحتياط لنفسك ؟ فان إصابتك خفيفة .

ـ إنالرجل الذى يقتل امرأة لا يستطيع أن يتمالك أعصابه ، ومعذلك فيكفينى أن ضميرى مستريح ، وأنه معى . فلست قاتلا ...

ـ ولكنالاتهام يؤكد انك قتلتها .

ـ (بصوت مختنق) هناك أمر لايمكن نكرانه ،وهو أننى كنت أحبها .

وتلا الرئيس خطابات من مدام جريل تدل على أنها كانت تحبه حبا جماً ، ثم ختم استجوابه للمتهم بقوله :

ـ وعلى كل حال ، سواء أكنت قتلت مدام جريل لأمر فى نفسك ، أو لأنها طلبت منك أن تقتلها حتى لاتعيش بعد فضيحتها ، فقد تسببت فى إفساد إمرأة محترمة ، وحرمت منها زوجها وولديها .

— هذا ما حصل . والكل يعتقد ان موتها فضيحة ، ولكنى اعتقد انه بطولة .

- إن ابنتى مدام جريل سوف تقدران ، عند ماتبلغان سن الزواج ، تلك البطولة .

وأراد شامبيج أن يلقى فى روع القاضى ان الزوج كان يعلم بعلاقته الأثيمة مع زوجه ، ودلل على ذلك بأنه فى ذات يوم ، بينما كان يتناول العشاء فى بيتهم ، أراد ان يدس فى يد الزوجة ورقة كتبها لها ، فلمحت ابنتاها الورقة ، وأرادتا اختطافها ، وحدث ذلك كله تحت سمع الزوج وبصره !..

وجاء الشهود فلم يأتوا بجديد يذكر . وجاء الزوج الذى كان غائباً أثناء الجريمة فقص على المحكمة كيف تعرف إلى زوجته ، وكيف تحابا ، وكيف عاشا عشر سنين عيشة راضية هنيئة ، تجعله يفخر دائماً بأنها حملت اسمه .

— لقد قال المتهم وأقاربه انكما كنتما على خلاف .

كل هذا غير صحيح ، لم يكن لنا إلا عيب واحد ، وهو أن دارنا كانت مفتوحة دائماً للجميع .

— ان من واجبى أن أسألك بعض أسئلة مؤلمة . يدعى المتهم أنك لم تكن تجهل حبه لمدام جريل .

— هذا محض اختلاق ، وهو فوق ذلك غير مفهوم ، إذ لو كنت علمت ذلك لما كان هناك ما يمنعنى من أن أطرده من دارى .

فالتفت القاضى الى شامبيج وسأله :

— هل سمعت ياشامبيج ، فماذا تقول فى ذلك ؟

— اننى أمام شهادة معتدلة كشهادة المسيو جريل ، أرانى ملزما بالسكوت .

— ولكنك ادعيت أشياء نسبتها الى المسيو جريل ، ورويت مثلا حكاية الورقة التى أردت أن تعطيها لمدام جريل وحاولت ابنتاها اختطافها ؟

— لقد ذكرت ذلك فى أقوالى وأنا أصر على ماقلت .

ثم استمر القاضى فى سؤال الزوج .

ـــ أرانى مع الأسف مجبرا على توجيه سؤال جارح . ان المتهم يقول انه اتصل بزوجتك فى يوم الحادث مرتين؟

ولكن هذا لم يزعزع ثقة الزوج بزوجه فكان رده :

ـــ انها تكون اذا اما فاقدة الوعى أو جثة هامدة . أما فى غير هاتين الحالتين فلم يكن فى مقدورها أن ترضى العار .

ـــ ولكن المشاهدات المادية أثبتت ذلك .

وظل الزوج مع ذلك على ثقته :

ـــ أنا لاأستطيع الا أن أؤكد اعتقادى التام فى شرف زوجتى

وتوالى الشهود . بعضهم يشهد بطهارة مدام جريل ، والبعض الآخر يشهد للمتهم بالشرف والاستقامة .

ثم ترافع محامى والدة القتيلة وزوجها فقرأ للمحكمة فقرات من كتاب ألفه صديق للمتهم من احاديثهما سويا ، وأهداه اليه اظهر فيه ما عليه المتهم من خلق فاسد ، وخيال مريض . وتلا فقرات من خطابات القتيلة لأهلها وصديقاتها تدل لآخر لحظة ، على هنائها وسعادتها وعنايتها بابنتيها ، وشغفها بهما وسهرها عليهما ، مما ينفى عنها تهمة الحب المحرم ، والرغبة فى الفرار بعيدا عن زوجها واولادها .

وطلب فى ختام دفاعه استعمال الشدة « لأن القاتل لم يشعر بأى شفقة عند ما قتل تلك التى يبكيها الآن كثيرون . انه لم يشفق عندما هدم هناء زوج مسكين ، ولم يقنع بذلك ، بل هاجمه فى اعز شىء لديه ، فى عرضه وشرفه . انه لم يشفق عندما حرم ابنتين عزيزتين من امهما ، وعند ما حاول ان يحملهما طيلة ما تبقى لها من العمر ، عبء اتهاماته الباطلة . . انه لم يشفق على احد فليس له ان يطالب بشفقة احد ».

وكذلك فعل النائب العام ، فقد ناقش رواية المتهم ، وبين باطلها . وكم كان مؤثرا حين التفت الى المتهم وقال له :

ـــ خيانة الصداقة ، جريمة ترتكب فى الخفاء ، تدل على منتهى النذالة والحقارة ، وانت مع ذلك تسميها بطولة ! ! انتم يامن ذقتم الموت فى سبيل الوطن ، وفى سبيل المبادىء النبيلة ، انكم لم تعودوا شيئاً مذكورا . افسحوا الطريق لهذا الغر الفاسق الذى يقتل امرأة ، ويُخطىء نفسه . إن كانت نفسك شريفة عالية كما تدعى ، أما كان الأجدر بك أن تخترع اكذوبة نبيلة ، تحمى بها شرف من أحببت ، ومن أحبتك ، فتقول مثلا « إنها قاومتنى فقتلتها » إنما الجبان هو ذلك الذى يقتل امرأة ثم يحتمى وراء شرفها ليحصل على تخفيف العقاب عنه .

إن رواية شانبيج ، وإن صحت كلها ، لاتنجيه من عقوبة القتل . ان فعلته عارية من كل كرم ونبل ، مهما حاول وحاولوا أن يمجدوها ، ويحيطوها بهالة من نور .

وجاء دور محامى المتهم فدافع عنه ما استطاع ، وحاول أن يؤيد صحة دفاعه ، ولكن المحكمة حكمت بالأشغال الشاقة سبع سنوات ، وعدل الحكم ، بعفو من رئيس الجمهورية إلى السجن بدل الأشغال الشاقة .

ولما صدر أمر التخفيف وجه الزوج إلى رئيس الجمهورية المسيو كارنو خطابا مفتوحا جاء فيه .

« .... إنى أطلب منك أن تصدر عفواً كاملا عن السفاك شانبيج ، لأتمكن من الاقتصاص لنفسى بنفسى . ولا أظنك تضن بهذا الذى منحته للقاتل ، على أنا ، الذى لاأزيد على أن أكون رجلا شريفاً . . »

أمضى شانبيج مدة عقوبته ثم طواه النسيان . وفى سنة ١٨٩٧ التحق بالجيش اليونانى ليحارب الأتراك . ثم استوطن باريس واتخذ لنفسه إسماً جديداً وألف كتاباً ونشر مقالات ، ومات منسياً فى شهر يونيو سنة ١٩٠٩ .

حُرمة الدّار

كانت مدام دى جيفوس De Jeufosse زوجة لأحد ضباط الجيش الفرنسى مات زوجها فى منتصف القرن الماضى ، فأقامت فى قصرها الذى تمتلكه على مسيرة ثلاثة كيلومترات من قرية ابفوا Aubevoye ، وأقامت معها ابنتها بلانش وهى فتاة فى التاسعة عشر من عمرها ، صبيحة الوجه ، هادئة بسيطة المظهر ، دائمة البشر ، طلقة المحيا ، ومعلمة ابنتها لورانس ، وإن شئت فقل صديقتها ، فما كانت تكبرها إلا بعام واحد .

وكان لمدام دى جيفوس ، عدا بلانش ، ولدان : ارنست وهو فى الخامسة والعشرين من عمره ، وألبير فى الثالثة والعشرين ، ولكنهما لم يختارا الاقامة مع أمهما ، بل اتخذا باريس مقراً لهما ، ولطيش شبابهما ، أضاعا فيها الجزء الأكبر من الثروة التى خلفها لهما أبوهما . وكانا يحضران ، من وقت لآخر ، لزيارة أمهما وأختهما . وفى إحدى تلك الزيارات تعرفا إلى أميل جيو ، وهو شاب فى نحو عمر ارنست ، حباه الله ، فوق زينتى الحياة الدنيا ، المال والبنين ، زوجة شابة جميلة مخلصة ، على خلق عظيم .

ما كاد اميل جيو يتعرف إلى الأخوين دى جيفوس حتى انقلبت المعرفة إلى صداقة متينة ضمت أفراد الأسرتين جميعاً . فقد وجدت بلانش وأمها فى زوجة جيو صديقة مخلصة ، جذابة الحديث ، حلوة المعشر . ورأى ارنست وألبير فى جيو صديقاً يوافقهما مزاجاً ، ويزاملها طيشاً ونزقاً ، فتح لهما صدره ، وفتح لهما مع صدره خزانة مليئة بالمال ، يغترفان منها بقدر حاجتهما ، وأعارهما خيوله وعرباته ، يمتطيانها كلما احتاجا إلى نزهة ليلية ، أو كانا على موعد غرامى ، فى بقعة خلوية من تلك البقع التى تعرفها مجازفات الشباب والحب .

أما جيو ، فكان باعثه على هذه الصداقة والكرم ، انهما سبيله إلى التقرب من لورانس المربية ، ثم بلانش نفسها ، وقد كان يأمل النجاح مع كلتيهما .

ولقد كان كل واحد يجد فى تلك الصداقة المشتركة حاجته ، فيعمل من جانبه على تمكينها وتقوية أواصرها ، حتى لا يكاد يمر يوم دون ان تجتمع الأسرتان . بل لقد أربى اجتماعهما على خوان واحد على المائة مرة فى عام واحد .

وكان يزيد فى خطورة هذا الاختلاط المستمر ، على هناء الأسرتين ، ان بلانش وصديقتها لورانس كانتا قد عاشتا ، إلى ماقبل ذلك ، عيشة قاتمة حزينة ، فى صحبة الشيوخ والقساوسة ، الذين لم تكن ابواب قصر جيفوس تفتح لغيرهم .

وبدأت الألسنة ـ ألسنة السوء وغيرها ـ تتحدث عن جيو ولورانس اولا ثم عنه وعن بلانش ثانياً ، ولكن الأسرتين استمرتا مع ذلك ، وبرغم ذلك ، فى صداقة كاملة لايؤثر فيها حديث الناس ، ولا تقيم لانتقاد الناقدين وزناً .... الى ان جاء يوم سمعت فيه مدام جيفوس ان اسم ابنتها واسم مربيتها قد جريا على لسان جيو ، فى حديث له بأحد الأندية ، بكلام لايدل على الحيطة ، ولا يشف عن الأحترام ، وكان هذا بدء الختام .

كتبت لهامدام جيو تدعوها الى العشاء ، فقابلت دعوتها للمرة الأولى بالرفض . ووصلتها منها هدية صغيرة لابنتها ، فأعادتها كما وصلت . طلبت مدام جيو أن تعرف السبب ، فلما تبينته ابلغته لزوجها ، ولكنه انكر وحاول ان يبرىء نفسه ، ولكن عينى مدام جيفوس كانتا قد تفتحتا للخطر الذى تعرضت له سمعة ابنتها ، فاتفقت هى وولداها على ان يوصدوا باب قصرهم فى وجه جيو ، ومن اليه ينتسبون .

ولكنهم لم يُدخلوا فى حسابهم الحب الملح الذى تمكن من قلب جيو . حرموه مقابلة بلانش فى وضح النهار ، وامام الملأ ، فسولت له نفسه ان يراها فى ظلام الليل ، وفى غيبة الشهود ليؤكد لها انه يذكرها ، وإن طلبوا منه ان ينساها . وصار يتتبع خطواتها وخطواتهم ، فحيثما ذهبت بلانش ، ذهب جيو ، فى القرية وفى المقاطعة وفى باريس نفسها .

وكلما ازداد إلحاح جيو ، ازدادت مدام جيفوس تضايقاً وحيرة . وزادها قلقاً انها لم تر من ابنتها حفيظة على جيو ، أو كرهاً له ، بل لقد بلغ علمها ان ابنتها كانت تبادله ، فى الكنيسة ، نظرات إن لم تدل على الحب فهى بلا شك لا تدل على البغض والازدراء .

وفى ذات صباح وصل إلى مدام جيو خطاب معنون باسم زوجها ، عرفت مرسله من خطه ، فتوجست خيفة وفضته ، فاذا به من ارنست دى جيفوس يقول له فيه : « وصل الى علمى اخيراً ان اشباحا وذئاباً كلبة تحوم ليلا حول قصر جيفوس . ولما كنت أكره أمثال هذه الحيوانات لجبنها وتعرضها لسيدات منعزلات ، فانى ألفت نظرك الى اننى اصدرت أوامر مشددة ، باطلاق النار عليها ووعدت من يصيبها بمكافأة مغرية .

وزيادة على ذلك فانى معتزم ، اذا قابلت احدتلك الذئاب ـ ولعلك تعرف من هو ـ أن اعطيه درساً فى الأدب ، اذا لم يجد من نفسه زاجراً يردعها .

وأملى ان تتعظ بهذا الانذار الذى اعفيك من الرد عليه كتابة » .

قرأت مدام جيو هذا الخطاب فطار له صوابها . إن فيه اهانة لزوجها ، لو اتصلت به لكانت القضاء المحتوم عليه أو على مرسل الخطاب . وفيه تهديد بقتل زوجها ، فهى لاتستطيع الاغضاء عنه . فهى تخشى عليه إن اطلع على الخطاب ، وهى تخشى عليه إن لم يطلع عليه ، وهى حائرة لاتدرى ماتفعل . ذهبت من فورها الى مدام جيفوس وقالت لها : « إننى لم اطلع زوجى على هذا الخطاب ولكننى سأضطر الى عرضه عليه اذا لم يسحب مافيه » .

فأجابتها مدام جيفوس : « اننى تعبة من هذا الموضوع ، فاحتفظى بالخطاب ، ولا تطلعى زوجك عليه » . ولكن مدام جيو لم تقبل ذلك حلا ، فقالت لها مدام جيفوس : « إنك لمسكينة حقا ، إذ لو أننى أردتُ لكنتِ من زمن فى عداد الأرامل ! »

خرجت مدام جيو من قصر جيفوس وهى أكثر مما دخلته هلعا . لقد كان التهديد الموجه الى حياة زوجها خيالا ، فاذا بها تلمسه حقيقة ناطقة . أرسلت إلى شقيق زوجها الأكبر خطاباً تعرض عليه الأمر ، وتستشيره ، وتطلب عونه ، فكتب الأخ الى ارنست يعتب عليه ، ويطلب اليه أن يواجه أخاه بما عنده من تهم ، ويحمله مسئولية ماقد يحصل . وتوسط فى الأمر قريب لجيفوس ، انتجت وساطته أن مُزِّق الخطاب وان وعد جيو بشرفه ألا يحاول دخول قصر جيفوس أو حديقته ، لاخفية ولا جهارا .

ولكن ، كما يقول الفرنسيون ، الوعد شيء والتنفيذ شيء آخر . فان زيارات جيو الليلية لم تنقطع ، واستمر يتسلق فى كل ليلة سور الحديقة ، ليضع ، فى إحدى أشجارها ، رسالة بغير توقيع ، ويعود ادراجه . واضطرت مدام جيفوس أن تضع رقيباً ، ينتظر حضوره ، ويلتقط رسائله ، ثم يحملها اليها .

طلبت من قريبها ، الذى تولى الوساطة الأولى ، أن يحاول مرة أخرى وأن يحذر جيو سوء المغبة . ولكن جيو أنكر مانسب اليه ، وأجاب متحديا : « قل لهم يطلقوا النار على ذلك الطارق الليلى ليتأكدوا اننى لست اياه »

رأى الوسيط عناد جيو وأصراره ، فذهب إلى قاضى التحقيق بالمدينة وقال له : إذا كنت فى دارى فجاء شخص وتسلق حديقتى ليلا ، لقصد مريب فهل لايجوز لى أن أطلق عليه النار ؟ فأجاب قاضى التحقيق « إن القانون يعطيك هذا الحق » ولكن القاضى ، بعد أن وقعت الواقعة ، أسف لأن الحادث لم يفصل له تفصيلا ، فلعله كان يشير برأى آخر .

ضاقت السبل فى وجه مدام جيفوس فلم تعد تدرى أى سبيل تتخذ ، لتدفع عن نفسها ذلك العدوان . وعلمت بفتوى قاضى التحقيق بأن من حقها رد الاعتداء ، فدعت اليها خادمها الأمين القديم « كريبل » وذكرته باليمين التى أقسمها لزوجها وهو يحتضر بأن يبقى بجوارها وبجوار ابنتها يدافع عنهما حتى النفس الأخير ، وطلبت منه أن يسهر فى الحديقة ، ولا يغمض العين ، وأن يطلق النار بغير تردد على كل من تحدثه نفسه بتسلق السور لدخول القصر أو الحديقة .

وكان ماتوقعته . جاء جيو ذات مساء وتسلق السور ، ووضع الرسالة ، ولما همّ بالانصراف سمعه الحارس فصاح به : « مكانك ، فأنت مائت » وأطلق عليه النار فسقط يتضرج فى دمائه ، وبعد نصف ساعة من عذاب وآلام ، أسلم روحه مضحياً بحياته فى سبيل مجازفات الحب والشباب .

وكان مصير ذلك كله الى المحاكمة . اتُّهم كريبل بالقتل العمد مع سبق الاصرار والترصد وتولى الدفاع عنه الأستاذ ديشان Dechamps واتهمت مدام جيفوس ، هى وولداها بالاشتراك بالتحريض والمساعدة ، وعهدوا بالدفاع عنهم إلى أمير المترافعين بريــــه Berryer وادعى بول جيو ، أخ القتيل وأرملته بالحق المدنى وأنابا عنهما النقيب كريسون Cresson الذى بدأ مرافعته فقال :

« عند ما دخلت هـــذه القاعة ، تسلطت على لأول وهلة عاطفة قوية ، فلم أستطع ، بالرغم من هذا السواد المحيط بى وهذا الحزن المسيطر على قلبى ، لم أستطع أن لا أرثى لمصير مدام جيفوس وولديها ، فقد رأيتهم يهبطون من مكانهم العالى بين كرام الأسر ، إلى مقاعد الاتهام فى محكمة الجنايات وكان قلبى ينفطر مقدماً لما تخيلته من تألم هذين الشابين ، إذ يستمعان لبكاء أمهما . . . ولقد أملت أن لا يضطرنى الواجب للانضمام لممثل الاتهام فى طلب القصاص منهما ، وقلت فى نفسى ، إن شبح صديقهما أميل جيو سوف يقف أمام ضمائرهما القلقة فيستدر الدمع من مآقيهما ، وعبارات الندم من لسانهما ، وعند ذلك كانت تستطيع موكلتى ، ويستطيع إبناها ، أن يصمتا ، إذا لم يجدا من أنفسهما قدرة على الصفح .

ولكننى كنت خاطئا ! ! فاننى لم اجد أمامى فوق مقاعد الاتهام إلا مجرمين من الصنف العادى ، مجرمين دفعهم كبرياؤهم الى الجريمة ، الكبرياء هو الذى حركهم ، والكبرياء هو الذى يسندهم الآن فى دفاعهم كما سندهم فى اجرامهم . وكما حاولوا اثناء التحقيق ان يسوءوا سمعة صديقهم ، تراهم يتأهبون الآن لتلطيخها . رأيت ذلك فتحولت بوجهى نحو هذه الزوجة الشابة التى جاءت اليكم تؤدى واجب الزوجة وواجب الأم ، وتذكرت الطفلين اليتيمين اللذين قد يسألاننى يوما حسابا عن المهمة التى عهد الى بها وصيهما ، فوجدت نفسى قويا ، نسيت ما عليه منافسى العظيم من بلاغة وقوة تأثير ، نسيت ضعفى وعجزى وشعرت بأننى قادر على أن اطلب منكم عدلا موقنا أن الحقيقة سوف لاتعدم وسيلة تتغلب بها على بلاغة البلغاء .

وختمها بقوله : ستسمعون الآن دفاعاً حاذقا بليغاً . ستسمعون اعجب مايستطيع الذكاء والقلب الكبير أن يمليه على لسان انسان ، وستشهدون سحر الفن الخطابى صادراً عن أمهر اساتذته . واحقهم وابعدهم صيتا . سوف يفتشون فى نفوسكم ، فيبحثون عن اكثر اوتارها حساسة فيهزونه . وسيعرضون امام اعينكم صورة جديدة لهذا الحادث غير التى سمعتها آذانكم ورأتها عيونكم . سيقولون لكم ، عن أبناء جيفوس ، انهما شابان طائشان ، حرارة الشباب تغلى فى عروقهما ، وطيش الصغر يمنعهما الأناة والتفكير ، فهما يستحقان منكم العطف والرعاية . فأرجو منكم عند ذلك أن تسألوا أنفسكم ، ألا يستطيع أبناؤكم ان يدافعوا عن اخواتهم الا بالقتل ؟ سيقولون لكم اليس يحق للأم ان تدافع عن شرف ابنتها ؟ فسلوا عندئذ ضمائركم :

تجبكم : إن الدفاع عن الشرف لا يحتم القتل . ولا تنسوا ، حين تقررون مصير هؤلاء السفكة ، ان القانون كان ولا يزال سياج الجماعة والمدنية ، والقانون يعد الثأر للنفس جريمة »

ودافع بريبه عن مدام جيفوس فقال :

ان التهمة الموجهة إلى مدام جيفوس هى الاشتراك فى الجريمة ، ولكنها تطلب منكم أن تعتبروها فاعلة أصلية للواقعة التى ستحكمون فيها . لقد شاءت أن أتقدم زميلى فى الدفاع عنها ، لا لتبرىء نفسها ، بل لتغطى بشخصها مسئولية الآخرين . فاذا كانت يد قد تسلحت ، وإذا كان عيار قد أطلق ، فهى التى سلحت اليد ، وهى التى أمرتها باطلاق النار .

فعلت ذلك دفاعاً عن سلامة بيتها وحرمة منزلها .

فعلت ذلك لتحافظ على شرف الاسم الذى خلفه لها زوجها ، ولتحمى أعز ما تملكه فى هذا العالم : شرف ابنتها .

إنها هى التى سلحت خادمها الأمين ، وهى التى أمرته بأن يطلق ذلك العيار ، الذى شاءت الأقدار القاسية وحدها أن تجعله مميتاً .

أما إبناها ، فاذا كانا قد شجعا الحارس كريبل ، فانما فعلا ذلك مدفوعين بحبهما لأمهما ، وحرصهما على تهدئة روعها ، والمحافظة على كرامتها .

فهى تقرر لكم بلسانى ، أن الحادث كله من أجلها ، وأن عليها وحدها وزره . فاذا رأيتم فى الأمر جريمة فهى وحدها المجرمة ، وهى تطلب منكم بالحاح أن تعتبروها وحدها المسئولة ...

قال لكم المدعى بالحق المدنى إنه ليس لمدام جيفوس أن تقول انها كانت فى حالة دفاع شرعى عن النفس أو المال لأن جيو لم يكن يحضر بقصد القتل أو السرقة . يا لله !! المعتدى ، فى عرفكم ، هو الذى يحضر ليتلف الزرع أو ليسرق المال ؟ هذا وحده هو المعتدى ؟ أهذا كلام يقال ؟ لماذا تبخسون فكرة المشرع إلى هذا الدرك المنحط ؟!! إن هناك كنوزاً أعز على المرء ، وأغلى عنده ، يدافع عنها ، ويتحمس لها أكثر من تحمسه للمال . ليس فيكم من اذا عرف أن لصاً يتسلق داره

فى ظلام الليل ليسرقه ، لا يستدعى حارسه ، ويأمره باطلاق النار على ذلك الطارق . انكم لا تترددون لحظة فى الدفاع عن مالكم ، وحماية حرمة مساكنكم ، فهل فيكم من يتردد لحظة ق الدفاع عن عرضه أو عن شرف ابنته ؟ أم يريدون أن يقولوا لكم إن الاعتداء على الشرف وحده هو الذى يجب أن يبقى بغير عقاب ؟ ! ألم يبح القانون للزوج الذى يفاجىء زوجته وهى تزنى أن يقتلها وشريكها ؟ ! ان هذا لمذكور فى جميع قوانين العالم .

أيها الرجال : أنا لا أطلب منكم أن ترقوا حتى تصبح قلوبكم كقلب الأم الضعيفة ولكنى أطلب منكم أن تفكروا ، فى هدوء الرجال ورزانتهم ، ثم أسألكم إذا كنتم كآباء وكأزواج ، لا تقدرون أية قيمة لتلك الحاجة الملحة فى الدفاع عن شرف البنات ، وعرض الزوجات ؟ أإذا علمتم ن زانياً فاجراً ، ينسل فى كل ليلة الى داركم فترقبتموه ، فلما أقدم على هتك حرماتكم قابلتموه برصاص سلاحكم ، أتوجد فى فرنسا كلها محكمة واحدة تقضى عليكم بالعقاب ؟ لا ، وألف مرة لا . ان من حقنا ، بل ان من واجبنا أن ندفع العدوان عن أعراضنا ، عن أزواجنا وبناتنا ، وهذا الواجب ، الذى هو واجب الرجال ، يزداد متانة ويزداد الحاحاً اذا كانت المطالبة به أمٌّ عزلاء . . .

وجاء دور الأفوكاتو العمومى فدلل على أن تصرفات بلانش لم تخل من أخطاء ، فقد أخفت عن أمها محاولات جيو العديدة ، وأباحته لها بحبه ، كما أن مدام جيفوس قد ارتكبت أخطاء عدة ، فقد قبلت صداقة جيو برغم سوء سمعته ، وبرغم نصح الأصدقاء . وأخطأت حين كانت تسمح له بمجالسة ابنتها فى المجتمعات ، وحين احتفظت بلورانس فى دارها ، ورفيقة لابنتها ، بعد أن لاكتها الألسن ولاكت تصرفاتها ، أخطأت ، ومن كانت هذه أخطاؤها فليس لها أن تريق الدماء . وناشد المحلفين أن يقضوا بالعقوبة حتى لا يقال إن القتل مباح إذا كان القتيل لا يستحق الاحترام ، وحتى تنتصر الهيأة الاجتماعية ، وحتى يعرف الناس ما للروح البشرية من قدسية .

ورد بريه :

« إنهم يحدثونكم عن مصلحة الهيأة الاجتماعية . انى أضع تلك المصلحة بذاتها

بين أيديكم ، وأعهد اليكم بسلام الأسر، وحرمة المنازل . مصلحة الهيأة الاجتماعية ؟ إنها فى إقراركم للحق الذى لجأت اليه مدام جيفوس ، والذى يلجأ اليه كل واحد منكم ليصد اعتداء مجرم أثيم ، كان قد أقسم أن لا يضع قدمه فى دارها ، واستمر مع ذلك يأتى ، بعناد وإصرار ، يتسلق سور حديقتها ، ويتحداها كاذباً فيقول إنه ليس إياه .

ولم أشك لحظة فى أن الأفوكاتو العمومى سيسلم معى بأن هناك كنوزا أغلى وأثمن من المال والعقار هى كل مايتصل بالشرف وبطهارة البنت ، وإن الدفاع عنها أوجب من الدفاع عن غيرها ... لذلك كان من حق مدام دى جيفوس أن تسهر على شرف ابنتها ، وكان من واجبها أن تدافع عنه . ودعونى أكرر لكم أن ليس فيكم شخص واحد ، يرى شخصا يعتدى على زوجته أو على ابنته ، ويأتى كل ليلة ليتسلق سور حديقته ، فلا يفعل مافعلته مدام جيفوس . إنى ، وأنا رجل شريف ، أثقلتنى السنون وخبرت الحياة ، وعلمت أخطار ترك الأولاد بغير حماية ، ومرت على تجارب شتى ، إننى أقول لكم بملء فىّ : إذا لم تسلموا بحق الرجل فى الدفاع عن زوجته وأولاده ، إذا لم تبرءوا مدام جيفوس ، فانكم تضعون الهيئة الاجتماعية فى أحرج المواقف . ولكن لا . إنكم ستحكمون ببراءة مدام جيفوس ، لأنكم لن تستطيعوا أن تفعلوا غير ذلك .

وما كاد المترافع يجلس حتى دوت القاعة بالهتاف والتصفيق ، وقال رئيس الجلسة إنه مهما يكن نبوغ المترافع ، ومهما كانت لذتنا من الاصغاء اليه ، فان مثل هذه المظاهر مما لايجوز حصوله بحرم العدالة . ولاحظ الأفوكاتو العمومى أن المحامين أنفسهم اشتركوا فى التصفيق ولكنه ، لفرط ماشعر هو به من تأثر ، لم يرد أن يوجه اليهم أى عتاب .

أما المحكمة فلم تكتف بتبرئة المتهمين جميعاً ، بل لم تحكم لأهل القتيل ، من المائة ألف فرنك التى طلبوها ، إلا بنصيب مدام جيو فى مصاريف الدعوى المدنية .

محاكمة شارل الأول

كأنى بشارل الأول — ملك انجلترا وحفيد مارى استوارت — قد خُلق للآلام وخلقت الآلام له ، فقد ذاق منها فى حياته مالم يذقه ملك قبله . كان وسيم الطلعة ، نبيل الفعال ، باراً بأبنائه ، مخلصاً لزوجه . وكان متديناً ، ينظر إلى الأمور بعين الجد ، ولكنه كان بطىء الحركات ، كثير التردد فى حديثه ، لايعرف النزاهة السياسية ولا يدخلها له فى حساب .

وخلاصة القول ، إنه كان متحلياً بجميع الخصال التى تجعل منه رجلا فاضلا ، بينما كانت تعوزه جميع الصفات التى تجعل منه ملكا مهاباً محترماً .

تزوج هنرييت دى فرانس ابنة هنرى الرابع ، فلم تكن زوجية موفقة فى أول الأمر ، وكان الزوجان كثيراً مايشتدان فى المناقشة علناً ، حتى وصل به الأمر أن كتب إلى أخيها لويس الثالث عشر ، يشكو له أمرها ، ويهدد باعادتها من حيث أتت .

وفى سنة ١٦٤٢ قامت بينه وبين برلمان بلاده خصومة عنيفة ، أدت إلى أن دخل مجلس العموم محاطاً بعدد وفير من اللوردات والنبلاء ، ليقبض على خمسة من رجال المعارضة المحبوبين من شعب لندرا . ولكن النواب الخمسة كانوا قد علموا بما دُبر لهم ، فلم يحضروا الجلسة وعاد الملك ولورداته صفر الايدى إلى قصره . وكانت شرارة اندلعت بسببها ألسنة الثورة ، واضطر الملك لأن يلتجىء إلى يورك ، حيث كوّن لنفسه جيشاً يحارب به أنصار البرلمان .

واستعرت حرب أهلية دامت سبع سنوات ، تكافأت فيها القوى من الجانبين . كانت لندرا والمقاطعات المحيطة بها ، وبعض البلدان الهامة والموانىء والاسطول وجميع الترسانات تقريباً تؤيد البرلمان ... ولكن هذه المدن على كثرتها لم تنشىء إلاجيشاً مكوناً من الخدم وصبية القهاوى ممن لم يسبق لهم حمل السلاح ، ولم يخوضوا الحرب ولا خبروا أهوالها ، على حين كان جيش الملك مكوناً من شبان أشداء ، ذوى ميول رياضية ، وغرام بألعاب الفروسية ، واتقان للمبارزة بالسيوف والحراب .

وما مضت سنة حتى كاد ينعقد الملك لواء النصر ، لولا أنه تاخر فى حصار جلوسستر ، فظهر كروموبل فى الميدان .

كروموبل ؟ . . . شخصية من أغرب شخصيات التاريخ الأنجليزى ، لاتدرى أمخلص هو أم مراء ؟ أقنوع هو أم طموع ؟ أما مالا سبيل إلى الشك فيه ، فقدرته الفائقة على قيادة الرجال . فما كاد يظهر حتى خلق من الجيش البرلمانى المهلهل المتفكك ، جيشاً خطيراً ، ذا قوة ومران ، يستعذب الموت ، بل يعده هبة من السماء .

وغلب الملك على أمره فاحتمى بجيش اسكتلندا ، ولكن جيش اسكتلندا سلمه البرلمان وقبض الثمن . . ووضع البرلمان الملك فى قصر هامبتون كورت المطل على التاميز وأحاطه بكل مظاهر التكريم والاعزاز .

واستغل كروموبل نفوذه المتزايد فى القضاء على كل الميول الملكية بمجلس العموم ، وإن استمر يتجاهل مصدر تلك الحركة ، التى أدرك الملك مغبتها ، ففر من قصره ، ولعل كروموبل نفسه هو الذى سهل له سبل الفرار !

لجأ الملك إلى جزيرة وايت ، حيث ظن أن يكون فيها بمأمن ، وما درى أن حظه العاثر قد أوقعه فريسة مستسلمة ، فى قبضة حاكم الجزيرة ، الذى أودعه سجيناً بأحد قصورها .

وأرسل اليه البرلمان وفداً يعرض عليه أن يعود إلى الحكم ، بشرط أن يتنازل عن قيادة الجيش والأسطول للبرلمان . ماطل الملك وكتب لزوجته خطابا يقول لها فيه أن لاتعير تساهله مع البرلمان أى اهتمام ، لأنه يعد كل تنازل منه الآن باطلا ، لن يتقيد به فى المستقبل .

ووقع الخطاب بين يدى كروموبل ، فكلف من يتلوه بالجلسة على أعضاء البرلمان وأقبل هو بعد ذلك فدخل القاعة منتصراً ، وقضى على كل معارضة وبعث بالرسل تلقى القبض على الملك .

ونصح للملك أصدقاؤه بالفرار ، ولكنه أبى وفضل أن ينام ملء جفنيه فى انتظار ما يأتى به الغد .

وفى الصباح ، دخل الكولونيل كوبت ـ رسول كروموبل ـ غرفة الملك ، وقال له ، من غير أن يحييه ،

— هيا ارتدى ملابسك فان لدى أمراً بالقبض عليك .

— أمر من مَن ؟

— من الجيش .

— وإلى أين نذهب ؟

— إلى القصر .

— أى قصر ؟

— قصر وندسور .

وفى الغد كان كروموبل قد قبض على كل عضو من أعضاء مجلس العموم ، إخلاصه له محل شك ، حتى لم يبق بالمجلس إلا ستين عضواً . وقف أحد رجاله بينهم خطيباً وقال لهم بأنهم سينقذون العالم ، كما أنقذ موسى شعب الله المختار من فرعون . وقال كروموبل إنه ، والله شهيده ، لم يكن يعلم فى الصباح مما قد حدث شيئاً ، أما وقد وقعت الواقعة فلابد من السير فيها إلى النهاية .

وخرج كروموبل من القاعة ، إلى هويت هول مباشرة ، فأقام فى غرف الملك ، وأمر بجرد جميع قصور التاج وممتلكاته .

وقرر مجلس العموم محاكمة الملك أمام محكمة مكونة من مائة وثلاثين قوميسير ، وثلاثة قضاة . ولكن مجلس اللوردات أبى الاشتراك فى المحاكمة فأنقص العدد إلى مائة وعشرين .

ووضع الملك فى قصر وندسور وظلوا يعاملونه بكل احترام . فكان يتناول الطعام علنا ، وكان الخدم يقدمون له الأطباق ركعا ، ويذاق من الطعام أمامه قبل أن يأخذ هو منه . . ولكن ذلك كله تبدل فجأة .

ووقف كروموبل ـ فى يوم المحاكمة وكان أحد القضاة ـ وقال : لو أن إنسانا اقترح علىّ محاكمة الملك لعددته خائناً ، ولكن مادامت إرادة الله هى التى قدرت ذلك فانى أسأل الله أن يمدكم بعونه ويبارككم . . . وإنى وإن لم أكن مستعداً لأن أبوح لكم من الآن برأيى فى هذا الأمر الهام ، فانى أعترف لكم أننى حين كنت أقدم لكم العرائض لاعادة جلالته للحكم ، شعرت بلسانى يلتصق بأعلى حلقى ،

فاعتبرت هذه الحركة الآتية من السماء نذيراً من النذر الالهية .

وكانت المحاكمة علانية . وأمر الرئيس باستدعاء السجين ، وأسرع كرومويل فأطل من نافذة ثم عاد وقال : « لقد أتت ساعة الفصل ، فسارعوا وقرروا ماذا سيكون ردكم ، لأنه سيسألكم حتما ممن تستمدون السلطة التى تحاكمونه بها » .

فأجاب هنرى مارتن : « باسم مجلس العموم مجتمعاً ، وباسم شعب انجلترا ! »

ولما حضر الملك نهض رئيس الجلسة وقال موجهاً الحديث إليه :

— يا شارل استيوارت ملك انجلترا ، إن مجلس العموم مجتمعاً ، وقد هاله مانزل بالأمة من أرزاء أنت سببها الأول ، قرر أن يعاقب المسئول عن دم الشعب المهدور وقد انعقدت هذه المحكمة لهذا الغرض ، وستسمع الآن التهم الموجهة اليك .

ووقف ممثل الاتهام ليتكلم ولكن الملك صاح به ليصمت ومسه برأس عصاه . وسقطت رأس العصا على الأرض فتشاءم الملك . ولما لم يتقـــدم أحد لالتقاطها انحنى الملك والتقطها بنفسه .

وتليت صحيفة الاتهام وسأل رئيس الجلسة الملك عما يرد به ، فأجابه الملك وهو جالس .

— أحب أن أعرف أولا ما هى السلطة التى خولت لكم دعوتى إلى هنا ؟ لقد كنت والعهد غير بعيد ، فى جزيرة وايت ، وجرت بينى وبين مجلس العموم مفاوضات كادت تسفر عن معاهدة ، فأحب أن أعرف السلطة ـ وأعنى السلطة المشروعة ، فنى العالم سلطات كثيرة غير مشروعة ، كسلطة اللصوص وقطاع الطرق ـ التى انتزعت باسمها من جزيرة وايت ، وجىء بى لغرض لم أتبينه . فعند ما أعرف تلك السلطة أجيبكم على أسئلتكم .

رئيس الجلسة — أنت تحاكم باسم شعب انجلترا الذى كنت ملكا عليه .

الملك — اننى لاأقر بسلطتكم .

الرئيس — إذاً لم تقر بسلطة المحكمة ، فستقضى عليك .

الملك — إننى أقول لك إن انجلترا لم تكن مملكة انتخابية فى أى يوم من الأيام . إن لها ما ينيف على الألف سنة وهى مملكة وراثية فقل لى باسم أى سلطة

أنا هنا ؟ أين اللوردات ؟ لست أجد منهم العدد الكافى لتكوين البرلمان . ولابد من ملك أيضا ، إذ لا برلمان بغير ملك . ثم مامعنى الاتيان بملك أمام برلمانه ؟

الرئيس — إن المحكمة تطلب منك إجابة معقولة ، وإذا كانت سلطة المحكمة لاتكفيك فهى تكفينا ، ونحن نعلم أن سلطانها مستمد من سلطان الله والشعب.

الملك — ليس القول الفصل لرأيى ولا لرأيك .

الرئيس — اكتفت المحكمة وستقرر ما تراه .

ولما نهض الملك لينصرف أبصر سيفاً موضوعا على طاولة فأشار اليه بعصاه وقال: إننى لا أخشى هذا . وهتف بعض حضور يطلب عدلا ، بينما هتف أكثرون يطلبون من الله أن ينقذ الملك .

وفى الجلسة التالية افتتح الملك المناقشة بنفسه ، فسأل المحكمة للمرة الثانية عن السلطة التى تخول لها حق الانعقاد . فوقف رئيس الجلسة حانقاً وقال له : إننا لم نجتمع هنا لنجيب على أسئلتك ، فترافع عن نفسك . أمذنب أنت أم غير مذنب ؟

الملك — ولكنك لم تسمع اعتراضاتى .

الرئيس — ليس لك أن تعترض على أكبر محكمة فى المملكة .

الملك — أين هذه المحكمة التى لاتقبل الاعتراض ؟

الرئيس — انها هنا ياسيدى ، ان مجلس عموم انجلترا هو الذى يحاكمك . أيها الحراس ، خذوا السجين .

فالتفت الملك الى الشعب وصاح به : تذكر ، أيها الشعب ، ان ملك انجلترا يحاكم من غير أن تسمع اعتراضاته (ومن غير أن يكون له مدافع) .

وصاح الشعب : « اللهم انقذ الملك »

ولما نزل الملك ومر بجوار الجند قال احدهم : « ليباركك الله يامولاى » فضربه ضابط بعصاه ، فالتفت الملك للضابط وقال له : « أظن ، ياسيدى ، ان العقوبة لا تتناسب مع الجريمة . »

وطلبت الملكة هنريت ، اثناء المحاكمة ، بلسان سفير فرنسا ، ان تلحق بزوجها كما بعث أمير الغال احتجاجا الى مجلس الضباط الأعلى ، واحتج توماس كروموبل على أخيه أوليفييه . ولكن كل ذلك كان عبثاً .

ولما جيء بالملك ، فى يوم النطق بالحكم ، صاح الجند مؤتمرين « يجب الاقتصاص منه »

وجلس الملك فى كرسيه ثم قال : « اطلب أن القى كلمة واحدة ، وبعدها لن اعترض على إجراءاتكم » ولكن الرئيس رد عليه ، بأن واجبه أن يصغى لما ستقوله المحكمة وسيجيب عندما يجيء دوره .

الملك — انى أريد أن أقول أمراً يتعلق بالحكم الذى ستنطق به المحكمة ، وبما اذا كان من الممكن العدول عن حكم صدر بعجلة .

وطلب الملك أن يسمع فى الغرفة الملونة ، بحضور اللوردات ومجلس العموم ليعرض أمراً تعود فائدته على سلامة المملكة أكثر مما تعود عليه هو .

وكان المفهوم أن الملك ينوى التنازل لمصلحة ابنه ، وكان أغلب الأعضاء يفضلون ذلك الحل فراراً من المسئولية الجسيمة التى يراد منهم تحملها . ولكن كروميل كان يرى غير ذلك فدفع رئيس الجلسة إلى أن يعلن أنه يعتقد أن الملك انما يسعى الى التهرب من الاعتراف باختصاص المحكمة .

وأخذ الجند ، منساقين فى ذلك بأوامر رؤسائهم ، ينفخون دخان سجائرهم فى وجه الملك ، ولكنه صاح فيهم بصوت مرهوب « أريد أن تصغوا إلى » فصمتوا . وكان الكولونيل داوس لا يطيق الاستقرار على كرسيه ويسأل اصدقاءه كيف يجرأون على الحكم على هذا الرجل من غير سماع دفاعه ، فتقدم نحوه كروميل وصاح . :

— أأنت متمالك عواطفك يا كولونيل ، وهلا ترى ان الأفضل لك أن تسكت ؟

— لا يمكننى السكوت وعقيدتى لم تتنور . انى اطلب من المحكمة أن تنسحب لتتداول .

ودخلت المحكمة غرفة المداولة ، وما كادوا يدخلون حتى انقض كروميل على الكولونيل داوس . أما يدرى أن أمامه أكثر الناس مكراً وأشدهم ختلا ، إنه يريد أن يدافع عن مولاه السابق ، فلنلنه ولنؤد واجبنا .

وارتعدت فرائص الكولونيل داوس هلعاً ، وتمتم بأنه لا يعارض مادام لابد مما ليس منه بد .

وبعد نصف ساعة عادت المحكمة الى الانعقاد ، ورفضت طلب الملك .

ولم يبد الملك أى اعتراض ، واكتفى باثبات اقواله ، واستمع لحكم المحكمة — وهو يقضى بالاعدام بفصل الرأس عن الجسد — وهو جالس وقبعته فوق رأسه .

الملك — هل تسمحون لى الآن بالكلام ؟

الرئيس — لا يجوز الكلام بعد صدور الحكم .

الملك — لايجوز ؟ .. لماذا ؟

الرئيس — عن اذنك ... لا يجوز .

الملك — ولكنى استطيع ان اتكلم ، باذنك ، ياسيدى .

الرئيس — أيها الحراس ، خذوا السجين .

الملك — لا يريدون أن يسمحوا لى بالكلام ؟ كيف ينال الآخرون العدل إذاً ؟ إننى أريد أن اقول ....

ولكن الجند احاطت به ، وأخذته ، بينما الحاضرون يبكون ، والجند يشتمون ويصخبون .

وما كاد الملك يخرج حتى انعقدت المحكمة فى غرفة المداولة وحددت الغد موعداً للتنفيذ . ولما طلب التوقيع على أمر التنفيذ ، حاول اغاب الاعضاء ان يتنصل ، فبعضهم اختبأ ، وبعضهم ادعى المرض ، ورفض ثلاثة التوقيع صراحة .

ومات الملك — كما ماتت جدة له من قبل — موتة مثلى . طلب ان يرى ولديه فأجهش القسيس بالبكاء ولكن الملك قال له : « لندع البكاء جانباً الآن يا سيدى ، فليس هذا وقته ، ولنهتم باعداد نفسى للقاء الله . انى اريد ان انتهى من كل ذلك بهدوء وارجوك ان تساعدنى . أما أولئك المساكين فلا داعى للتحدث عنهم . انهم يريدون دمى ، وسينالونه وأنا أغفر لهم .

وجىء له بابنته الأميرة اليزابث وكانت فى الثانية عشر وبدوق جلوسستر وكان فى الثامنة ودموعهما منهمرة فطلب الملك منهما أن يحب كل منهما الآخر ، وأن يصفحا عن أعدائهما ، وأن لايثقا بهم أبداً ...

وبلغه بأنهم سينفذون فيه قضاء الله فى الغد ، ولكنه كان هادئاً ، ونام ملء جفنيه

حتى الرابعة صباحاً ، ولما استيقظ ، طلب من خادمه أن يسرح له شعر رأسه ، ولما أحس بأنه لم يبذل فى ذلك العناية المعتادة ، رجاه أن يعنى بذلك الرأس ، وإن كان بقاؤها على كتفيه لن يطول ، لأنه يريد أن يظهر فى ذلك اليوم جميلا كالعروس .

وطلب وهو يرتدى ملابسه ، أن يلبس ثلاثة قمصان الواحد فوق الآخر لأن البرد قارص وهو يخشى أن يرتعش ، فيظن أنه يرتعد فرقا .

ولما صعد فى درجات المقصلة أطل على الجانبين يبحث عن الشعب ، ولكن الميدان كان ممتلئا جنداً فالتفت الى القسيس الذى بجواره وقال له : سأتكلم لك وحدك إذاً ، مادمت وحدك الذى تستطيع أن تسمعنى ، وأخذ يشرح له ، فى هدوء ، أن سبب مصائب الشعب عدم احترام حقوق الملك .

وقبل أن تصدر اشارة التنفيذ ، تناول الملك من صدره وسام القديس جورج وناوله للقسيس وقال له : تذكر « Remember » . وما يدرى أحد ماذا كان يعنى .

ولما فصلت الرأس عرضها مساعد الجلاد وصاح ! « هذه رأس خائن » ولكن الشعب قابل قوله بدمدمة استنكار .

وصعد كروميل على درجات المقصلة وصاح : « لقد نجاالدين وثبتت الجمهورية الانجليزية » .

ولكن . . . . اين هى الجمهورية الانجليزية ؟

خيانة زوجة

هذه هي القضية التي دفعت اسكندر دوماس إلى كتابة رسالته « الرجل والمرأة» ، واتخذها موضوعاً لروايته « امرأة كلود » التي دافع فيها عن نظرية قتل الزوج الخائنة .

كان أرتور لروا دي بورج زوجاً سعيداً مطمئناً ، إلى أن لعب شيطان الغرام بعقل امرأته ، فلمح غموضاً في بعض تصرفاتها ، وساورته الشكوك . فسعى سعيه للحصول على الخبر اليقين ولكنه لم يوفق . وفي ذات يوم جاءه من لم يزوده ، بالخبر الصحيح ، في صورة خطاب غفل من التوقيع يحدد له الزمان والمكان الذي ستقابل فيه زوجه عشيقها .

أسرع أرتور إلى تلك الدار ، دار الاثم والعار ، ففاجأ زوجته تأثم بما لا سبيل إلى الانكار . ولكن شريكها في الجرم تمكن من أن يفر قبل أن تصل إليه يد الزوج المنتقم .

قفز الزوج خلفه إلى الحديقة ، يذرعها بحثاً وتنقيباً ، فلما يئس من الانتقام لنفسه من ثالم شرفه ، عاد إلى غرفة الأثم ، فوجد زوجته في مكانها ، ترتعش خوفاً ، وترتعد فرائصها رعباً ، فما وسعه إلا أن حول ركان غضبه إليها ، فاستل من العصا التي كانت معه نصلا محدداً ، وطعنها خمسة عشر طعنة نجلاء ، لم تترك موضعاً من جسمها إلا أسالت منه غزير الدماء .

ثم هبطت سورة الانتقام والغضب ، فأسرع يستدعي إلى زوجه طبيباً يداوي جراح جسمها ، كما طلب قسيساً يحاول نجاة روحها . وبعد أن اطمأن إلى مجيء طبيبي الجسد والروح ، أسلم نفسه إلى البوليس .

قضت الزوجة ثلاثة أيام تعاني آلام الجسم ، وتأنيب الضمير . ثم فاضت روحها ، آسفة نادمة ، صافحة عن زوجها ، معترفة بأنها قد استحقت مصيرها ، معتقدة أن زوجها لم يقتلها ، إلا لأنه يحبها ويغار عليها .

رضيت القتيلة إذاً وصفحت عن زوجها ، وقد يستمع الله لدعوتها فيصفح عن

الزوج يوم لقائه ، ولكن الهيأة الاجتماعية لاتكتفى بصفح المجنى عليه ، والنيابة العمومية لاتستطيع أن تحقق فى قضية قتل عمد ثم تقول للمتهم ، عد إلى دارك آمنا مطمئنا ، فقد تنازلت القتيلة عن حقها .

النيابة العمومية ، كما قال ممثلها بجلسة المحاكمة ، تبحث وراء الحقيقة العارية ، بغير تنميق فى العبارات ، أو استعانة بالألفاظ الجوفاء . وقائع القضية المادية ليست محل إنكار . لقد لقيت مدام دى بورج حتفها بيد المتهم - زوجها - فى وقت وأحوال لاتدع مجالا للشك فى أنها قد خانت زوجها وفرطت فى عرضه وعرضها.

ولكن هذه السيدة المسكينة التعيسة ، قد كفرت عن جرمها ، واستحقت النسيان ، إن لم يكن الصفح ، بما أظهرت من رضوخ لقضاء الله ، وإقرار بالذنب واستسلام لمشيئة القدر ، فلنسدل عليها إذا الستر .

لن أكاد أتم دفاعى ، حتى تسمعوا بلاغة أخاذة ، وفصاحة ساحرة شرحا مستفيضاً للآلام التى احتملها الزوج ، ووصفاً مؤثراً للجرح الذى أصابه فى حبه وفى شرفه . سيقولون لكم إن الزوج غير مسئول عما جنت يداه لأنه لم يكن فى وعيه ، كان هائجا مندفعا ، لايقدر العواقب ، مذهولا . . . بل مجنوناً .

إنى أعارض بكل قوتى فى مثل هذا الدفاع . وإذا أنا قبلت أن يكون المتهم محل إشفاقكم ، فليكن ذلك فى الحدود التى سنها القانون ، وارتضتها العدالة الحقة .

لقد قدر القانون غضب الزوج المهان فى شرفه ، المهدورة كرامته ، فخفف من عقابه عن الزوج الذى يقتل زوجه إذا فاجأها تزنى ، فجعل جنايته جنحة ، مظهراً بذلك استنكاره لخيانة الزوجة ، وعطفه على الزوج ، ورضاه عنه ، وتقديره لهياجه وغضبه .

فلما أراد المشرع أن يعفى الزوج من العقاب إعفاء كليا اشترط لذلك شرطين هامين قلّ أن يتوفرا ، وهما على كل حال لم يتوفرا فى هذه القضية ، وهما أن يفاجىء الزوج زوجه تزنى ، فى منزل الزوجية .

فالمتهم لم يضبط زوجه فى منزل الزوجية ولم يفاجئها ، بل علم بمقرها فنصب لها شركا أوقعها فيه . فهو حين ساورته الشكوك لم يفكر فى أن يحمى زوجه ضد طيشها ولم يجتهد فى أن يحوطها بعطفه ويدفع عنها الخطر ، بل فضل أن ينتقم ، فتظاهر

بالسفر ولا سفر ، وانتظر حتى تتم الجريمة ومد لها فى الوقت ، ثم ذهب إلى منزل الخطيئة ، مدججا بسلاحه ، مدفوعا بغضبه ، يحمل مطرقة ، ويحمل عصا ذات سلاح ويحمل خنجرا ، مسنونا ومن يدرى فلعله كان يحمل مسدسا أيضاً . . . وهـذا هو ما يراد منا أن نصدق انه عمل الجنون . . . لا ، انهـا الجريمة مبيتة مرتبة ، أعدت فى هدوء واطمئنان ، ونفذت فى هدوء وأمان .

لا أقول لـكم ـ فى صراحة واحترام ـ إنكم إذا حكمتم بالبراءة فقد أظهرتم ضعفا لا يغتفر . فانى لا أتصور منكم أن تبرءوا فى مثل هذه الجريمة ولا أشك فى ان ضمائركم لتثور لمجرد مثل هذا الظن . استعملوا حقكم فى منح الأسباب المخففة فانا فى ذلك معكم ، ولـكن عاقبوا فالعقاب محتوم لا مفر منه .

أما الدفاع عن المتهم فنظر للأمر من زاوية أخرى ، شرح حياته ، وظروف زواجه ، وما قاساه وكيف قابلت الزوجة حرارة حبه بالفتور ، وكيف خانته مرة وثانية وهو يعفى وهى تسترسل فى غيها ، حتى فاضت به الاناء .

ومع ذلك تقول النيابة العمومية لـكم إن هـذا الرجل مجرم ، ومجرم خطير . أما أنا ، فأقول للنيابة العمومية : بل هو ضحية ، وضحية كبرى . ضحية أى جرم ؟ ضحية الزنا .

إن الزوجة تقسم وهى راكعة أمام الهيكل ، إنهـا لن تخون عهد الرجل الذى تحمل اسمه ويسلبها شرفه . اننا إذا أحببنا أن ننشىء شـعباً قوياً وأمة ذات خلق ، فيجب أن نعيد إلى الاسرة احترامها والثقة بها . وكيف لنا ذلك ، إذا لم نحترم هذا القسم المقدس الذى أصبح يلفظ بسهولة ويسترد بسهولة أيضاً ؟

إن المرأة التى تخون قسمها حانثة أمام الله .

المرأة يجب أن تـكون لزوجها ، الأمينة على عرضه ، الـكتومة لسره ، المحافظة على اسمه من أن يلوث ، شريكته فى استمتاعه الحلال .

إنها هى شجاعته وعدته وعقيدته .

أما المرأة الزانية فتسقط عن كاهلها كل هذه الأقسام المقدسة ، وتهد بنـاء المستقبل ، وتفتح باب الزوجية واسعا لأبناء لا يمتون إلى زوجها بسبب .

إن الزنا إذا دخل بيتا أدخل معه فيـه الدمار ، وأحل معه فيه المصائب ، وفصم عروة الأسرة ، وقضى على سلطة الأهل .

الزنا أكثر الجرائم إيلاما ، وأخصبها مصائب وآلاما.

ومع ذلك !!! أى حماية يمنحها القانون للزوج ضد الزوجة التى تخونه ، وتثلم شرفه ، وتهد كيانه وتقضى على مستقبل أبنائه ؟

لا شيء ... أو ما لا يكاد يكون شيئا . أستغفر الله ، بل قضية زنا . هكذا تقول لنا النيابة العمومية : لم لم ترفعوا شكواكم للقاضى الجزئى؟

أو هذا ما تطلبون ؟ أتطلبون من هذا الزوج ان يفعل ، كما فعل ذلك الزوج طراز القرن الثامن عشر الذى فاجأ زوجته تزنى ، فكان همه ان أغلق الباب وأحكم رتاجه ، وقال لزوجته فى عتب هادىء : « ما هذا يا سيدتى ، اما خشيت ان يراك الخدم ؟ . . . »

أهو هذا الذى تطلبون أن يفعله زوج عاشق ، أحب زوجته ، وما زال يحبها حين يراها عارية ، حارة من أثر القبلات الآثيمة ؟ هذا الزوج الذى لمس بيده السرير الذى كان مسرحا لعناق زوجته مع رجل آخر . . . أو تطلبون منه — لا أقول الشجاعة الكافية — بل القدر اللازم من الجبن والعار لينسحب بانتظام ، ويقول لزوجته ، فى هدوء واطمئنان : « تعالى معى الى المحكمة الجزئية ؟ »

وماذا تستطيع المحكمة الجزئية أن تفعل ؟ .. بضعة أشهر سجن ؟ ... أهذا هو الحل الذى ترضونه ؟

وفى المحكمة يحق للزوجة أن تدافع عن نفسها ، ويستطيع محاميها أن يقرع الزوج ويسخر منه ويحمله مسئولية ماوقع : لأنه لم يسهر على زوجته ، ولم يدر كيف يحتفظ بها أو يرضيها .. ويكون كل ما كسبه الزوج من التجائه إلى المحكمة أن يقذى عينيه برؤية الزوجة وشريكها فى الاثم ، جالسين فى حرم المحكمة على مقعد واحـــد .

لقد صدق الذى قال : « يشبه الزنا إفلاس التاجر ولكنه إفلاس يضيع بسببه شرف الدائن لاشرف المدين ! »

ترافعوا ماشئتم ، وقولوا ببلاغة ماأنتم قائلون ، فانكم ، إذا لم تعدلوا القانون ستلقون أنفسكم ، دائما أبدا ، أمام الحل الوحيد الذى تحتمه الأحوال ، وهو هذا الحل الذى نحن بصدده الآن .

إنكم إذا أدنتم الزوج الذى غضب ، لأنه ضبط زوجته تزنى ، فتحتم الباب على مصراعيه للفساد وسوء الخلق ، وأدخلتم الطمأنينة فى قلوب الفاسقات ، وشجعتموهن على الاستمتاع بالمحرمات .

ويقولون لكم ، ولكن القانون لايبيح القتل إلا فى حالة محدودة .

قد يكون الزوج خائناً لعهد الزوجية ، قد يكون مستهتراً بحقوق الزوجية ولكن من حقة أن يلزم زوجته باحترام عقد الزوجية والخضوع له . قد يكون أبغض الأزواج وأقلهم استحقاقاً للعهد ، ولكن لاعليه !! إن القانون لايهمه من أمر ذلك شيئاً . إنه الزوج ، ومادامت شروط القانون قد توفرت فله أن ينتقم لشرفه ، وله أن يحكم بالاعدام داخل حدود داره ، وله أن ينفذ .

أما خارج الدار فلا ! أليس الزنا هو الزنا ؟ أهناك فرق بين أن يرى الزوج زوجته تزنى داخل منزله أو خارجه ؟ أيراد منكم أن تتقيدوا بهذه الماديات وأن تطرحوا جانباً روح التشريع ، وأن لاتحسبوا للضمائر حساباً ؟

أو تحبون أن تكونوا أقسى على أرثور دى برج من زوجته ؟ لقد أصدرت هى حكمها ، بعد أن تطهرت من أرجاس الشهوة ودنت من لقاء الله ، فعفت . . .

حكم على الزوج بالأشغال الشاقة خمس سنوات قضى نصفها ثم استصدر له عفو ، وترك باريس وأقام بلندن حيث وجد من قبلته زوجاً برغم (جريمته) . . . تزوجته ولكنها لم تخنه .

جراحة التجميل : مالها وما عليها

نحن فى زمن تأبى الناس فيه — وبالأخص النساء — أن يرضوا بما قسم الله لهم . فالعجوز تريد أن تعود شابة ، والسمينة تريد أن تصبح هيفاء ممشوقة القوام وتود القصيرة لو طالت ، والطويلة لو قصرت ، والسمراء لو ابيضت ، والبيضاء لو لفحتها الشمس ، وهكذا .

ويابى أصحاب المهن إلا أن يجاروا الجمهور فى رغباته ، فهذا دواء يسمن ، وذاك دواء يرفع ، وهدا يحول البشرة السمراء بيضاء ناصعة ، وذاك يحرق البشرة البيضاء فيجعلها كسواد الفحم وهكذا .

ولم يرض مشرط الجراح أن يبقى فى المؤخرة ، فأدلى بين الدلاء بدلوه ، وجاء بالمدهش والمعجز ، فهـــذه أنف كأنف ابن حرب أعادها مشرط الجراح دقيقة متناسقة ؛ وهـذه عيون ضيقة اتسعت ، وأخرى منتفخة انبسطت ، وهـذا ثدى هابط ارتفع ، وذاك خد مرهدل استوى .

والناس بذلك فرحون ، والنساء أكثر فرحاً ، ولـكن الويل كل الويل للمغلوب وقديما قال الشاعر ، ولام المخطىء الهبل .

ذلك ماحدث للدكتور دوجارييه Dujarrier الجراح الفرنسى ؛ فقدجاءته آنسة غليظة الساقين طلبت منه أن يحيلهما ساقى غزال ، وحاول ولـكنه لم ينجح وساءت حالتها واضطر إلى بتر ساقها ، فكانت قضية وكان تعويض .

وظروف القضية واضحة جلية فى مرافعتى محامى المدعية والمدعى عليه .

ترافع الأستاذ جوزيه تيرى عن مدام لوجـين Le Guen (الآنسة سوزان لوجوفر سابقاً Suzanne le Geoffre)

فى أوائل عام ١٩٢٦ كانت تعيش فى باريس امرأة سعيدة جداً ، أنشأت لنفسها محلا للأزياء « والموضات » بحى الكونكورد . وكان يزيد فى شعورها بالغبطة والسعادة أن هذا المحل من صنع يدها ؛ ووليد اقتصادها واجتهادها ، وأنه أمل

لها قد تحقق . لقد كانت حتى عام ١٩٢٢ اليد الأولى باحدى محلات الخياطة الكبرى بباريس . ولكنها لم تقنع بحالها ، فاقتصدت ودبرت ، وما زالت تقتصد وتدبر حتى أنشأت لنفسها محلا تجارياً بشارع ٢٩ يوليو . وكان من حسن حظها ان راجت تجارتها .

وأوشكت سعادة فتاتنا أن تبلغ حدود الكمال ، فقد كانت مخطوبة إلى زميل لها ، اشترك معها فى تأسيس محلها وإدارته واستغلاله .

تلك الفتاة هى موكلتى . كانت تدعى إذ ذاك مدموازيل سوزان لوجوفر وهى الآن مدام لوجين .

وكان يشوب سعادة سوزان لوجوفر ظل خفيف . هى فتاة لعوب ، معجبة بنفسها وتحب أن يعجب الناس بها . وذلك أمر طبيعى فقد كانت شابة ، جميلة الوجه والجسم ، متصلة بعالم الأزياء . كانت لعوباً ولكنها كانت غليظة الساقين . وكان ذلك يضايقها أشد المضايقة ، فقد أصدرت « الموضة » أمرها ، وهى كما تعلمون آلهة مستبدة ، أن السيقان الجميلة هى سيقان الغزال . بذا قضت « الموضة » ، وقضت أيضاً بأن يكون فستان المرأة قصيراً ، وزادته على مر الأيام قصراً ، حتى لم يعد للمسكينة التى ابتليت بساقين غليظتين إلا أن تروح وتغدو بين الناس معلنة عن بليتها ، كاشفة عن ساقيها .

أليس من الميسور تنحيف السيقان الغليظة ؟ لقد تقدم الطب تقدما مدهشاً ، وهم يقولون إنه يأتى بالمعجزات . خطر إذاً لسوزان أن تلجأ إلى الطب لعلها تنجح فى الوصول إلى سيقان نحيفة . ولكنها ، وهى العاقلة الحصيفة المحتاطة ، لم تشأ أن تلجأ إلى طبيب أيا كان ، ولم تذهب لأحد تلك المعاهد التى تسمى نفسها معاهد تجميل ، والتى تعلن عن نفسها بالصفحات الأخيرة للصحف ، بل رأت أن تلجأ إلى أطباء مشهورين حسنى السمعة ، عرفوا بسعة العلم وطول التجربة ومتانة الخلق .

كانت تتجول فى باريس فاستلفتت نظرها الاعلانات الموضوعة حول مستشفى بوجون . فرأت فيها أن الدكتور ليوبولد ليفى الطبيب المساعد بالمستشفى ، يهتم بصفة خاصة بأمراض السمنة والدورة الدموية .

وجدت الفتاة فى هذا الطبيب الرسمى بغيتها ، فهو الذى يجب عليها ان تلجأ اليه ليجيبها

عما يشغل بالها ، فاستفسرت عن عنوانه ، وذهبت اليه ؛ لا فى العيادة الخارجية للمستشفى بل فى عيادته الخاصة .

والدكتور ليفى عالم كبير متواضع ، مخلص لفنه ، وجه اهتمامه بصفة خاصة لعلم الاوبوتيرابى أى دراسة الغدد . فقد لاحظ ، كما لاحظ غيره من كبار الأطباء ، أن لعدم نشاط بعض الغدد أثراً فعالا فيما يصيب الجسم من أمراض .

فحص الدكتور ليوبولد ليفي الآنسة سوزان بعناية ودقة ، فوجدها متمتعة بصحة كاملة ، لاتشكو عارضا ، ولا يضيرها الاتينك الساقين الغليظتين . فلما أتم فحصه ، قال لها الدكتور ليفى ، ذلك الرجل الذى هو الضمير تجسم شخصا ، إنه يعتقد أن لاسبيل لعمل شيء لها ، وأنها جاءت إلى العالم بساقين غليظتين فما عليها إلا أن تحتفظ بهما كما هما .

لم تنل سوزان بغيتها ولم يتحقق املها فسألت الدكتور ان كانت تستطيع الاستعانة بالأشعة ، تلك الاشعة السحرية التى نجحت فى شفاء أمراض مستعصية ، أو أن تلجأ إلى علاج بالكهرباء أو بالتدليك أو بأى طريقة توصلها لبغيتها : أى تنحيف ساقيها .

فكان رد الدكتور ليفى إنه من الجائز الوصول إلى نتيجة ، اذ لاأحد يدرى ، ولكنه أضاف ان ذلك يتطلب وقتا طويلا وجلسات يومية لاتتفق مع عمل الطالبة ، وفضلا عن ذلك فان التكاليف باهظة والنجاح غير مضمون ، ولذلك فهو ينصحها ان لاتفعل شيئاً .

ازدادت سوزان خيبة أمل ولكنها عادت فسألت الدكتور ليفى : « إذا كنت ترى ان لافائدة من العلاج الطبي فهل من الممكن الوصول إلى النتيجة التى أرجوها بواسطة جراحة التجميل ؟ »

هنا كان رد الدكتور ليفى حكيما وصريحا : « انا لست جراحا وهذه مسألة تخرج عن حدود اختصاصى . ولكننى انصحك يا ابنتى ، ان كنت تقبلين نصحى ، أن تختارى الجراح ، قبل ان تلجئى إلى جراح . فلا تسلمى نفسك لجراح أياًكان ، لأن التدخل الجراحى خطير دائما ، فتحرى قبل أن تقدمى . »

لم تكن سوزان تعرف جراحا بذاته وقد رأت طيبة الدكتور ليفى ، وصراحته

واخلاصه . رأته يرفض معالجة سيدة لاتطلب الا أن تدفع له الأجر ، فرأت أن تستشيره عن جراح تستطيع أن تثق به فقال لهـا الدكتور ليفى ، من باب النصح الخالص : إنه يعرف جراحا بالمستشفيات ، حسن السمعة هو الدكتور دوجاريه ، فيمكنها ان تذهب إليه .

قبلت سوزان لوجوفر ، بل وطلبت من الدكتور ليفى كتاب توصية ففعل ، ثم قصدت الدكتور دوجاريه ، وقد امتلأت نفسها ثقة وفاضت أملا .

وليس الدكتور دوجاريه بالرجل المجهول ، ولا هو من نوع الجراحين الذين يكثرون من الأعلان عن أنفسهم بغية تصيد المال ، بل هو رجل علم ، يشغل مركزا أدبياً محترما . هو جراح بالمستشفيات ، يعمل بمستشفى بوسيكو ، وهو خبير لدى محكمة السين المدنية ولدى محكمة استئناف باريس . توفرت فيه إذاً كل الضمانات . هو إذاً ممن يستطيع الانسان ان يضع فيه ثقته ، لامن الناحية الفنية فحسب ، بل ـ ولهذا قيمته فى الدعوى ـ من الناحية الأدبية أيضاً .

قصدت سوزان لوجوفر الدكتور دوجاريه ، وبسطت له حالتها . فحصها ثم قال لها : « إن مسألتك فى غاية البساطة . كمية شحم زائدة فى الساقين ، من السهل جدا إزالتها وليس فى ذلك أدنى خطر . هى عملية سريعة وسهلة ولا تمضى عشرة أيام حتى تعودى الى عملك على ساقين رفيعتين كما تحبين ، ولا يتبقى غير أثر بسيط فتعودى للدكتور ليفى ، فيعالجك بالكهرباء ويزيل ذلك الأثر حتى لا يكاد يبقى منه شيء ولا تمكن رؤياه حين تلبسين جوراباً »

غمر الفرح سوزان لوجوفر . أمامها جراح كبير ، قيل لها إنها تستطيع أن تضع فيه ثقتها ، هو رجل كبير السن ، له تجربة طويلة ، وله المركز الذى ذكرته ، وهذا الجراح يقول لها إن العمليـة فى غاية السهولة ، لا تنتج أدنى خطر ولا تبقيها فى السرير إلا عشرة أيام . كيف تستطيع أن تتردد ؟

قبلت سوزان لوجوفر لا أقول نصيحة الدكتور دوجاريه بل دعوته . ويهمنى أن أصرح فى بدء مرافعتى أن الدكتور دوجاريه لم يدفعه ـ فى قضيتنا ـ أى طمع فى مكسب . إنه لم يطلب من سوزان لوجوفر عن هذه الاستشارة إلا مائة فرنك . وهو مبلغ معتدل ، معقول ، ليس عليه أى اعتراض .

لم يشرعلها الدكتوودرجاريه بأن تدخل عيادته الخاصة ، ولاحددلها الأتعاب التى يطلبها أجراً للعملية . ولكن الآنسة لوجوفر - كما رأيتم - قد تقدمت اليه مستعدة لأن تدفع ما يطلب منها دفعه .

وقال لها الدكتور دوجاريه : « ستدخلين المستشفى فى القسم المخصص لى وسأجرى لك العملية هناك » .

دهشت سوزان وسألت الدكتور : « ولكن متى يا دكتور ؟ » فكان رد الدكتور : « باكر » . وكتب لها استمارة بقبولها فوراً بالمستشفى فى القسم المخصص له .

كيف تريدون من هذه الفتاة أن يداخلها أى تردد أو خوف ؟ لقدخرجت من عيادة الدكتور دو جاريه ، فرحة سعيدة ، لا تدرى كيف تعبر له عن شكرها ؟

وفى الغد وهو اليوم الثامن والعشرون من فبراير سنة ١٩٢٦ دخلت وأجريت لها العملية الجراحية ، بعد ذلك بأربع وعشرين ساعة . وتم كل شى على وجه السرعة ، فلا كشف عليها ولاأجرى لها أى تحليل ، ولا أخذت منها عينة دم ولا صورة بالأشعة . ولم ذلك والعملية التى أجريت لها من السهولة لدرجة لاتتطلب شيئا من هذا . فما دخلت المستشفى حتى أجريت العملية .

وكانت قد سمعت أن العملية سهلة وأنها تستغرق زمنا قصيراً ، أو على حد تعبير الدكتور دوجاريه القاسى ، لا تمضى عشرون دقيقه حتى تكون الساقان قد فقدتا شحمهما .

كان ذلك هو الوعد ، ولكن أين من الوعد الحقيقة ؟ ! لقد أسفرت الحقيقة عن شىء آخر ، عن شىء فظيع .

فالعملية ، وقد أجريت على ساق واحدة ، لاساقين ، استغرقت ساعة ونصف الساعة . ذاك أمرلا سبيل لانكاره ، فقد كانت الضحية المسكينة ، التى أترافع عنها ، تتابع بعينها عقارب ساعات المستشفى . لم تنوم بالكلوروفورم بل اعطيت حقنة موضعية تفقد الانسان الاحساس بالألم كلية ولكنها لاتفقده الادراك .

ولقد قالت لى مدام لوجين إن العملية بدأت الساعة ٢٠ و ١١ ولم تنته إلا فى الساعة ٥٠ و ١٢ !

وأية عملية هى ؟ هل كانت ، كما قيل لها ، بمجرد إزالة جزء من الشحم ؟ لا : لقد أراد الدكتور دوجاريه أن يأتى بجديد فماذا فعل ؟ قطع جزءا من عضلات الساق لأنها ضخمه ، ثم حاول أن يضم حافتى الجرح . وسأثبت لكم ان استحالة ضم الحافتين هو الذى اقتضى قطع الساق كلها . وهذا الذى أقدمه لايحتمل الانكار فالساق قد بترت من تحت الركبة ، ومن الميسور التأكد من فحص الجزء الباقى ، مما كانت عليه العملية قبل البتر .

لقد كانت العملية التى تخيلها الدكتور دوجاريه دقيقة ، خطرة ، جديدة قد تؤدى الى نتائج هائلة . لا أدعى القدرة على إلقاء محاضرة فى الجراحة والتشريح ، ولكننا كلنا نعلم أن هذا الجزء من الأعصاب يضم العصب المحرك للقدم ولأصابع القدم . فالمساس به ، والاقتطاع منه ، يعرض من تجرى له العملية للعجز عن تحريك قدمه . .

هذا هو الخطر الأول .

وهناك خطر آخر لم يعره الدكتور دوجاريه الالتفات الكافى ، فقد كاد يودى بحياة موكلتى . وقد كلفها ساقها التى بترت .

فكلنا ، من غير أن نكون قد درسنا الطب ، نعلم دقة وظيفة الدورة الدموية ، خصوصاً فى أعضاء الجسم السفلى ، وكلنا نعلم أن الدورة الدموية تسوء أحيانا بسبب بعض الأمراض أو الحوادث ، فتكون أول العوارض التى يشعر بها المصاب ، فى أجزاء الجسم السفلى ، ذلك أن بهذا الجزء من الجسم شبكة متداخلة من العروق والأوردة ، لها أهمية عظمى .

فاذا قطعنا بالمشرط فى هذا الجزء عرضنا نهاية الساق ، أى القدم ، لأن لا تتغذى بالدم ، التغذية الكافية ، فتبدأ الغنغرينة ، لأن الأجزاء التى لا يغذيها الدم تموت .

ما الذى حصل ؟ لقد عرفناه فيما بعد . أجرى الدكتور دوجاريه عمليته ثم حاول أن يخيط الجرح فكانت غرز الخياطة تقطع الواحدة بعد الأخرى . لم يسعه آخر الأمر إلا أن يحزم الساق حزما كما يحزم اللحم المشوى .

ونقلت المسكينة إلى فراشها وما كاد مفعول المسكن يزول حتى بدأت تشعر بآلام لا تطاق .

حقنت بالمورفين ! !

وفى المساء جاءها الدكتور دوجاريبه يزورها ، وكان مظهره ينم عن القلق . طلب منها أن تحرك قدمها ، فحاولت عبثا . لعله فكر اذ ذاك فقط فى أن العملية التى أجراها قد أتت بنتيجة لم يكن قد فكر فيها ؟

وفى الغد طلب منها نفس الطلب ، فحاولت ، ولكن دون جدوى . تضايق الدكتور دوجاريبه ، ولكنه لم يقل شيئا .

وأقبل الليل ، وشعرت بآلام فوق طاقة البشر ، وأمضت ليلها تصرخ ، وتطلب حقن المورفين ، وتطلب أن يُفك رباط ساقها ، فقد كانت تحس بأن ساقها فى قالب محكم ، وقدمها كالثلج . شكت وبكت ، وصرخت ، ولكن عبثا . إن الممرضين والممرضات لم يريدوا — ولهم الحق — أن يمدوا أيديهم للرباط الذى وضعه الدكتور دوجاريبه بنفسه .

وانتظروا مجىء الأطباء فى الغد .

وأقبل أول الأمر الدكتور كوفينى فذكرت له الممرضات كيف أمضت المريضة ليلتها . فحص القدم ، وضغط عليها ، ولاحظ أنها فاقدة الشعور كلية . تضايق هو أيضا ولكنه لم يقل شيئاً . ابتعد ، وعاد بعد لحظة وجيزة ، ومعه الدكتور دوجاريبه .

فحص الدكتور دوجاريبه القدم بسرعة ، أعاد الفحص ، وأعاد الضغط ولاحظ فقدان الشعور ، وما كاد ، حتى أمر باحضار عربة نقل المرضى .

وضعت مدموازيل لوجوفر على العربة ، وأغمضت عيناهـا حتى لا ترى ما سيكشف عنه رفع ضمادات ساقها .

وأحست وهى مغمضة العينين ، بأن الأربطة تقطع ، وما لبثت أن شعرت براحة تامة . لقد فُتح القالب الضاغط ؟ !!

حسبت أن كل شىء قد انتهى ! وفى الأيام التالية كانت تتألم كلما غيروا لها الأربطة ، وتشم رائحة كريهة .

وكان المرض يتقدم فى سيره . وكلما رفعوا الأربطة قطعوا أجزاء من اللحم ميتة وبقيت القدم فاقدة الشعور ، لا تحس وخز الابر ، والمرض فى تقدم مستمر ثلاثة أسابيع طوالا .

وبعد ثلاثة أسابيع . أى فى يوم ٢٠ مارس على وجه التحديد ، أعلن الدكتور دوجاريه أن الجرح غير قابل للشفاء ، وأنه لم يبق . . . إلا بتر الساق .

قد لايكون بتر الساق ، فى عرف الجراح ، بالأمر ذى البال . وما هو بكذلك عند الضحية التى سيقتطعون منها ساقها .

أخطر بالأمر المسيو لوجين خطيب سوزان فطار صوابه وقال : « إن هذا مستحيل . إن سوزان لن تقبل . وحياتها بعد ذلك قد ضاعت » .

فقال له الدكتور دوجاريه : « هذه اعتبارات لاأريد الدخول فيها ، ولكننى أقول لك ، بكل صراحة ، إنه إن لم تبتر ساقها غدا ، فستموت بعد أربع وعشرين ساعة فعليك أن تنهض بمسئوليتك وتتخذ لك رأيا » .

وهكذا لم ير المسكين بدأ من أن يقنع خطيبته ، تلك المسكينة التىأرادت أن تكشف عن ساقين رفيعتين جميلتين ، بأن عليها أن تبتر إحداهما .

لا أود أن أصف لكم ذلك المنظر المحزن المبكى ، فأنتم تستطيعون أن تتصوروه بسهولة . لقد تهدمت أحلام السعادة فى لحظة عين ، ولم تبق إلا امرأة بائسة ، تفضل أن تموت ، على أن يذكر لها بتر الساق .

كانت حالتها سيئة . وكان تشخيص الدكتور دوجارية فى هذه المرة صادقا . فلو أنهم انتظروا عليها ثمان وأربعين ساعة ، لعملت الغنغرينة عملها ، ولقضت على سوزان . لقد أغمى عليها فى يو ٢٠ مارس ثلاث مرات .

أراد المسيو لوجين أن يمنح خطيبته التعزية الوحيدة التى يستطيع أن يمنحها لها فعرض عليها أن يتزوجها .

واعطت ادارة المستشفى شهادة بأن مدموازيل سوزان لوجوفر فى خطر الموت وعقد الزواج فى يوم ٢١ مارس فى الساعة ٣٠ ر٥ بقاعة المستشفى .

ان بلاغة اللسان لاتنفع فى مثل هذه الأحوال . اننا نحتاج لخيال واسع لنتصور

كيف تم ذلك الزواج . سوزان لوجوفر المسكينة ، على سرير المستشفى ، تأ كل الغنغرينة قدمها . . . وكل ذلك من أجل عملية لم تكن هناك ضرورة تقتضيها .

والدكتور دوجارييه يعرف هذه التفاصيل كلها وأحسبه يذكرها كلها . وأظنه كلما فكر فى ضحيته ، بالنهار أثناء سيره ، أو بالليل أثناء أرقه ، ينصت لصوت ضميره وهو يؤنبه لأنه أقدم على تلك التجربة ، التى سببت كل هــذه الآلام وكل هذه المصائب .

وفى الغد أصبحت مدمو ازيل سوزان لوجوفر مدام لوجين ، ولكنها بدلا من أن تسافر فى رحلة جميلة لتمضية شهر العسل ، نقلت الى غرفة العمليات بالمستشفى لتبتر ساقها .

واستغرق الشفاء زمناطويلا . طال ألمها ، واستمرت سنة كاملة لاتستطيع السير فكانت تتنقل داخل منزلها على عكازين ، ثم على عصا ، ولكن لفترة قصيرة . فقدساءت حالتها بدلا من أن تتحسن ، كما سأبينه لكم ، حتى اضطرت مدام لوجين أن تبيع تجارتها ، لأنها عجزت عن مباشرتها .

هذه هى الوقائع .

فلنبحث فيما اذا كان الدكتور دوجارييه قد ارتكب خطأ ، وفيما إذا كان عنه مسئولا ؟

وأملى كبير فى أن أثبت لكم أن مسئولية الدكتور دوجارييه مزدوجة .

إنه أخطأ أولا فى الطريقة التى اتبعها فى إجراء العمليــة ، وأخطأ ثانياً لأنه أجرى تلك العملية التى ما كان له أن يجريها .

أما عن خطئه الأول ؟ وأخذ يشرح من الناحية الفنية كيف أجريت العملية ، وكيف لم تقتصر على إزالة الشحم الخ . . .

أما الخطأ الثانى فنى إقدامه على إجراء تلك العملية .

إن للقضية التى أترافع فيها أمامكم أهمية كبرى . ولم ذلك ؟ لأنها ـ فيما أعلم ـ أول قضية عرضت على المحاكم ـ المحاكم الفرنسية على الأقل ـ بجلاء ووضوح ، مايباح وما لا يباح للجراح أن يجريه على جسم الانسان .

لقد جلبت الجراحة على الانسانية نعما ليس فينا من يجهلها . لقد خطت الجراحة فى السنين الأخيرة خطوات واسعة ، وأحرزت نتائج باهرة ، لاسبيل لانكارها .

فهل معنى ذلك أنه قد أصبح من حق الجراح أن يعمل ما يريد ، وأن يحاول ما طاب له ؟ هل أصبح الجراحون سادة المشرط ، لا يسألون عما يفعلون ؟ هل من حقهم التصرف ، تصرف السيد المالك ، فى أجسام المرضى المعهود بها اليهم ؟

هذا هو السؤال المعروض عليكم والمطلوب منكم أن تضعوا له رداً ! ! ولست أحسب أن هناك شخصاً واحداً يقول بأن من حق الجراح أن يجرب باسم العلم أو باسم حب الاستطلاع ، ماحلا له فى جسم المريض الذى يضع نفسه بين يديه .

إن جسم الانسان لايجوز استعماله للتجارب التشريحية، مهما كان الغرض الذى يسعى اليه الجراح شريفاً ، ومهما كان أمله فى الوصول ، بفضل تلك التجارب ، إلى ما يفيد الانسانية .

إن المبدأ المسيطر على قضيتنا ـ كما أتصوره ـ هو أن الجسم الانسانى شىء مقدس . إنها حقيقة فلسفية ، اجتماعية ، دينية ، بل واستطيع أن أقول إنها حقيقة قضائية أيضا .

إن الانسان لايملك أن يتناول جسمه بالتقطيع ، فكيف يكون لآخر ذلك الحق ؟

فاذا سألتمونى ومتى إذاً يكون من حق الجراح ان يتدخل ، قلت لكم : ليشفى فقط . ليس للجراح ان يقطع فى الجسم البشرى الاليشفى ، لالشىء آخر . إن له ان يقطع فى الجسم الانسانى ، وله أن ينتزع اجزاء منه ، ولكن ليدافع عن ذلك الجسم ضد الفناء أو ضد الآلام التى لاتحتمل .

ومن المفيد أن نقول ذلك فى هذا الوقت الذى يُخيل للبعض أن من الممكن نسيان ذلك .

فليس للجراح ان يعرّض بحياة انسانية وأن يجازف بها فى سبيل تجارب لتحقيق أغراض عديمة الأهمية أوغير مفيدة . ان دلال المرأة أو دلال الرجل ، والرغبة فى مجاراة « الموضة » والنزول على حكمها ليسا من الأسباب التى تبرر اجراء عملية جراحية .

ولا أحب ان أتهم بانى ارمى القول على عواهنه أو اتحدث بخفة فى قضية خطيرة ومحزنة كهذه. ولكن ! هل من المقبول ان يُمَثِّل الجراح بصانع الأبنوس الذى يحول قطعة الخشب إلى دمية جميلة أو الحلاق الذى يقص الشعر ؟ طبعا لا. من أجل هذا أرى ان الجراح لم يكن له، فى مثل حالتنا، ان يقبل عملية يراها غير ضرورية. لم يكن المطلوب منه ان يشفى أو ان يضع حدا لآلام جسمانية، لم يكن المطلوب منه ان يحارب الموت أو الألم، فلم يكن هناك خطر موت ولا ألم، بل كل ما كان هناك رغبة فى التجمل. وانا أقول إنه لم يكن يحق للطبيب ان يجرى هذه العملية ولو كانت موكلتى قد رجته والحت عليه فى ان يجريها.

ولكن الواقع — ولهذا الأمر خطورته — الواقع ان مدام لوجين لم تكن هى التى طلبت من الدكتور دوجاريه ان يجرى لها العملية، بل الدكتور دوجاريه هو الذى تصور تلك العملية، وهو الذى اقنع مدام لوجين باجرائها. وفى هذا تظهر مسئوليته ثقيلة بنوع خاص.

لو ان مدام لوجين كانت قد التجأت الى طبيب جاهل أو إلى دجال، لما حرمها ذلك عطفنا، ولما فقدت حقها فى الشكوى، وفى المطالبة بتعويض.

ولكننا هنا أمام حالة تختلف عن ذلك كلية. ان مسئولية الدكتور دوجاريه - وأنا أقول ذلك ولا أخشى ان اتهم بالتناقض - إن مسئولية الدكتور دوجاريه أكبر بكثير من المسئولية القضائية والأدبية التى تقع على عاتق الطبيب الجاهل أو الدجال.

إذ ماذا كانت موكلتى حين قصدت الدكتور دوجاريه ؟ لقد كانت فتاة لعوبا متدللة. ليكن ذلك، فمن هو الذى يلومها ؟ إنها تجهل كل شىء عن الطب وعن الجراحة. ذهبت تطلب نصيحة من ؟ نصيحة رجل كبير السن، كبير التجربة، له مركز اجتماعى كبير، وألقاب علمية ضخمة. وهذه كلها صفات من شأنها أن تدخل الطمأنينة قلبها وتملأه ثقة.

فكيف لها، وهى الخياطة الصغيرة الجاهلة، ان تشك أو تتردد فى حضرة من كان هذا مركزه ؟ كيف يمكنها أن تناقش ؟ كيف يمكنها أن تشك ؟

إنها واثقة ! بل ويمكننا أن نقول إنها اسلمت نفسها، معصوبة العينين،

إلى الدكتور دوجاريه الذى قال لها إنه يعرف العملية الواجب اجراؤها لها ، ووصف لها كيفية اجرائها .

لقد احتمل الدكتور دوجاريه بتصرفه هذا مسؤلية عظمى . ولقد قلت لكم إنه لاشك يفكر فى ذلك الزواج الذى تم بقاعة المستشفى فى الساعة ٣٠ و ٥ مساء فى احدى ايام شهر مارس سنة ١٩٢٦ . وانى لاعتقدانه كثيراً مايفكر فى تلك الفتاة التعسة ، التى جاءته يوما تستشيره وكلها ثقة وكلها أمل ، فكان نصيبها ، نظير ثقتها ونظير سماحها له باجراء العملية التى أجراها ، ان اصبحت اليوم عرجاء ، مبتورة الساق ، مهدورة المستقبل ، مظلمته .

لم يكن الدكتور دوجاريه ، بعلمه وتجربته ، ليجهل خطورة العملية التى انتوى إجراءها .

لو أن مدام لوجين هى التى فكرت فى تلك العملية ، وهى التى طلبت من الدكتوردوجاريه أن يجريها لها ، لوجب عليه هو أن يرفض . لقد كان واجبه ، بالنسبة لمركزه الاجتماعى ولطول تجاربه ، أن يلوم تلك الفتاة الصغيرة ويوبخها وأن يقول لها : « لا يجوز أن تخاطرى بحياتك أو بساقك لسبب واه « كالموضة » لقد جئت إلى العالم بساقين غليظتين فاحتفظى بهما . أما أنا فلا أتحمل تبعة ارتكاب هذا الحادث ، الذى أعده جناية ، وهو ان اقتطع من الساق لأن الطبيعة جعلتها سميكة » . هذا هو القول الذى كان يجب على الدكتور دوجاريه أن يقوله .

إنها مبادىء محترمة ، ثابتة ، يسلم بها الجميع .

وكما قلت لكم ، لم يسبق للمحاكم أن عرض عليها أن تفصل فى مثل هذا الموضوع ، بطريقة واضحة صريحة . ولقد وجب على المحاكم أن تقول كلمتها ، قبل أن يعم البلاء ، وتنتشر تلك الجراحة التى يسمونها بجراحة التجميل.

ومع ذلك فقد سبق للمحاكم أن تعرضت لبعض نواحى الموضوع . وتلا الأحكام وأقوال الشراح ولخصها فى أنه لا يجوز للجراح ـ الجدير بهذا الاسم ـ أن يجرى عملية جراحية إلا إذاكان امام مرض لا يمكن علاجه بالأدوية أو آلام

لا يقوى المريض على احتمالها ، وان هذا لا يكفى ، بل لا بد للجراح - قبل البدء فى العملية - أن ينال موافقة المريض وأن يقول له أو لمن حوله ، مدى خطورة العملية وما يمكن أن تؤدى اليه .

لم يقم الدكتور دوجاربيه بأى من هذين الواجبين .

فهو أولا لم يكن أمام مرض أو ألم . لقد كانت مدام لوجين متمتعة بكامل صحتها ، ولم تكن تشكو ألما .

لقد قرر اجراء عملية خطيرة ، لاضرورة تقتضيها ، خطيرة كما دلت الحوادث التالية فقد أو شكت مدام لوجين أن تموت من جرائها ، ولم تنج من الموت إلا بتضحية ساقها .

وإذا كان الدكتور دوجاربيه قد اندفع وراء تفكيره الخاطىء وصمم على اجراء عملية خطيرة ، لاضرورة تقتضيها ، فقد كان يتحتم عليه ان يقول لسوزان لوجوفر ، لا كما قال لها ، إنها عملية سهلة لاخطر فيها ، بل كان يجب عليه أن يقول لها ، بعكس ذلك : « أنت تريدين منى أن أجرى لك عملية بالرغم من أنك لست مريضة ولا بك ألم . فليكن . انما اعلمى بأنك قد تموتين بسبب هذه العملية ، أو قد تفقدين ساقك أو ساقيك » .

فلا أظننى بحاجة لأن أقول لحضراتكم ، إنه لو كان الدكتور دوجاربيه قد اتبع القواعد التى يحتمها فنه ، وأخطر سوزان بما تتعرض له ، فما كانت لتقبل أن تعرّض ساقها للبتر كما بُترت ، وما كانت لتجازف بحياتها أو ساقها .

قد يعترض علىّ بأن الدكتور دوجاربيه لم يكن مدفوعا بعامل الشره أو الرغبة فى كسب المال وانى لست أمام أحد أولئك الأطباء الذين يقررون إجراء عملية لايرونها هم لازمة ، ولكنهم يطمعون فى الأتعاب التى سوف يطالبون بها المريض أو أسرته .

هذه حقيقة لا أنكرها . فالدكتور دوجاربيه لم يكن مدفوعا بعامل الربح المباشر . ولكن هل مسئوليته القضائية ، بسبب ذلك أخف ؟ كلا . العملية التى أجراها ، كما اجراها ، كانت ابتكارا . لقد حدث ان رفعت من الساق ومن اجزاء اخرى من الجسم ،

كميات زائدة من الشحم ، وأتت تلك العمليات بنتائج حسنة ، فلم يشك المريض بسببها ولم تسؤ حالته . ولوأن حادثا وقع معذلك بسبب تلك العملية ، لما شككت لحظة فى ان مسؤلية الجراح متوافرة ثابتة .

على ان الدكتور دوجاريه لم يعمل ذلك . إنه عمل ماهو أخطر من ذلك . وان مبضعه لم يقنع برفع الشحم بل اقتطع من اللحم ورفع من الساق اجزاء هامة.

ولست أدرى أى شيطان داخلىّ هو الذى دفع الدكتور دوجاريه فى هذا السبيل ؟ أتراه رمى إلى نتيجة تكسوه فخارا علمياً ؟ أتراه أمل أن ينشىء طريقة جديدة ، تحمل اسمه وتسمى طريقة دوجاريه فتخلد اسمه على مدى الزمان ؟ أتراه فكّر فى وفود النساء اللواتى سيحضرن اليه باكيات آملات لأن سيقانهن غليظة وهن يُردنها هيفاء ؟

الواقع أن الدكتور دوجاريه أراد أن يجرى تجربة ، أراد أن يبتكر طريقة ، وكل مافى القضية ينطق بذلك .

وإلا فلمَ العجلة فى الاشارة باجراء عملية ؟ إنه هو الذى قرر إجراء تلك العملية ، فعند ماذهبت اليه سوزان لوجوفر لم تقل له إجرِ لى عملية كذا ، فهى لاتعرف عن الطب ولا عن الجراحة شيئا . لقد شرحت له حالها ، وقالت له إن سيقانها غليظة وهى تريدهما رفيعتين . ذلك كل ماقالته .

فالدكتور دوجاريه هو الذى فكر ، من تلقاء نفسه فى اجراء عملية جراحية . هو الذى أشار باجراء العملية ، وأفتى بأنها بسيطة ، لاخطر منها .

ولو لم يكن متعجلا ، ولولم يرد أن يجرى العملية بسرعة ، لما أمر بادخال الفتاة فى الجزء المخصص له بالمستشفى ؟

هناك ملاحظة ارجو ان الفت اليها نظركم ، تلقى ضوءا واضحا على البواعث التى حملت الدكتور دوجاريه .

ان الدكتور دوجاريه جراح بالمستشفيات ، على رأس قسم الجراحة بمستشفى بوسيكو .

وأنتم تعلمون أن مستشفيات باريس ، سواء الأجزاء المخصصة للعلاج أو الجراحة تضيق بمرضى باريس . ويخيل إلىَّ أن بشوارع باريس عدداً وافراً من المرضى

الذى كانوا ينتظرون أن يقبلوا بالمستشفى بينما كان الدكتور دوجاريه يحتجز مكانا لسوزان لوجوفر، التى لم تكن مريضة. لقد كنا فى أواخر فبراير، فى الشتاء، فى الوقت الذى تكثر فيه الامراض.

ولكن الدكتور دوجاريه أمر بأن تقبل فى الجزء المخصص له بالمستشفى هذه الفتاة التى كانت فى أتم صحة، كأنه لايريد أن تفلت الفرصة من بين يديه، لايريد أن لايجرى العملية التى تخيلها.

ألا يدل ذلك على أن الدكتور دوجاريه قد استمع لنصائح ذلك الذى أسميته شيطانه الداخلى الذى سول له ماتجلبه عليه العملية من نجاح علمى، أومن نتائج من نوع آخر لا أحب أن أتعرض لها؟

وعلى كل حال، فهو الذى تصور العملية وهو الذى أشار بها، وهو الذى أدخل الفتاة مباشرة للمستشفى. هذه كلها وقائع غير منكورة.

سيقال لى، ولكنك تفكر تفكيراً معكوساً، وتنسب للدكتور دوجاريه مقاصد لم تمر له ببال. إن الحقيقة أبسط من ذلك بكثير. إن الدكتور دوجاريه لم يفكر إلا فى أمر واحد، هو أن يؤدى الى مدموازيل سوزان لوجوفر خدمة.

أى كلام هذا؟ ان الدكتور لم يكن يعرفها قبل ربع ساعة؟ كانت غريبة عنه، لم يكن هناك مايدفعه لأن يؤدى اليها أى خدمة، أو أن يكون ظريفاً معها؟

آه. لو كان قد دخل عيادة الدكتور دوجاريه شخص يتأوه ويصرخ من شدة الألم ويقول إنه لم يعد يستطيع الجلد ولا يقوى على احتمال الألم، لفهمنا أن يقول الدكتور دوجاريه إنه تأثر من ذلك المنظر، فأجرى لذلك الرجل العملية فوراً، فى القسم الخاص به بالمستشفى، غير مدفوع إلا بالرغبة فى تخفيف آلام ذلك المريض.

أما هنا، فلا شىء من ذلك. فتاة حديثة التجارب أو معدومتها، جاءت اليك يا دكتور دوجاريه تعرض عليك أمراً يهمها، يدفعها الى الاهتمام بهدلالها والعناية بجمالها، وهى لا تعرفك وأنت لا تعرفها.

وأنت مع ذلك الذى قررت بأن اجراء العملية ضرورى، وقدت الفتاة تقريبا

من يدها لتدخلها المستشفى ، وأعطيتها تذكرة ليخصص لها سرير فوراً ، وفى الغد أجريت لها العملية .

هذه العملية . أنت الذى أردتها ، وأنت الذى أجريتها ، هذه العملية التى لم تكن ضرورة تقتضيها هذه العملية المجرمة . هذه هى غلطتك ، أكثر من أى غلطة جراحية ارتكبتها .

ترى هل سيقال لنا إن جراحة جديدة نشأت ، جراحة التجميل ، وإن للجراح الحق ، باسم جراحة التجميل هذه ، أن يفعل فى الجسم البشرى ما يشاء ؟

إن كان ذلك ، فلنعرض إذاً لجراحة التجميل هذه .

لنجتنب الخلط أولا . فعند ما تتشوه خلقة رجل بفعل الحرب مثلا ، فاننى أفهم تماما الجهود التى تبذل لاصلاح ما أفسدته الحرب فى وجهه ومظهره . فالجراح فى مثل هذه الحالة يؤدى عملا داخلا فى نطاق واجبه . إنه يتدخل ليصلح ، ليصلح ما أفسدته الجروح . هو يؤدى واجبه ولا يتخطاه .

أما إذا كان المقصود إصلاح بعض النقص فى عمل الطبيعة ، فانى لا أسلم بأن يكون الجراح حراً لا شىء يقيده .

من الطبيعى ، إذا كان الغرض مجرد اجراء بعض عمليات سطحية ، كازالة النمش أو زبيبة أو زيادة جلدية ، أو بطعا بالبشرة ، فان التدخل الجراحى لا يعاب بشرط أن لا يؤدى لأى خطر . ولكننى لا أظن أن المحاكم تقر هذا التيار الذى يسعى بعض الجراحين المبتدئين لخلقه ، والذى يريد أن يسير فيه ـ فيما أرى ـ بعض كبارهم ، وأعنى به التيار الذى يبيح تدخل الجراح فى الجسم الانسانى ـ والجسم النسائى على الأخص ـ بحجة اعادة الشباب ، أو متابعة «الموضة» .

سيقولون لى إن هناك جراحين يتولون ازالة الثديين أو أجزاء أخرى بارزة من الجسم ، ليحولوا المرأة إلى دمية عصرية جميلة . ليكن ! ولكننى لا أسلم بأن ذلك من الجراحة فى شىء .

لقد سمعت وصفا لبعض عمليات مدهشة ، ترفع الثدى الهابط وتشد البطن

المترهدلة . فهل هذا هو المثل الأعلى الذى تسعى الجراحة للوصول اليه ؟ لا أرى ذلك ولا زلت أعتقد ـ كما قلت فى بدء مرافعتى ـ أنه لا يجوز اجراء عملية جراحية إلا للوصول إلى شفاء المرض .

فهل كنا أمام مريض يراد شفاؤه ؟ لا . هل كان القصد مجرد تدخل سطحى لا يؤدى إلى ضرر ؟ لا . نحن أمام عملية خطيرة ، اقتطاع جزء من لحم انسان ، كما يقلم البستانى جزع الشجرة . ذلك ما فعله الدكتور دوجارييه .

فاذا دفع عن نفسه بأنه أجرى تلك العملية لأنه طلب منه أن يجريها ، قلت له بكل بساطة ، إن الجراح خصوصا الجراح من طبقتك ـ لا يجوز له أن يضعف أمام تخريفات من يلجأ اليه أو أمام أعراض هوسه .

ولنضرب لذلك مثلا . أإذا جاء رجل انتابته أزمة تصوفية وطلب الى جراح أن يبتر من جسمه ذلك العضو الذى يسبب له الشهوة والاغراء ، أيكون الجراح ملزما باجراء تلك العملية ؟ وإذا جاءه شاب يريد الافلات من الخدمة العسكرية وطلب منه أن يبتر له بعض أصابعه ، أيكون الجراح ملزما باجراء تلك العملية ؟ وإذا وفدت عليه امرأة تريد أن تتمتع باللذات ولا تحب أن يصيبها الحمل وما يجره وراءه وطلبت من الجراح أن يجعلها عقيما ، أيفعل الجراح ذلك ؟ لا ! ليس هذا من عمل الجراح . والشخص الذى يجيب مثل هذه الطلبات ، هذه الطلبات الجنونية ، بل هذه الطلبات المجرمة ، يكون أكثر اجراما من الطالبين .

إننى أعيد القول ولكن التكرار هنا واجب . إن مهمة الجراح أعظم وأجمل وأنبل . إن أول واجب عليه هو أن يحترم الجسم الانسانى . إنه هو حاميه والمدافع عنه . هو السيد المسيطر على العملية الجراحية ، ولذلك كبر واجبه ، بقدرما كبرت سيادته وسيطرته .

إن للجراح على هذا الجسم المعهود به اليه ، جسمنا أو جسم عزيز علينا ، حق مطلق ، يحزّ فيه ويقطع ، حتى ولو نتجت عن ذلك الوفاة . له ذلك ، ولكن ليس له ذلك الا ليحارب الموت أو يطارد الألم : فاذا قرر أن يحزّ أو يبتر بغير ضرورة لارضاء شهوة (الموضة) أو الدلال ، فمن حق أن أقول له : إنه يخون واجبه ويرتكب خطأ لايجد له تبريرا .

وهذا هو مافعله الدكتور دوجاريبه .

فما هو قائل للدفاع عن نفسه ؟ مرافعته المكتوبة لاتذكر شيئا . هي أقوال عادية ليس فيها جديد .

ماالذى سيقوله لتبرير هذه العملية الخطيرة ، التى لم تكن ضرورة تقتضيها ، والتى أدت الى الغنغرينة ، ثم الى بتر الساق ؟ لست أدرى .

أتراه سيقول إن المسئولية مشتركة ، وإنه اذا كان قد أخطأ لأنه أجرى العملية فموكلتى قد أخطأت هى الأخرى لأنها طلبت منه اجراءها ؟

لاأحسبه سيتقدم بدفاع كهذا لايمكن قبوله ، دفاع يخالف كل مبادىء القانون والتفكير السليم .

إن الدكتور دوجاريبه رجل فن . هوالذى يعلم مايجب عليه أن يعمله وما يجب عليه أن لايعمله ، فليست مهمة الطبيب أو الجراح قاصرة على اتباع طلبات زبائنه والائتمار بأمرهم . إن واجبه أن يعنى بهم ، تبعا لقواعد العلم والفن ، وأن يأبى إجابة ملتمس المريض ، إذا كان مخالفا لقواعد العلم والفن .

هذه مبادىء بديهية ، نراها مطبقة فى كل يوم ، فى أقل الأمور أهمية .

هل إذا شيد مهندس بناء سخيفا ، مستحيلا ، فانهار . هل يباح له أن يقول: «من الجائز أن أكون قد خالفت قواعد الفن ، وأضفت الأخطاء إلى الأخطاء ، ولذلك انهار المنزل ، ولكن تلك كانت إرادة صاحب البيت ، فلست مذنبا ، أوعلى الاقل فهو شريك لى فى المسئولية ؟ »

إنكم ترفضون أن تبحثوا مثل هذا الدفاع ، وتستبعدوه لأول وهلة .

فاذا جاء جراح — فى حالة كحالتنا — يقول إنه أجرى العملية التى يسلم بأنها لم تكن لازمة ، لأن الطالبة رأتها لازمة ، فسيكون جوابكم بغير شك أن لامحل لتوزيع المسئولية .

ان الضرر الذى أصابنا عظيم . لقد طلبت خمسمائة ألف فرنك ، وسترون أن هذا المبلغ لامبالغة فيه .

ان مدام لوجين شابة فى مقتبل العمر ، بترت ساقها — بغير ضرورة وبغير الحاح من جانبها — لقد ضاعت حياتها إذاً .

ولكن ضرراً أعظم — من ناحية مهنتها — قد اصابها . كانت تدير تجارة رابحة ، تجارة أزياء باسم (لوسى جيل) بشارع ٢٩ يوليو . هى التى أسست المحل وهى التى كانت تديره . وكان زوجها يهتم بالناحيةالادارية . أما حياة المحل وروحه فكانت هى . لقد كانت هى — اليد الأولى لاحدى محلات الخياطة الكبرى الباريسية — هى التى كانت ، بما تبتكره من رسوم (وموديلات) ، وبطريقتها فى حياكة الملابس ، تجتذب الزبائن وترضيهم .

وسترون حضراتكم أنها — خلال عامين كاملين — لم تستطع أن تدير محلها .

ليس هذا فحسب ، بل ان ساقها لم تلتحم بالرغم من البتر وبالرغم مما عمله الدكتور دوجاريه . لقد قال لها الدكتور بيلاد الذى تولى تركيب الساق الصناعية لها ، إنها لن تستطيع السير على قدمها طويلا وإنها كلما اطالت الوقوف حدث لها جرح فى الساق يتطلب البقاء بالفراش أياما ليزول .

لم يسع مدام لوجين إلا أن تبيع محل تجارتها . فتجارتها ، كما تعلمون ، من ذلك النوع الذى يتطلب نشاطا كبيراً وحركة دائمة ، ووقوفا مستمراً ، لاستقبال الزبائن واصدار الأوامر ومراقبة المرءوسين .

وليس هذا كل ماهو مطلوب ، بل يجب تتبع تغير الأزياء ، والاكثار من الخروج والزيارات والمقابلات ، والتردد على المسارح والاجتماعات وبلاد المياه ، وكل ذلك لايتأتى لامرأة مسكينة تتوكأ على عكازين .

فهى لم تعد قادرة على ادارة محل تجارتها ، وتحتم عليها أن تهجره ، وقد اصابتها من جراء ذلك خسارة تربو ، بغير شك ، على الخمسمائة ألف فرنك .

هذا ماأطلبه منكم . فان كنتم فى حاجة لزيادة الاطمئنان ، فانى أطلب منكم تعيين خبراء ، على ان تحددوا لهم مأموريتهم فى الحدود الآتية . الخ . الخ .

مرافعة الاستاذ ثورب Thorp عن الدكتور دوجاريه .

تبينتم من مرافعة زميلى المحترم ، ان مسيو ومدام لوجين يدعيان أن مدام لوجين قد ذهبت ضحية اهمال وعدم احتياط وجهل الجراح الذى سلمت نفسها له ، الدكتور دوجاريه .

وليست الطلبات ، من أمثال هذا الطلب ، بالجديدة على المحاكم .

ومجاميع الأحكام تضم احكاما عن مسئولية الطبيب ترجع إلى ماقبل التاريخ الذى حدده زميلى وصديق الاستاذ جوزيه تيرى بكثير .

فالمثل الأول ، فى مجموعة الأحكام ، للمسؤلية الطبية يعود بنا إلى عام ١٨٣٩ ، حيث كانت قضية مشهورة اتهم فيها أحد اطباء مصلحة الصحة .

ومن وقت ذلك ، كما سنتبينه سويا ، وضعت المحاكم ، لمسئولية الطبيب ، قواعد وحدوداً .

وهى قواعد ، إذا إستوعبناها ، وجدناها عين الحكمة والصواب . هى تحمى فى آن واحد ، الطبيب من اللوم الذى كثيراً مايكون فى غير موضعه ، ومن الجحود الذى يصادفه أحيانا ، وتحمى المرضى فى الوقت نفسه ، من عبث الطبيب وجهله .

فالطبيب — كأى انسان آخر — يجب أن لا يفلت من مسئولية خطأه . ذلك هو المبدأ الذى غدا يسلم به الجميع ، والذى يدهشنا أن نعلم انه ظل عهدا طويلا محل نقاش وجدال ، فقد كان الأقدمون يرون أن الطبيب لا يسأل ، الا أمام ضميره .

ويأتى بعد ذلك سؤال آخر : ماهو خطأ الطبيب الذى يدعو الى مسئوليته ؟

فنى الطب ، كما فى الجراحة ، توجد مسائل خاصة ، أو كما نقول نحن فى لغتنا القضائية ، قضايا موضوعية ، ترجع إلى اختلاف تكوين الاجسام .

وزيادة على ذلك فالعلم ، مهما بلغ من التقدم ، كثيراً ما تكون مبادؤه محل خلاف . فالطبيب أو الجراح كثيراً ماينحصر اهتمامه فيما يعرف ، واحيانا فيما يتخيل .

لذلك لم يسبق للمحاكم ان تعرضت ، كما يطلب منكم الآن أن تتعرضوا ، للنظريات الطبية والجراحية . بل كل مايطلب من المحاكم أن تبحثه هى الأسباب التى أدت إلى المسئولية الطبية .

فهل تسمحون لى أن ألخص لكم المبادىء التى أقرتها المحاكم ؟

إن المحاكم تفرق بين الرجل وبين الطبيب . فاذا أجرى الجراح عملية وهو ثمل أو إذا أخطأ الطبيب فوصف دواء بدل دواء ، أو إذا أهمل مريضه فلم يعن به ، حكمت عليه المحكمة وهى حين تدينه تدين الرجل ، لا الطبيب .

وإذا أظهر الطبيب جهــــلا طبيا فاضحاً ، إذا جهل كل مايجب على الطبيب والجراح أن يعرفه ، إذا ارتكب الخطأ الفاحش الذى ليس له ما يبرره ، ادانت الطبيب ، لاالرجل .

... الذى يطلب منكم أن تزنوه إذاًهو ماإذا كان الدكتور دوجاريبه قد ارتكب إهمالا ، أو أجرى عملية ضد كل معقول وكل مقبول .

فمهمةالقاضى اليوم محددة تحديداً ، وإن كان هذالايمنع أنها لاتزال دقيقة جداً .

كيف يستطيع القضاة أن يبتوا فى مثل هذه التجربة ؟ كيف يقولون إن إهمالا قد وقع ؟ هل يجب على الطبيب — كما طلب منكم فى الناحية الأخرى — أن يلقى درساً كاملا فى الطب ، ليشرح كيف أنه لم يخطىء ؟

أيسمح القضاة لأنفسهم أن يحرموا دواء ويحللوا آخر ؟

أيمكن للقضاة أن يقولوا ، كما طلب منكم ، اننا نسمح بازالة النمش والزيبة والبطع ولكننا لانسمح بما عدا ذلك ؟ انا ـ القاضى ـ لا أسمح لك ـ أنت الجراح ـ أن تمد يدك إلى الساق ، أو إلى الذراع أو إلى الصدر .

هذا هو الذى يطلبونه منكم اليوم .

ولست أريد أن أعود بكم الى القهقرى لأذكركم بعهد كان القضاة فيه يحرمون الدواء يوما ثم يمجدونه يوما آخر ، فليست هذه مهمة القاضى اليوم .

كل ما انتم مطالبون به هو أن تثبتوا ان الخطأ الذى ارتكبه الطبيب ، مما ينفى عنه كل احتياط ومما يأباه كل فكر سليم .

تلك هى أحكام المحاكم .

اذا كانت هذه المبادىء قد تقررت بوضوح ، فأى شىء يأخذه الزوجان لوجين على الدكتور دوجاريبه ؟

هم يلومون الدكتور دوجاريبه لأنه أشار بعملية خطيرة ، لتحقيق دلال مدام لوجين وخضوعها لسلطان (الموضة) ، لاغير .

ومدام لوجين — حين تقول ذلك — تنسى اولا أن الدكتور دوجاريبه ليس هو الذى اشار عليها بالعملية . فقد سلم زميلى بأن مدام لوجين ـ وكانت إذ ذاك

مدموازيل لوجوفر - قد ذهبت لطبيبها المعالج الدكتور ليوبولد ليفى الذى أرسلها للدكتوردوجاريه . وقيل لكم - بصراحة أعجبتنى - إن الدكتورليوبولد كان يعرف لمن هو يرسلها .

إنه أرسلها للدكتور دوجاريه .

فمن هو اذاً الدكتور دوجاريه ؟

اسمحوا لى أن أقدمه لحضراتكم .

كان الدكتور دوجاريه رئيسا للعيادة الخارجية . وهو جراح بالمستشفيات من عام ١٩٠٥ يشرف على قسم الجراحة فى بوسيكو . وهو رئيس مدرج علم وظائف الأعضاء ، وخبير لدى المحكمة ، وسكرتير عام النقابة ... ولقد كنت أستطيع أن آتيكم بالخطابات العديدة من مرضى أجرى لهم عمليات ناجحة ، وهم له شاكرون .

ولكن - لسوء الحظ - لاأحد يقدر الفشل . لافشل الأطباء والجراحين ولا - كما يعرف زميلى - فشل المحامين .

تعتب مدام لوجين على الدكتور دوجارية إنه لم ينبهها لخطورة العملية .

لم تكن العملية بذات خطورة خاصة . ولكن مدام لوجين ومسيو لوجين ينسيان أمراً واحداً ، هو أن الدكتور دوجاريه كررلها ، ماسبق أن قاله لهما الدكتور ليوبولد ليفى وهو أن التدخل الجراحى خطير دائما ، والعملية الجراحية مهما كانت بسيطة ، قد تصبح خطيرة .

ان مدام لوجين تعترف بأن الدكتور ليفى قال لها نفس الشىء ، ولكن الذى تنساه ، وهو المهم ، هو أنها ارتمت على قدمى الدكتور دوجاريه وقالت له : « أرجوك يادكتور أن تجرى لى هذه العملية ، يجب أن تجريها لى ... »

ولقد أدهشتنى — منذ لحظة — دهشة زميلى الذى كان يتساءل عن سبب الكرم المفاجىء الذى أظهره الدكتور دوجاريه نحو موكلته ، وهو لم يكن يعرفها قبل ربع ساعه ... ان ربع ساعة تكفى ليعرف الطبيب إن كان يستطيع أن يصدق مريضه . لقد كانت مدام لوجين فى حالة هياج شديد . أؤكد ذلك لأن الدكتور دوجاريه ، فى هذا الموضوع ، قد أقسم لى بشرفه . وأظن أن توكيدات موكلى تساوى « على

الأقل » توكيدات موكلتك ! قال لى : « إن هذه المرأة كانت فى حالة جنون ، وقالت لى إنها ، إذا لم أجر لها العملية ، ستقتل نفسها . »

مدام لوجين ـــ هذا غير صحيح . هذا غير صحيح ، ياسيدى .

الأستاذ ثورب ـ هل استطيع ان استمر ياحضرة الرئيس ؟

رئيس المحكمة ـ مدام لوجين ؟ أرجوك . . . .

الأستاذ ثورب ـ لقد كنت اتحدث عن حالة الهياج التى كانت عليها مدام لوجين ، وإنى اشكرها ، إذ قدّمت لى على ذلك الدليل . هكذا كانت حالتها حين ذهبت للدكتور دوجارييه . لم أكن موجوداً ، ولست انا الذى أؤكد ، ولكنه موكلى ، وقد قال لى ذلك وأقسم لى بشرفه إنها قالت له : « إذا لم تجر لى العملية أنتحر »

أمام هياج المريضة ، فعل الدكتور دوجارييه ما كان يفعله كل انسان له احساس وله قلب . حاول العملية . . . .

لقد كانت ساقا مدام لوجين تختزن شحما ، وكانت هى تعد ذلك عاهة . قد يكون لزواجها ـ الذى كان قد اقترب كما قال زميلى ـ دخل فى رغبتها فى اجراء العملية ؟

على أنه يجب ان لاننظر دائما باستهزاء الى الجراحة التجميلية . لقد اتيتَ لنا بامثال لاشأن لها بالموضوع . تحدثتَ لنا عن جراح يساعد امرأة تريد أن تصبح عقيما ، أو مهندسا يبنى بيتاً ينهار على ساكنيه . ان هؤلاء ، ياسيدى ، يرتكبون جريمة .

ولكن الدكتور دوجارييه لم يرتكب جريمة ، بل ظن انه يقوم بواجب محتوم ، ويؤدى خدمة الى مدام لوجين .

ان رغبة النساء فى أن لايظهر عليهن الكبر ليست بنت اليوم . فأنتم تذكرون حكاية ماء جوفنس التى تعيد الشيب شبانا . ان من النساء كثيرات يخشين الكبر وهن فى ذلك مخطئات فالمساء لايخلو من سحر . وانا أعرف شخصياً كثيرات من الكُـبْرَيات فى السن ، جميلات فاتنات . وأؤكد لكم ان الراغب فى تصغير سنه ، هو أول من ينال عقاب ذلك ، فهو أول من يحس بوطأة الكبر .

وإذا كانت هناك سيدات يخشين الكبر ، ويكثرن من التردد على العيادات الطبية رغبة فى الاحتفاظ بمظهر الشباب ، فهناك نساء كثيرات يرجع اهتمامهن

بمظهرهن ، إلى ضرورات المهنة ، وأعنى المهنة الشريفة .

ان الانموذج (الموديل) عند الرسام ، « والمانكان » عند الخياط لايمكن ان تبقى انموذجا أو مانكانا ، إذا برزت بطنها ، أو تهدل لحمها . ان بعض العيوب الجسمانية تضايق بعض النساء ، ولكنها للبعض الآخر تقضى على مورد رزقهن ، وتمنعهن التكسب .

هذا مايقوله انصار جراحة التجميل .

وانا اطلب منكم ان تعملوا ، ماعملته انا ، وان تتحدثوا إلى الأطباء . اطباء المستشفيات وسواهم ، فستسمعون منهم ان من الواجبات المحتومة على الطبيب احيانا ، ان يمد يد المعونة فى مثل هذه الاحوال .

ان المرأة التى تتولى مهنة معينة كالخياطة مثلا ، فى هذا الزمن الذى اصبحت النساء فيه تتحدى الجو ، وتتعرى من الرأس إلى القدم ، إذا كانت مبتلاة بساقين غليظتين ، كساقى مدام لوجين تجد نفسها ملزمة بان تلبس أردية طويلة ، كالتى كانت تلبسها جداتنا ، لتأمن بذلك نظرات تأفف الرجال ، وتسلم من ابتسامات النساء الساخرة .

لهذا كانت الجراحة التجميلية ضرورية . وهى ضرورية أيضا لأنها تساعد على الشفاء . وأذكركم بالحالة التى كانت عليها مدام لوجين ، حين ذهبت لمقابلة الدكتور دوجاريه .

انى افتح امامى كتابا طبيا ، فماذا انا واجد فيه ؟

« ان هذه السيقان الغليظة ، وهذه الثدى « وتجمع ايضا على اثد » المترهلة ، تؤدى الى حالة نفسية تتراوح بين الحزن العادى والنورستانيا وتصل احيانا إلى الجنون والانتحار »

وأنتم ترون إذاً أن الجراحين لا يتقدمون بمساعدتهم ، لمجرد ارضاء شهوة الظهور عند النساء ، حين يطلب منهم بعضهن تصغير أجزاء من جسمهن فقدت كل جمال .

ذلك مافعله الدكتور دوجاريه . فهل يمكن أن يقال إن تصرفه كان فى أى وقت من الأوقات ، عرضة للانتقاد ؟

لقد كنتَ على حق يازميلى ، عند ما تحدثت عن جراحة التجميل وأعلنت خصومتك لها إذ اعترفت برغم ذلك بأن لها بعض الحسنات وأن الكثيرين من مشوهى الحرب مدينون لجراحيهم بالفضل الدائم .

هذا مافعله الدكتور دوجاريه . فهل كان من حقه أن يفعل ذلك ؟

ليس يطلب منكم أن تجيبوا على هذا السؤال ، فما انتم بالحَكَم فى هذا الموضوع . ولكننى إذا سألت رجال الفن ، اذا سألت الرجال المختصين ، الذين لرأيهم وزن وقيمة فماذا أجدهم قائلين ؟

أجد فى مقال مقدم لكم فى ملف الدعوى : «والآن أمكن العدول عن هذه الفكرة الخاطئة ، وأصبح الكل يسلم بأن هذه الجراحة المصلحة ، المحسنة ، يجب أن يفسح لها مكان بيننا . » . . .

ولاشك أن الزميل لم يكن يعرف هذه المقالات .

الأستاذ جوزيه تيرى — بل كنت أعرفها .

الأستاذ ثورب — إذاً فما أكبر مسئوليتك إذ طعنت على جراحة التجميل . هاأنت ترى أننى لست وحدى الذى أنشر محاسنها وأؤكد لك أن كثيرين هم الذين يعترفون بجميل الجراحين الذين نجوهم من حالة تؤدى بهم الى النورستانيا ، فالجنون ، فالانتحار .

ولكن مدام لوجين تقول إن الدكتور دوجاريه لم يفحص دمها ولا حلل البول . لقد قرأت ذلك فى المرافعة المكتوبة فدهشت له . لو صح هذا لما كان دليلا على عدم الاحتياط ، فقد كانت مدام لوجين ، كما اكد زميلى ، فى صحة تامة ، ولم تكن مصابة ، قبل العملية ، لا بالسكر ولا بالزلال .

ولكن الذى أثر فى موكلى ، الدكتور العظيم المحترم دوجاريه ، هو مانسب إليه فى المرافعة المكتوبة ، ولم يرد على لسان المترافع بالجلسة ، من أنه لم يعتن بمريضته وأهملها . فقد قيل إن الدكتور دوجاريه لم يكشف على الساق غداة اجراء العملية .

آه . لو صح هذا لكان أمراً آخر . ولكن هذا ليس بصحيح . إنه كذب .

. . لقد أجريت العملية بحسب قواعد الفن . ولكن مالم يكن الدكتور دوجاريه يستطيع أن يتنبأ به ، هو مادل عليه العمل بعد ذلك ، من أن مدام لوجين — وهو مالايحقرها — ذات جلد متصلب ، جعل ضم حافتى الجرح مستحيلا .

تلك حالة فسيولوجية شاذة ، لم يكن الدكتور دوجاريه يستطيع أن يتوقعها .

لقد فعل الدكتور دوجاريه كلماكان عليه أن يفعله . وضع الضمادات المطهرة ، وهو يأسف ، كما نأسف نحن ، لهذا الحادث الذى هو ، كما تدركون ، إحدى ضحاياه . فان هذه العملية ليست لتساعد سمعته الطبية .

وأضيف — كما قال لكم زميلي — ان الدكتور دوجاريه قدم خدماته بغير مقابل . .

كان لابد أن أقول لكم ذلك . لقد هممت أن لا أترافع ولكننى خشيت ، إن أنا لم أترافع ، ان يفسر سكوتى ، بأنه تسليم من الدكتور دوجاريه بخطأ لم يرتكبه .

ان الدكتور دوجاريه ينكر كل مسئولية ، وكل ماقالته لكم مدام لوجين من صنع خيالها . فقد أجريت العملية وفق قواعد الفن .

لقد طلب منكم زميلى أن تصدروا حكمكم بغير رجوع إلى أهل الخبرة .

لقد جاءنا ، فى نهاية مرافعته ، بطلب اضافى . ان لكم خبرة قضائية طويلة ولست أدرى ان كنتم ترون — كما أرى — ولكنهم يقولون إن المرأه تضع رغبتها الحقيقية ، فى الخطاب الذى تكتبه ، بالحاشية . كذلك المترافع فانه يضع الطلب الحقيقى الذى يسعى اليه ، فى الطلب الاضافى .

لقد طلب الخصم فى طلبه الاضافى تعيين خبراء ، ولست أرى سبيلا للعمل بغير ذلك ؟ هل تقولون لى ، هل تريدون أن تنصبوا من أنفسكم كلية طبية ، وأن أتحول أنا إلى طبيب ؟ لقد أدهشتنى مرافعة الأستاذ تيرى بما حوته من معلومات طبية انحنى أمامها ، وكنت أسائل نفسى ترى أيهما أخطر علىّ ، الأستاذ جوزيه تيرى ، أو الدكتور جوزيه تيرى . ولكن ماكل واحد يستطيع أن تكون عنده هذه المعلومات . فكيف يمكنكم أن تحكموا بغير رأى الخبراء ؟ ماذا أنتم قائلون ؟ هل تقولون إن الدكتور دوجاريه أخطأ ؟ هل كنتم حاضرين ؟ ما هى الشهادات التى

سمعتموها ؟ من هو رجل الفن الذى جاء وأيد مدام لوجين ؟

اننا نقر دائما بمعلوماتكم القضائية . ولكن — اسمحوا لى أن أقول لكم — إن معلوماتكم الطبية لاتزال فى حاجة للاستكمال ؟

ولكن الخصم يقول إن المسألة تتلخص فى هل من حقكم اجراء عمليات جراحية للتجميل ؟

هل المحكمة هى التى ستقول ذلك ؟ هل أنتم الذين ستحرمون جراحة التجميل ؟ من أين تأتون بهذا الحق ؟

إننى أحب أن أرى حكما كهذا ! اننى أؤكد لكم إنها تكون حادثة فذة ، لا عند الأطباء وحدهم ، بل وعند الجمهور أيضا ! !

إنكم ستقولون ، حين يطلب منكم أن تحكموا على جراحة التجميل ، إن هذا ليس من اختصاصكم . لن تقولوا إنكم تسمحون بكذا ولا تسمحون بكذا .

ما الذى تقوله الأحكام ؟ إنها تقول إن الطبيب لا يسأل إلا إذا ارتكب خطأ كبيراً أو فاحشا ، أو أجرى عملية على خلاف كل معقول ، وضد أبسط قواعد الطب .

لا أريد أن أقول كلمة جارحة ، ولكن من منكم ، أنتم القضاة الثلاثة ، يستطيع أن يقسم بشرفه أن مدام لوجين على حق ؟ لا أحد .

ولكن كيف يحكم القاضى من غير أن يكون واثقا ، من غير أن يكون فى مقدوره أن يقسم بشرفه ؟ وليست هذه حالتكم .

ستأمرون إذاً بانتداب خبراء ، إذا وجدتم ضرورة لذلك ، وأنا أقولها لكم بصراحة ، إننى لا أرى سبيلا إلى الحكم بغير انتداب خبراء .

لقد أكدت ، وأكد خصمى ، باخلاص من الجانبين ، وجهة نظرنا. ولكن أحدا منا لم يتقدم بالدليل القاطع ، والخبراء هم الذين يمكنهم أن يفصلوا ما بيننا بالحق .

وترافع وكيل النيابة فرأى أنه لم يكن يحق للدكتور دوجاريه أن يجرى عملية خطيرة كهذه ، مهما كان رجاء الطالبة والحاحها ، ما دامت ليست مريضة أو فى

حالة خطر . وهو ما أخذت به المحكمة ، وقضت بتعويض قدره مائتا ألف فرنك ، وكان أهم ما فى حيثيات حكمها :

و بما أن الدكتور دوجاريه لا ينكر أن العملية التى أجريت لم يكن الغرض منها تخفيف آلام ، أو شفاء حالة مرضية ولا اصلاح تشويه فظيع ، أو عيب واضح ، بل كان الغرض الوحيد منها تنحيف ساقى السيدة لوجين ، أى اصلاح نقص طبيعى فضلا عن أنه نسبى .

و بما أنه - وبصرف النظر عن مكانة الدكتور دوجاريه وحسن ذمته ، وما أظهره من عطف فى هذه العملية بمادعاه إلى عدم المطالبة باتعاب - فان مجرد اجراء عملية جراحية خطيرة ، على جسم سليم ، بفكرة اصلاح شكله فقط ، وبغير أن تكون هذه العملية ضرورية بسبب المرض ، أو تكون مفيدة لصحة المريض ، هو فى نفسه خطأ يؤدى إلى مسئولية الجراح ، وهذا الخطأ مستمد من تطبيق القواعد العامة ، بغض النظر عن الاعتبارات الطبية ، وبغير حاجة للرجوع إلى معلومات أهل الفن .

قضيّة سياسيّة

اكتتاب بودان La Souscription Baudin

فى اليوم الثانى من ديسمبر سنة ١٨٥١ حل لويس نابليون بونابرت ، رئيس جمهورية فرنسا ، مجلس النواب ومجلس الدولة وأعلن الأحكام العرفية وأعاد حق الانتخاب العام مخالفا فى ذلك نصوص الدستور الفرنسى الذى انتخب على أساسه ، وأقسم اليمين على احترامه ، وممهدا لاعادة الأمبراطورية والاعلان عن نفسه امبراطورا .

وانعقد مجلس النواب فى اليوم نفسه ، تنفيذا لنص الدستور واصدر قرارا باعتبار رئيس الجمهورية قد أسقط ولايته بخروجه على الدستور وبانتقال السلطة التنفيذية إلى المجلس .

وفى صباح الغد ، ٣ ديسمبر ، خرجت جموع من النواب الجمهوريين إلى شوارع باريس يحضون أهلها على الدفاع عن الدستور . وكان بين الذين توجهوا إلى حى سانت أنتوان النائب بودان Baudin .

مشى بودان وتبعه جمع من الجمهور يحمل الأسلحة المتنوعة ، وقابل فى طريقه فريقا من العمال ، فأخذ يحضهم على الانضمام اليهم ولكن أحدهم أجابه ساخرا :

ـ أو تظن اننا سنعرض أنفسنا للقتل لكى تحتفظ لنفسك بالخمسة والعشرين فرنكا ؟ (١)

وكانوا قد اقتربوا من القوة التى جاءت لتفرقهم ، فقال بودان لذلك العامل :

ـ انتظر قليلا لترى كيف يموت المرء من أجل خمسة وعشرين فرنكا .

وصاح أحد أنصار الدستور ، فى رئيس قوة الجيش ، طالبا منه باسم الدستور أن ينضم اليهم للدفاع عن القانون ، وا كتساب فخر ذلك ولكن رئيس القوة أمرهم

---

(١) كان عضو مجلس النواب يقبض خمسة وعشرين فرنكا عن كل جلسة يحضرها

باخلاء الطريق ، فان لديه أمرا باطلاق النار إن لم يتفرقوا .

فلما لم يتفرقوا وأخذوا يهتفون بحياة الحرية وحياة الدستور ، أطلق الجند النيران ، فخر بودان صريعا وقد اخترقت رأسه ثلاث رصاصات .

ودفن بودان فى مقبرة مونمارتر وأسدل السكون على قبره ، وخيم الكتمان .

وانقضت على ذلك سبع عشرة سنة . . .

وفى عام ١٨٦٨ أصدر المؤرخ الفرنسى تينو Ténot ، كتابا عن تاريخ فرنسا تحدث فيه عن يوم ٢ ديسمبر سنة ١٨٥١ وكان لابد له من أن يذكر بودان ، فكيف تذكر المعركة ولا يذكر بطلها .

وكان أحد أنصار الجمهورية المتحمسين ، المسيو ديليكلوز Delescluze ، قد عاد من منفاه ، وأصدر جريدة أسماها النهضة Le Réveil ، وافتتحها بمقال نارى حصد ثمنه بضعة أشــــهر حبس ، فأكمل بها سلسلة العقوبات التى طالما احتملها منذ دخل ميدان السياسة عام ١٨٣٠ .

تلقف ديليكلوز اسم بودان ، فنفض عنه غبار النسيان ، وكتب فى جريدته خبرا بريئا فى مظهره ، عميقا فى معناه ، وف ' يدعو إليه :

« تقول إحدى الصحف أن مقابر باريس ستغلق ، ويمنع الدخول اليها فى يوم ٢ نوفمبر (عيد الأموات) . ومما لاشك فيه ان معلومات تلك الصحيفة لابد ان تكون خاطئة ، اذ ليس يعقل ان يحال بين الشعب وبين تكريمه لنفسه ، بتذكره الذين أفنوا عمرهم فى الدفاع عن حريته امثال كافينياك أوالذين ماتوا شهداءالقانون امثال بودان »

واجاب عدد كبير من الباريسيين دعوة النهضة فاجتمعوا عند قبركافينياك ونثروا عليه الزهور .

وكان بين الحاضرين نابليون جايار ، وهو رجل اسكافى المهنة ، وخطيب مجالس فى أوقات فراغه قد استصحب ابنه ووصلا الى قبر كافينياك فى الساعة الحادية عشر وجلسا يتصفحان جريدة . ويقول جايار إن شخصالايعرفه ذكر له اسم بودان ، فسأل

عن قبره ، وما زال يبحث حتى عثر عليه ، فتجمع معه نفر من الجمهور حوله . ومر أثناء ذلك المسيو جيراردان فى طريقه لزيارة قبر ابنه ، وكان الخلاف بينه وبين ديليكلوز مستحكما ، فأحاط القوم به ، وطلبوا إليه أن يحدثهم ، وكادوا يسيئون اليه ، لولا أن أقبل فى تلك اللحظة شارل كاتتان ، المحرر بجريدة النهضة مرسلا من قبلها ليضع صحبة من الورد على قبر كافينياك ، فلما طلب اليه المجتمعون أن يخطبهم ، ألقى عليهم كلمة نشرتها جريدة الجلوا ، ومحررها جيراردان ، بالنص الآتى :—

«ان خير ما نتوجه به إلى ممثل للشعب ، أمام قبره ، ان نقول عنه تلك الكلمات التى تضيق بها صدورنا ولا تنطلق بها ألسنتنا .

«لقد أخفوا عنا قبره سبعة عشر عاما ولم نكتشفه إلا اليوم .

« وإنا ، أمام هذه المظاهرة الكبيرة ، نقف خاشعين ، نقدم أسمى عبارات الاحترام للبواطن الجرىء الذى مات فداء للحرية »

وتلاه شاب متحمس ، ارتجل خطابا ناريا ، ثم توارى فلم يعرف اسمه ولم يضبط شخصه ، قال :

« اننا نقف خاشعين كاسفين ، لتكريم ذكرى بودان الذى مات مقتولا ، قتلته سلطة لاتزال قائمة بيننا .

« وإذاكان الانتقام الذى يحق له أن ينتظره منا لم يتم بعد ، فانى أعده بأنه آت لاريب فيه وبأنه سيكون عظيما .

« وإذا أراد بعض الجواسيس ان يعرفوا اسمى فها أنا اذكره لهم : ان اسمى الشعب واسمى الشبيبة . . . وإذا شاء مزيداً من العلم فليتقدم فان فى جيبى بطاقة صغيرة أنا على استعداد لأن أضعها تحت أنفه . . . »

وجاء دور جايار الابن ، فوقف بناء على طلب ابيه وألقى على الحاضرين أبياتا ارتجلها لساعته ، فيها تمجيد لذكرى بودان والجمهورية ، ثم ضرب للمجتمعين موعداً أمام القبر فى يوم ٣ ديسمبر ، فاقسم الجميع أنهم فى ذلك الميعاد موافون .

ووقف بيرتون Peyrton احد الصحفيين يقسم هو الآخر ، ليتخذن من قبر بودان مثلا أعلى للجهاد .

وجاء الليل فتفرق المجتمعون .

وفى الغد فكر ديليكلوز ان الفرصة سانحة لجمع اكتتاب لاقامة نصب لبودان . ولما كانت جريدته أسبوعية ، لاتصلح لموالاة الاكتتاب ، لجأ الى جريدة المستقبل الوطنى اليومية ، التى يحررها بيرا Peyrat فرحبت به ايما ترحاب .

نشرت جريدة المستقبل الوطنى دعوة ديليكلوز فى أظهر مكان فيها ، وأعلنت افتتاحها لحركة الاكتتاب ، وأخذت باقى الصحف الجمهورية بيد الموضوع وناصرته ، وما كاد الأسبوع ينقضى حتى نشرت أول قائمة للاكتتاب تحمل مبالغ محترمة وأسماء ضخمة لرجال عظام .

لم يكن من الجائز أن تبقى الحكومة مكتوفة اليدين أمام تلك الحملة التى بدأت تكبر وتمتد فوجهت تهمة الحض على كراهية نظام الحكم وازدرائه إلى القائمين بأمر الاكتتاب ، كما أخذت تصادر الصحف التى تدعو اليه وتنشر قوائمه ، بينما لجأ الصحافيون من جانبهم إلى ثلاثة من أساطين المحامين يستفتونهم فى أمرهم .

وقال المحامون ، فى فتواهم ، أن لا جريمة فى الاكتتاب ، بل هو عمل خير مفيد بما فيه من دعوة لايثار الأموات وتذكرهم ، وبعد أن بحثوا الناحية القانونية بحثا مفصلا ختموه بأن العمل مباح وان ليس فى القوانين الجنائية ما يحول دون الاستمرار فيه .

ورفعت الدعوى على خمسة من الصحافيين وعلى خطباء المقبرة الثلاث ، جابار الأب والابن وبيروتون .

وكان أكثر المتهمين تحمسا ديليكلوز . لم يكن يطلب محاميا يدفع عنه تهمة أو يخفف عنه عقوبة ، بل كان يطلب خطيبا يمجد فعلته ، ويتخذ من ساحة القضاء منبراً لنشر دعوته . لجأ بادىء الأمر إلى كريميو لخبرته الطويلة بالقضايا السياسية ، خبرة أربت على الخمسين عاما ، وقبل كريميو تلك المهمة كما قبل أن يتولى الدفاع عن كانتن وشالامل لاكور ، معتزما فيما بينه وبين نفسه ان يعهد بالدفاع الى مساعديه من المحامين .

ولقد كان كريميو قد تخطى السبعين عاما ، وكانت سمعته وشهرته قد طبقت الآفاق ، ولم يكن فى حاجة لمزيد من الشهرة ، فاختار لنفسه الدفاع عن كاتن ، وتهمته ثانوية وترك الدور الأهم والاظهر ، أعنى الدفاع عن ديليكلوز إلى مساعده لوريبه .

وكان لوريبه لا يزال بالاسم سكرتيرا للأستاذ كريميو ، ولكنه كان قد استطاع أن يثبت أقدامه فى المهنة ، وينشر صيته ، ويظهر كفاية ممتازة ، فلما رأى من جامبتا مساعد كريميو أو بالأصح مساعده هو لوريبه ، رغبة قوية فى تولى الدفاع عن ديليكلوز ، لم يسعه الا أن يجود عليه بتحقيق أمنيته ، قانعا هو بالدفاع عن شالامل لاكور .

واسقط فى يد ديليكلوز ، فقد كان يطمع فى أن يجد بجواره كريميو ذلك الشيخ المحنك المجرب الذائع الصيت ، فاذا به يلقى نفسه بين يدى شاب صغير مبتدىء لم يتخط اسمه ساحة المحكمة ، اضطر لقبوله على مضض أو بفتور على الأقل .

تقدمت القضية للمحاكمة فى نوفمبر سنة ١٨٦٨ ، وعلى وجه التحديد فى اليوم الثالث عشر منه ، كأنما قد كتب لهذا اليوم أن يكون عيداً لكل دفاع عن الحرية والاستقلال . وكان المحامون ، عدا الثلاثة الذين ذكروا ، امانويل اراجو احد الذين استفتوا (١) عن بيرا ، وبلوند عن الجيارين وهوبارد عن بيرتون .

وقال رئيس المحكمة لديليكلوز وهو يسأله عن تهمته :

ـــ انك تقول إن بودان مات وهو يؤدى واجبه ؟

ـــ اجل ، قلت ذلك واقوله . لقد كان يؤدى واجبا مقدسا . لقد مات يوم ٣ ديسمبر ١٨٥١ وهو يدافع عن القانون المنتهك .

وجاء شاهد اثبات فقدر عدد المجتمعين حول المقبرة بستين شخصا بما فيهم الفضوليين . فاراد جمبتا أن يسأله عن العلامة التى يميز بها الفضولى من غير الفضولى ولكن المحكمة رفضت توجيه السؤال بدعوى أن لكل انسان الحق فى أن يحكم على الناس بمظهرهم .

وترافع الافوكاتو الامبراطورى ، فشرح الوقائع ، واعتبر أن مانشرته «النهضة» بادىء الأمر هو الدعوة للاجتماع ، والدليل المخطوط على سبق الاتفاق .

---

(١) المحامون الذين استفتوا هم كريميو واراجو ولوريبه ويقال إن الاخير هو الذى كتب الفتوى .

وقال إنه لايفهم التفرقة بين يوم ٢ ديسمبر وبين الامبراطورية التى ولدت منه ، فكلاهما شىء واحد ، ايده اجماع الأمة ، وأصبح قانون الكل ، يجب ان يخضع له ويدين به الجميع .

ثم ذكر كيف انتخب لويس نابليون بونابارت عام ١٨٤٨ رئيسا للجمهورية بالرغم من أن الجنرال كافنياك كان اذ ذاك مرشح الحكومة الرسمى ، وتضافرت القوى كلها على انجاحه ، ولكن فرنسا ، وشعب فرنسا وفلاحى فرنسا اقبلوا من أقصى قراهم ، بمحض اختيارهم ، وبغير وازع الا ضميرهم لينتخبوا رجلا واحدا ، لم تكن له أعوان ولا مساعدون ، هو لويس نابليون بونابارت .

فما كاد يتسلم زمام الحكم حتى وجد امامه حالة لايمكن التغاضى عنها ، حالة مشينة مهينة خطرة على الوطن . وجد الاحزاب تتشاحن جريا وراء السلطان ووجد الفساد يتفشى ، والفوضى تعم ، والنظريات الخطيرة المقوضة لكل نظام تدرس ويصغى اليها فى كل مكان . وجـــد فرنسا فى محنة ، تطلب لنفسها النجاة وتتطلع الى من يخلصها . لم يسع رئيس القوة التنفيذية ، بدافع من اخلاصه ومن الشعور العام الا ان يتولى بنفسه السلطات جميعها ليدرأ الخطر .

لقد قوبل عمله طبعا ببعض المقاومة ، ولكن الاغلبية الساحقة كانت تؤيده . او تطلبون دليلا ؟ تذكروا حادث موت بودان نفسه . لقد اصم العمال أذانهم عن سماع تحريضه وقابلوه ، وهم الذين كان يبحث عن سنده بينهم ، بالاستهزاء والسخرية . وحتى موته لم يثر فيهم عاطفة الاحتجاج او المقاومة .

وبعد ذلك دعا الرئيس الوطن باجمعه ليحكم على تصرفه . استفتى الشعب فافتى بتأييده ٧٤٧٣٠٠٠ من بين ٨١٥١٠٠٠ ناخبا . ولما جاء بعـــد ذلك يطلب استبدال لقبه وسلطانه اجابه الشعب الى ماطلب وكان عدد الانصار أكثر من قبل . واستمر الشعب ، فى كل مناسبة ، وفى كل انتخاب ، يبعث الى المجلسين النيابيين بانصار الامبراطورية ومحبذيها .

هذه وقائع لايجوز لاحد ان يتناساها او يشوهها .

هى وقائع قد تضيق بها صدور البعض ، ولكنها وقائع ثابتة لايمكن لقوة فى

الوجود ان تمحيها . انكم تريدون ان تكونوا المغلوبين ، فليكن ، ولكن الامة هى التى غلبتكم ، والانتخاب العام هو الذى قهركم ، والشعب الذى هو مصدر السلطات قد سحب منكم ثقته : انكم تتحدثون فى كل فرصة ، فى كتاباتكم وفى خطبكم ، عن سلطات الشعب ، فما لكم لاتخضعون لقراراته إذاً ؟ أو تريدون ان تقسموا الشعب الى قسمين : الشعب الذى يقول بما تقولون ، والشعب الذى يخالفكم ، وانتم لاتخضعون إلا للشعب الأول ؟

أكاد أجزم انكم تأبون ان يقال ذلك عنكم ، فلماذا اذاً لاتحترمون الحكومة التى ارتضاها الشعب ، واختارها ، كما تحبون ان تحترموا لو عاد الشعب والقى اليكم بزمامه ؟

لقد انتهيت ياحضرات القضاة ، وستقدرون لكل متهم مايستحقه من عقوبة . ولكن لاتنسوا أن الجميع قد اشتركوا فى حملة مدبرة ضد النظام القائم والسلطة المشروعة .. وان هذه خطوة أولى ... لست من المتشائمين ولا من الذين ينظرون للمستقبل فيرونه قاتما .. فاننا ، اذا جد الجد ، سوف لانعدم وسيلة العمل . اما اليوم فلتكن العقوبة التى تصدرونها قاسية لتكون رادعا للبعض ودرسا للبعض الآخر .

وبدأ كريميو Crémieux ، بحكم سنة ومقامه الدفاع عن كانتن Quentin قال :

« لطالما مرت على اشياء ، وطالما توليت منذ واحد وخمسين عاما الدفاع فى القضايا السياسية ، فى عهود مختلفة ، فوجدتها جميعها تتشابه حتى لاتكاد تتميز ... من أجل ذلك عهدوا إلى بشرف الدفاع فى هذا التهمة التى تعدها النيابة العمومية جد خطيرة ، ويراها الدفاع متخاذلة ، غير متماسكة ، تكاد لاتقف على قدميها .

ان النيابة تتهم شارل كانتن بأنه ، وثلاثة من زملائه ، قد حرضوا على ازدراء النظام وكراهيته ، بخطب القوها ، ولكنها لم تقدم الخطب ، ولا الشهود الذين سمعوها ، وهى مع ذلك تطلب منكم حكما بالادانة .

اما ما اسمته النيابة العمومية تدبيرات فى الداخل من شأنها الحض على الكراهية والازدراء ، فانى اسأل النيابة العمومية أحقا ماتقول ؟ أهذه هى التدبيرات التى من شأنها الاخلال بالنظام والحض على ازدراء الامبراطورية وكراهيتها ؟

اما النيابة العمومية فقد قالت نعم وان هذا هو ما أراد قانون ١٨٥٨ أن يدينه .

اما ماقبل ذلك القانون فكان الهياج والتحريض وحدهما المعاقب عليهما فكان المعارضون يحتاطون للأمر ، فيعملون كل ما يؤدى لارتكاب الجرم دون ان يتولوا ارتكابه .
وتقول النيابة تدليلا على قولها إن هناك وسيلتان للمعارضة : المعارضة التى تناقش فى هدوء واعتدال ومنطق اعمال الحكومة ، وهذه المعارضة وحدها هى التى تقبلها الحكومة القائمة »

هذه أقوال معسولة ، ياحضرات القضاة طالما قالها ممثلو النيابة العمومية فى جميع العهود التى مرت والحكومات التى تعاقبت . اننى بدأت اسمع هذه الأقوال منذ عام ١٨١٧ من جميع الذين تعاقبوا على منبر النيابة العمومية هذا . ولكننى أشهد صادقا ان هدوء خصومكم ، واعتدالهم ، ومنطقهم ، كان دائما ، فى عرفكم ، خروجا على القانون . انكم دائما تنظرون الى ما يفعله خصومكم ، من وجهة نظركم انتم ، وما هكذا كنا نفعل أيام الجمهورية .

لقد كنت وزيراً للحقانية ، وكان النواب العموميون يسألوننى الاذن لرفع الدعوى على الصحف فكنت أقول لهم : يجب مقاضاة الصحف اذا جاوزت القصد وأساءت استعمال الحرية المعطاة لها . ولكن ، لكيما تقدروا اذا ما كان هناك إساءة استعمال للحرية من عدمه ، يجب ألا تنظروا للمسألة من وجهة نظركم أنتم ، بل ضعوا أنفسكم مكان محرر المقال ، ثم اسألوا أنفسكم بماذا تقابلون رفع الدعوى عليكم . ان الواجب ان نفهم الحرية بروح التوسع . فاذا وجدت أيها الموظف ان الصحف تهاجمك بعنف ، فافعل ، كما فعل ذلك الجنرال الرومانى ، امرر يدك فوق وجهك وقل : « ولكننى لاأشعر أننى جرحت »

ولكنكم أصبحتم الآن وكل كلمة تجرحكم .

الاكتتاب . الاكتتاب . هذه هى الجريمة الكبرى ، ولكن مهلا ، ان المكتتبين هم الذين يستحقون المحاكمة . المكتتبون ، وعلى رأسهم المحامون الذين بعثوا بتبرعاتهم لاقامة قبر لشهيد القانون العظيم . لقد كتبتها وأنا أقولها الآن : إن بودان شهيد القانون العظيم . إنه مات موتا عظيما ، مات بطلا . فالاكتتاب فى إقامة قبره عمل وطنى مجيد ، وشهادة له بالشرف الذى استحقه . هذا ، ولا شىء سواه ، هو موضوع القضية الصحيح . ألم يمت بودان شهيدا للقانون ؟ اننا سنحاكم يوم ٢ ديسمبر

وانتم الذين جئتم به الى ساحة المحكمة لانحن ، فلننظر اذا فى أمر ذلك اليوم .

لقد مرت على فرنسا ، منذ عام ١٧٩٩ حوادث عدة ، طرد بسببها اربعة ملوك وتم خلالها انقلابان : ١٨ بروميير و ٢ ديسمبر .

ولقد طاوع احد انصار الامبراطورية قلمه على أن يكتب أن رجال١٨ بروميير و٢ ديسمبر لن يسمحوا بان تنتزع السلطة من أيديهم .

وقبل أن نتكلم عن يوم ٢ ديسمبر تعالوا ننظر معاً ما كان من امر١٨ بروميير .

ولنقرر أولا أنه لاوجه للمقارنة بين رجلى الانقلابين ، لقد كان الاول قائد جيش ايطالى ، وقائد حملة مصر . فلما اتم الانقلاب رأس القنصلية التى افاضت على فرنسا من المجد ما لا نزال نمرح فى أنظمته للآن ، ثم جاءت الأمبراطورية ، فاتمت معجزات لايكاد يصدقها العقل ، وكانت قدما الرجل المنتصر ، كما قال شاعرنا العظيم تطأ رءوس الملوك ، ورأينا ذلك الرجل الذى نبت من العدم ، يدعو الى فراشه سليلة ملوك النمسا فتلبى النداء ، ويزوج اخاه الأصغر بنت ملك آخر .

اليس يكفى هذا ليحظى يوم١٨ بروميير بالغفران ؟ انكم تتحدثون عن الاستفتاء العام ولكن ، كم من الملايين منحت القنصلية تأييدها مدى الحياة ، ثم ما كادت الامبراطورية تطلب لنفسها تلك الاصوات حتى اغدقتها عليها بغير حساب ؟

ولكن الجريمة لاتغتفر ابدا . وكبرى الجرائم هى يد الجندى تمتد الى قدس التمثيل الشعبى .

اسمعوا للتاريخ ، ذلك الاستاذ الأكبر ، اصغوا الى صوته انتم يامن تتحدثون عن غفران يوم ٢ ديسمبر .

فى سنة ١٧٩٩ طرد جنرال ١٨ بروميير ممثلى الشعب من دارهم ، فما كادت ستة عشر عاما تمضى ، اسمعتم ستة عشر عاما ، حتى طرد ممثلو الشعب جنرال ١٨ بروميير الذى كان قد اصبح امبراطور الفرنسيين ، أجل طردوه بتلك الكلمة التاريخية التى قالها لا فاييت الى لوسيين بونابارت : « قل لاخيك يسارع بارسال تنازله والا ارسلنا اليه قرار عزله » . . فلم تمض ساعة حتى كان التنازل بين يدى ممثلى الأمة . .

انظروا لعبر التاريخ : من الذى كان قد دافع بصوته الحماسى عن خيانة الجنرال بونابرت ؟ . . . رئيس مجلس الخمسماية ، أخوه لوسيين .

ومن الذى حمل تنازل نابليون إلى رئيس مجلس الأمة فى يونيو سنة ١٨١٥ ؟ ... أخوه لوسيين أيضا الذى كان قد أصبح أميرا من أمراء الأمبراطورية .

ايه يا عبر التاريخ ، ما أسرع ما ينساك الناس ! !

وليس هذا كل شىء ، فانتبهوا :

لقد أحيط ذلك الانقلاب بأكبر أكذوبة عرفها التاريخ . لقد طرد ، فى يوم ١٩ برومير ستون عضوا من أبرز أعضاء مجلس الخمسماية ، وكيف لا يطردوا وقد اتهمهم بونابرت ، فى خطابه للمجلس ، بأنه كاد يسقط ضحية خناجر أرينا Aréna وزملائه ؟ وجاءت الجريدة الرسمية تؤيد ذلك الخبر وتقول إن أولئك الأعضاء كانوا يخفون الخناجر فى ملابسهم ، وأن الجنرال بونابرت جرح فى وجهه ، وأنه لولا تطوع الحارس تومية Thomé وتلقيه الطعنة عن جنراله ، حتى اخترقت كمه ، لأودت الضربة بحياته .

وفى مساء ذلك اليوم احتفل القوم بانتصارهم على الدستور ، وكان الحارس تومية بطل الحفلة ، حظى من الرجال بالتصفيق ، ومن النساء بالقبلات ، واعطى له مع ذلك كله معاشا مدى الحياة قدره ستة آلاف من الفرنكات .

ولكن اسمعوا ماذا حدث بعد ذلك فأنها من ذكريات ١٨ برومير الجميلة . فلقد وصلنا الى عام ١٨١٨ ، وقد عثر وزير المالية بين اسماء مستحقى المعاشات على اسم تومية فمحاه . ساء ذلك التصرف تومية فكتب الى مجلس النواب يحتج وكان احتجاجه صارخا . اليس يحق له ذلك ؟ اليس هو الذى قد دفع عن حياة منقذ الوطن؟ (ومحدثو الانقلابات يتحدثون دائما عن انقاذ الوطن) ، كيف اذاً أيحرم من معاشه ؟

انى لأكاد أرى بعينى رأسى صديق الكبير ديبون وقد وقف فى مجلس النواب يقضى القضاء المبرم على تلك الاكذوبة المخترعة فأن احدا لم يهدد بونابارت بالخنجر ، ولا كان احد النواب يحمل خنجرا ، ولا حاول ان يعتدى على بونابارت . وحكاية تومية أكذوبة مفضوحة . اراه وهو يستشهد بالاخوين الكبيرين المحترمين لاميت ، وارى الشيوخ الثلاث الاطهار ، وقد وقفوا ومدوا أيديهم وأقسموا غير حانثين على صحة اقوال ديبون فانمحت تلك الاكذوبة الى غير رجعة .

لقد كانت خاتمة ١٨ برومير محزنة مخجلة . وانتم يامن تتحدثون عن الاغتفار

ليوم ٢ ديسمبر ، اذكروا ان صاحب يوم ١٨ برومير قد مات فى سانت هيلين .

ان التاريخ لايغتفر جريمة الاغتصاب فى شكل انقلاب ضد التمثيل الشعبى .

وتعالوا بنا الى يوم ٢ ديسمبر .

لقد وقف باروش وزيرالداخلية قبل ذلك الانقلاب يؤكد ويقسم ان رئيس الجمهورية الذى اقسم اليمين من فوق منبر البرلمان على احترام الدستور والجمهورية لن يدخل أى تعـــديل على الدستور الا بالوسائل التى اقرها الدستور نفسه وأنه سيدافع عن الدستور ويحميه من كل اعتداء ، وصفق له نواب الجمهورية طويلا .

كذلك وقف وزير الدولة روهيه فأكد ما قاله زميله .

ولكن تعالوا بنا إلى يوم ٢ ديسمبر .

ينقسم يومنا هذا إلى ثلاثة فصول : الفصل الأول وقد قام به رئيس الجمهورية . والفصل الثـانى وقد قامت به أغلبية المجلس ، والفصل الثالث وقد تولاه الأعضاء المخلصون للجمهورية .

فى مساء أول ديسمبر انصرفنا جميعا من المجلس مطمئنين آمنين ، فلم يكن فى الجو ما ينـذر بالعاصفة . ونمنا ليلتنا هادئين ، وإذا بشوارع باريس تغص فى الساعة السابعة صباحا باعلانات هذا نصها :

« باسم شعب فرنسا ؟

« يعلن رئيس الجمهورية

« ١ — يحل مجلس النواب

« ٢ — يلغى قانون ٣١ مايو ويعود حق الانتخاب العام .

« ٣ — يدعى شعب فرنسا للانتخاب ما بين ١٤ و٢١ ديسمبر

« ٤ — تعلن الأحكام العرفية فى حدود المنطقة الأولى العسكرية

« ٥ — يحل مجلس الدولة

« ٦ — على وزيرالداخلية تنفيذهذا القانون.

« قصر الايليزيه فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٥١

لويس نابليون بونابرت
بأمر رئيس الجمهورية
وزير الداخلية
دى مورنيه»

ولقد قام جميع الذين اشتركوا فى هذا الانقلاب بدورهم خير قيام .

ففيما بين الساعة الثانية والساعة السادسة صباحا كان عدد كبير من رجال المجلس قد انتزعوا من فراشهم وأخذوا إلى حيث لا يدرون . . وكنت أنا واحد منهم ؛ ويكفى أن أقول لكم ، وان أقول لزملائى الذين يصغون الىّ ، ولكم أنتم يارجال القضاء الذين تحترمون القانون ـ يكفى أن أقول إنهم جاءوا بى إلى هذه الدار سجينا ، لاأستطيع أن أطلب النجدة ، ولاأن يطلبها أحد لى . فاخروا ، فاخروا بذلك اليوم ، وهللوا ، هللوا لتلك الجريمة ، واتخذوها لكم مهدا !!!

أما اغلبية اعضاء المجلس الذين طردوا من دارهم ، فقد لجأوا الى دار اخرى واتخذوا القرار الآتى :

«قرر مجلس النواب سقوط لويس نابوليون بونابارت من رئاسة الجمهورية وانتقال السلطة التنفيذية ، بحكم الدستور ، الى المجلس »

كذلك اجتمعت المحكمة العليا ، بحكم الدستور ، وعينت المسيو رنوار المستشار بمكمة النقض والابرام نائبا عموميا لديها ، كلفته التحقيق ، وأجلت انعقادها للغد لتنظر فى أمر تلك المنشورات التى اعتبرتها مكونة لجريمة الخيانة العظمى وواقعة تحت نص المادة ٦٨ من الدستور .

قبل المسيو رنوار وظيفة النائب العام وذهب الى قصر الاليزيه يباشر المهمة الدستورية التى عهد له بها ولكن الدخول الى قصر الرئيس ، الذى كان سيصبح فيما بعد امبراطورا ، لم يكن بالأمر الهين .

اما بقية الأعضاء فقبض على من قبض عليه منهم وشتت الآخرون .

بقى الفصل الثالث ، وهو الذى تولاه النواب الجمهوريون حقا ، اصدقائى الشجعان

الذين حملوا المادة ٦٨ من الدستور بيمينهم ، وعلى اساسها اعتـــبروا أن رئيس الجمهورية قد سقط من مركزه وأصبح خائنا لوطنه .

لقد اجتمعوا فى الصباح بمكتبى ، واتفقوا على أن يجتمعوا فى الساعة الرابعة عند زميل لنا ، وذهبوا إلى حى سانت‌انتوان ، يحاولون ـ بغير جدوى ـ أن يحملوا الشعب على المقاومة . وكان بودان أحدهم ، ولما أجابه أحد أفراد الجمهور أنه لن يموت من أجل خمسته والعشرين فرنكا ، استمهله ليريه كيف يموت الرجل من أجل خمسة وعشرين‌فرنكا . وقد فعل وسقط شهيداً للقانون .

لنقف‌هنا ، فلست أود ان ابتعد عن هذا الموقف . اننا أمام موت هذا المواطن العظيم نتحنى اجلالا ، ونتيه فخراً بهذه الشجاعة على ما فيها من بساطة وجمال .

أين كان القانون يومذاك ؟

أتقبلون ، فى البلد الذى نبتت فيه الثورة الكبرى ، ان تقولوا إن‌الحق للقوة ؟

ان الدستور يقول : « كل قرار يتخذه رئيس الجمهورية بحل مجلس الأمة ، او تأجيله ، أو منعه من القيام بواجبه ، يعتبر خيانة عظمى . وان رئيس الجمهورية ، اذا أقدم على شيء من ذلك سقطت ولايته ، ووجب على أفراد الشعب ألا يدينوا له بالطاعة ، وانتقلت السلطة التنفيذية الى مجلس الأمـة واجتمع قضاة المحكمة العليا لمحاكمة الخائن من تلقاء أنفسهم وإلا كانوا خائنين »

وهاهو رئيس الجمهورية ، الذى‌أقسم اليمين أمام الله وأمام الناس ، على احترام الدستور ، يحنث فى يمينه ، ويحل مجلس الأمة ، وانتم تريدون ان‌تجعلوا الحق فى جانبه هو ؟

وأين تجدون ذلك الحق ؟ أتجدونه فى الحنث باليمين ، والعبث بالدستور ؟ أم تجدونه فى‌القوة المادية المسلحة ؟

لا لا . انها جريمة لن تستطيعوا أن تقروها فى حكمكم ! انكم‌ان فعلتم تكفرون بذلك الدين الجميل الذى تدينون به ، دين العدالة والقانون ! !

واذكروا أن بودان قد قتل فى يوم ٣ ديسمبر اى فى‌اليوم الذى ملأ فيه رجـل

اثنين ديسمبر شوارع باريس بجنوده ، وأعدها للقتال ، فقد كان يتوقع القتال . ولم يكن يدرى أيكون النصر له أم لسواه ؟

لقد كان الحق يومذاك كله بجانبنا نحن ، بجانب بودان ، بجانب التمثيل الشعبي المطرود من داره . . . أيها الشعب ، ايها الشعب ، لو أنك كنت قد لبيت دعوة ممثليك الذين قد انتقلت اليهم ، بحكم دستورك ، السلطة التنفيذية ؟؟

انك لتدرك ذلك ، يا حضرة الافوكاتو ، لذلك جئت هنا تقول إن استفتاء ٢٠ ديسمبر قد أقر انقلاب ٢ ديسمبر . وماذا يهم ؟ ان عشرين ديسمبر قد تلا يوم ٣ ديسمبر فألى يوم ٢٠ ديسمبر قد حمل رئيس الجمهورية السابق الجريمة بين جنبيه ، فانه لم يغتفر له ، على حد قولك ، إلا يوم ٢٠ ديسمبر .

ويوم ٢٠ ديسمبر ؟ لقد كنتم حتى ذلك اليوم تحدثون الشعب عن الجمهورية وتغشونه بسرابها . لقد منحكم الشعب اصواته يوم ٢٠ ديسمبر لأنكم وعدتموه ان تحتفظوا له بجمهوريته . فأين هى الجمهورية ؟ لقد عاد الشعب وغفر لكم ، مرة ثانية ، حين اقركم على اقامة ألامبراطورية .

لاأريد أن اتحدث عن اصوات الشعب ، كيف اخذت ، وكيف جمعت ، وكيف ساد الرعب النفوس وانتشر الفزع .

دعونا اذاً من الاغتفار ليوم ٢ ديسمبر .

لقد جئنا ، بعد سبعة عشر عاما ، نكرم ذكرى مقدسة فتريدون ان تتخذوا من تكريمنا جريمة ؟ نريد أن نقيم نصبا متواضعا على قبر الجمهورى العظيم الذى مات ضحية اخلاصه وواجبه . ستكون المقبرة متواضعة ، لا ابهة فيها ولا اسراف . الا تدعون لنا مقابرنا على الاقل ؟ ان لكم تماثيلكم التى لانحسدكم عليها ، تماثيلكم التى تنشرونها فى اربعة اركان الامبراطورية .

إنكم تغمرون رجالكم احياء بالمال والحياة والنفوذ ، وتقيمون لهم امواتا التماثيل من الصوان ومن البرونز . فليكن . . . كم من تلك التماثيل ضمنتم ان الاجيال القادمة ستبقى عليها ؟

أيها السادة .

نحن أبناء أمة عريقة فى المجد طموحة إلى العلا ، فلنتقبل امتنا بما فيها من الصفات وما فيها من العيوب . إن شعبنا يعمل كما يعمل الكوكب السيار نبتون (إله البحر) . إنه يخترق الكون كله فى ثلاث خطوات ، ثم يهوله ماقطع من بون شاسع فيقف حيران متردداً ، يعود ادراجه ينظر إلى ما فعل وكأنه يخشى ما فعل . ولكن ، يجب أن نكون مطمئنين دائما ، فان ثلاثة أيام تكفى شعبنا ليعوض ماخسر ويصعد إلى القمة . . . إن المستقبل دائماً له .

وختم الاستاذ امانويل اراجو Emmanuel Arago دفاعه عن بيرا بقوله :

ان الغرض من محاكمتنا هو وقف الاكتتاب لبودان . ذلك لأن اسم بودان معناه فى أنحاء العالم كلها القانون ، ولأن موت بودان معناه القانون المقتول ، القانون الذى قتل وسط مظاهر التهاليل والسرور .

اقرأوا كتاب تينو Ténot عن أيام ديسمبر واقرأوا فيه وصف يوم ٤ ديسمبر فى شوارع باريس ، ذلك الوصف الذى يقطع نياط القلوب على ما فيه من بساطة وبعد عن كل تكلف أو رغبة فى التأثير . وهو مع ذلك وصف لا يشفى غلة الذين يذكرون ، كما أذكر ، هجوم الخيل والمدافع ، وطلقات البنادق والقنابل ، وكيف كان الرصاص يخترق البيوت ، وكيف كان النساء والأولاد يقعون تحت سنابك الخيل ، كالرجال تماماً .

فاتر ذلك الوصف فى نظر عضو مجلس الامة الذى كان يمر بشارع البون نوفيل (الخبر السار) يحمل شارة المجلس على صدره فرأى بعينى رأسه كيف قتل رجلا ن لم يكن يعرفهما من قبل وكان كل جرمهما أنهما تقدما اليه ينصحانه بان يبتعد من ذلك المكان وكان كل الذى قالاه كلمات ثلاثة لم يسمعهما سواى : « ابتعد من هنا » .

اقرأوا ذلك الوصف ثم تناولوا بعد ذلك الجريدة الرسمية الصادرة فى ١٤ مارس سنة ١٨٦٥ ، واقرأوا فيها خطاب وزير الدولة روهيه ، على قبر الدوق دى مورنى الذى اقاموا له التماثيل على حين يعتبرون أن تذكرنا لبودان جريمة ، انه يقول : . . « وعهد الى المسيو دى مورنى بالتنفيذ . ولقد أدرك اهمية الخدمة الاجتماعية التى نيطت

به ، فقبلها فى نوع من التحمس والسرور ، واسراع جرىء على تحمل تلك المسئولية الخطيرة . ولكننا نعرف جميعا كيف نهض بالعبء وكيف أدى تلك المهمة الخطيرة فى كثير من الهدوء وضبط النفس »

لتقم الامبراطورية الثانية ماتشاء من التماثيل الصخرية والبرونزية ، فكم لها من ابطال ، ولكن لتتركنا نحن خدام القانون ، لتتركنا ندفن اموانتا بما هم أهل له من احترام .

وما كنت أحب أن يصروا — أو فليصروا فلست أعارض — على أن يطلبوا من المحكمة حكما يقضى بأن تكريم اسم بودان ، أى تكريم العهد والفضيلة والشجاعة هو ، فى نظرهم ، تحريض على كراهية الحكومة وازدرائها . .

وترافع جامبتا Gambetta عن ديليكلوز :

لقد كانت تتنازعنى أمس ، وأنا أصغى إلى النيابة العمومية وهى تشرح دعواها ، عوامل مختلفة كان من الصعب علىّ اخفاءها . ولقد قضيت ليلة الأمس أفكر فى تلك المرافعة ، وكان لى صباح اليوم شرف إعادة قراءتها . ولقد حاولت جهدى ، ولا أكاد أكون نجحت ، ان استرد هدوئى وقدرتى على الكلام .

ولكننى آليت ما بينى وبين نفسى أن لا أخون عقيدتى ، ولا القانون الذى أدين به ، وان أحتفظ برغم ذلك بالقصد فى التعبير وبالاسلوب الذى يليق بالقضايا الكبرى حتى لا أتعرض أثناء مرافعتى لأن أقاطع ، أو أن أحرم من اتمام الواجب الذى انتوى أن أتمه .

أقول ذلك وأنا راض قانع ، فقد حددت النيابة العمومية فى مرافعتها الميدان الذى اختارته للمناقشة .

إنى أشاطر النيابة العمومية رأيها فيما هو الموضوع المعروض عليكم للمناقشة ، وها أنا ، على غرارها ، أتولى مناقشة ذلك السؤال الذى يبدو لى أهم وأعظم سؤال يمكن أن يوجه إلى رجال مثلكم مهمتهم احترام العدالة وآخرين واجبهم ان يتولوا الدفاع عنها . ذلك السؤال هو :

هل من الممكن ، فى أمة من الأمم ، فى جماعة متمدنة ، أن تأتى فترة يجوز فيها

للقوة ، بدعوى مصلحة الدولة أو سلامتها ، ان تنتهك حرمة القانون ، وتلغى دستور البلاد ، وتعد المضحين أرواحهم فى سبيله من المجرمين وتعاملهم معاملة المجرمين ؟

سيكون ذلك موضوع مرافعتى ، فأنتم تدركون اننى لن أضيع وقتى فى تلك التفاصيل الصغيرة للقضية ولن أناقش تلك المجموعة الحقيرة من شهادات رجالكم . لقد قرأت تقارير رجالكم ، وبالرغم من حداثة عهدى فان لى خبرة بتقارير رجال البوليس . فلما قرأت ملف القضية ، وقرأت التقارير ، وقارنت بعض الأقوال بعضها الآخر تملكنى شعور أسى وأسف للحكومة القائمة . ترى هل فقد البوليس اطمئنانه ومقدرته على الاختراع والخيال ؟ أكل ما استطاعوا أن يجدوه أن رجالا اجتمعوا حول مقبرة ، البعض يصغى والبعض الآخر يلقى خطبا مزعومة ، لم يستطيعوا أن يقدموا عنها بيانا ، وأقوالا منسوبة إلى مجهولين ؟ انهم يقولون إن خطبا ثورية القيت ، فهل يعرضون عليكم تلك الخطب ؟ طبعا لا . كل ما هنالك إن البوليس يقول ذاك ويؤكده فما السبيل للتأكد من صحته ؟ اهذا هو كل ما فى جعبتكم من أدلة ؟

ليس المهم فى هـذه القضية هو قانون ١٨٥٨ ، بل المهم ، كما قيل لكم ، هو شارل ديليكلوز . شخصية شارل ديليكلوز هى السبب الحقيق لهذه المحاكمة ، والباعث الوحيد لها . هذا هو السر الذى يخفونه . اما التدبيرات ! اما المؤامرات ! فليست من طبع رجال من أمثال ديليكلوز وكانتن وبيرا وشالامل لاكور . ليس هؤلاء الرجال فى حاجة لاتفاق سابق ليذكروا موتاهم ويكرموهم . ان لهم ستة عشر عاما وهم يعدون تلك الذكرى وذلك التكريم دين فى عنقهم يؤدون فرائضه فى كل يوم وفى كل ساعة ، ويحسون بألم الذكرى التى ظلوا مخلصين لها وسيبقون مخلصين لأصدقائهم الذين سقطوا فى يوم عصيب . ان أمثال هؤلاء الرجال ليسوا فى حاجة لاتفاق سابق ليذكروا الواجب وليذكروا التاريخ .

ماهذا ؟ أما يكفيكم أنكم طردتم الجمهوريين من الجمهورية ، أتريدون ان تطردوهم من الطبيعة الانسانية أيضا ؟ الواقع انكم تعرفون عواطف هؤلاء الرجال ، وتعرفون أن أحزانهم ليست أحزان الأصدقاء فحسب ، بل هى أحزان الوطنيين أيضا ، وأنتم

تخشون ان يعمل المثل الذى يقدمونه ، وهم الذين لم يهدأ لهم جنب ، ولم ينم لهم ضمير على ايقاظ ضمائر الآخرين .

خشيتم ذلك فعولتم على منع إعادة عرض تلك الأشباح ، وعلى القضاء على ذلك الاستعراض للذكريات المدفونة . لذلك رفعتم هذه الدعوى على أشخاص عرفوا بأنهم قد عاشوا وجاهدوا فى خدمة مبادىء ثابتة ، والدفاع تحت لواء واحد .

إن لديليكلوز ، كما قلتم ، صحيفة سوابق طويلة . تلك الصحيفة هى عندى صحيفة الفخار والشرف . فلا أدل على متانة عقيدته واخلاصه لرأيه من تلك القائمة الطويلة من الأحكام السياسية التى احتملها . لقد بدأ ديليكلوز منذ عام ١٨٣٤ يعبر عن أخلاصه لصالح الشعب ، واستمر على ذلك الاخلاص لا يحيـــد عنه ، يصاب ، ويجرح ولكنه لا يضعف أبداً .

ولقد جئتم تلومونه لأنه ، فى عهد الحكومات جميعها ، حتى الحكومات الجمهورية ، قد حارب الرجعيين ونسيتم انكم بذلك تحكمون له ببعد النظر والاخلاص . . . لقد شهدتم له بأنه ، منذ ١٨٣٤ يجاهد لنفس المبادىء ويطالب باستكمال الثورة الفرنسية لكيما يجنى المواطنون جميعا ثمارها .

ومنذ بدأ ديليكلوز جهاده وهو يصطدم بمعارضة الملكيات له ، معارضة لم تترك له هدنة . منذ ذلك الوقت وفكرة الثورة الكاملة تدفعه ، والتحرير الاجتماعى والسياسى مطمعه . ويعلم الله انه لم يكن مدفوعا ، فى ذلك الطريق ، طريق الحقيقة والجهاد ، بأى دافع شخصى .

هذا رجل ، بل هذا هو الرجل .

وهذا الرجل ، هذا الصديق قد أنشأ جريدة اسماها النهضة La Réveil ، فجاؤا يقولون لكم إن لهذا الاسم مغزى ، وإنه يشير الى برنامج ومرمى . اجل هذا صحيح ، ولكنهم يخطئون حين يطلبون اليكم ان تعتبروا ذلك الاسم وحده ركنا من اركان التحريض .

لقد عاد ديليكلوز الى فرنسا بعد صدور العفو العام ، ولكنه عاد ليستمر فى الجهاد الذى افنى حياته فيه ، عاد جنديا مخلصا لمبدأه ، وأخذ يبحث عما اذا

لم يكن ميسورا ان يذكر الجمهور بما كان من امر حزبه ..

هنا تجدون محور القضية الصحيح .. هذا هو ركن الزاوية . أيوجد فى مجموعة الاكاذيب التاريخية حجة ، أوشبه حجة تبيح الحنث باليمين وتغطية الحانثين؟ هذاهو لب القضية .

فهل سبق ان عرضت مثل هذه القضية ، فى أى عصر من عصور الانسان ؟ .. لا لم يسبق . ارجعوا بذاكرتكم الى أيام أثينا أو عصور روما ، وابحثوا فلعلكم تجدون قضية كهذه القضية المعروضة عليكم ؟ أما أنا فأننى اؤكد لكم ، بكل مافى من قوة وعزم ، اننى فتشت فى ذكرياتى ، وسألت التاريخ وقلبت صفحاته ، فلم أجدمثل هذا الصراع بينالقانون والاستبداد ، بين الحق والقوة ، أجل لم يسبق لهما أن تصارعا علناً كما يتصارعان الآن .

ولست أدرى ان كنت واهما ولكن يبدو لى أن أخر مكان يجوز فيه ان يدافع عن تلك النظريات ، وان تمجد امثال تلك الانقلابات ، هو ساحة القاضى. فنى هذه الساحةالمقدسة لا يجوزلغير القانون ان يتكلم ، وان يكون كلامه مسموعا. القانون وحده هو الذى يجب أن يكون عقيدة القاضى ومصلحته التى يسعى اليها . إذ بغير القانون لا شىء يخلد ولا شىء يحترم .

اذا أهملنا القانون ، انهاركل بناء ، وعمت العالم الفوضى ، بما تجره وراءها من جبن وخور واضطراب . ولست ادرى كيف يمكن ، فى هيكل العدالة المقدسالذى نحن فيه ، ان يكون كلامى هذا محلا لأى اعتراض ؟

تذكروا ماذا كان يوم ٢ ديسمبر وماذا حدث فيه . لقد تولى المسيو تينو فى كتابه شرح وقائع ذلك اليوم بما حوته من مخازى . ولابد انكم قرأتم ذلك الوصف وما حواه من وقائع مؤلمة ولمستم ما فى ذلك اليوم من آلام وماسال فيه من دموع ودماء . ولكن ذلك لايكفى فلا بد أن تلسوا باليد ، وأن تضعوا أصابعكم على التدبير وكيف أحكم ، وعلى النتائج الوخيمة التى جرها على فرنسا ، وعلى الضمائر كيف أكبتت وعلى النفوس كيف أفسدت . هنا مسئوليتكم الصحيحة . هنا تستطيعون أن تقدروا لماذا انتم مطالبون بحمايتنا حين نكرم الذين ماتوا فى حومة الدفاع عن القانون ، وعن الدستور ، وقد وقعا كلاهما فريسة للمفترسين .

أجل . لقد اجتمع فى يوم ٢ ديسمبر حول شخصية طمعت فى الملك وتطاولت الى السلطان ، اجتمع حول تلك الشخصيــــة رجال لم تكن فرنسا تعرفهم ، ولا كانت تقدرهم ، رجال خلوا من كل كفاية أو مقدرة أو جاه أو نفوذ ، رجال من أولئك النفر الذين هم فى كل الازمنة أعوان لـكل انقلاب يستند الى القوة ، من أولئك النفر الذين يصدق فيهم وصف قيصر لاعوانه « مجموعة من الرجال اثقلت الجرائم والديون كواهلهم »

أمثال أولئك النفر هم الذين يتقدمون دائما لهدم الانظمـة الثابتة والقوانين المحترمة ، ويصمون آذانهم لنصائح المفـكرين والمستشهدين من امثـال سقراط وشيشيرون وكاتون وغيرهم لذين يحتجون باسم الدين المهدور ، والأخـــلاق المجروحة والقانون وقد داسته قدم الجندى الغليظة .

قد يكون ذلك فى كل مكان ، إلا فى هذا المـكان . اننا حين نتقدم اليكم ايها القضاة ، ونعرض عليكم هذه الامور ، فانتم ملزمون بمساعدتنا وحمايتنا . ان أولئك القوم يدعون أنهم انتشلوا فرنسا وأنها على يديهم نجت . فلننظر دعواهم لنر أصدق هى أم رياء ؟ هناك ميزان عادل لمقياس ذلك . كلنا يعرف أن الوطن حين يجتاز محنة كبرى تزلزل اركانه وتهز بنيانه ، يتقدم كل ما يضمه الوطن من كفاية وفضيلة وعزم لنجدته . وها أنا استعرض رجال يوم ٢ ديسمبر فلا أجد بينهم من أهلته كفاءته أو فضيلته لتلك المهمة العظمى ، على حين أجد فى الجانب الآخر بين المجاهدين المخلصين رجالا من امثـال ميشـيل دى بورج وشاراس الذين اختطفهم الموت ، ولدرو وغيرهم وغيرهم كشيخنا الـكبير بريبه الذى يعالج الآن سكرات الموت والذى كتب لنا بالامس فقط خطابا كله نبل وعظمة ، يدل بذاته على أن الاحزاب كلها تتضامن فى المطالبة باحترام الاخلاق .

فى أى الجانبين كان كافيناك ولامور سيير وشانجرينييه ولفلو وبيدو وكل قواد جيشنا البواسل الاشراف ؟

واين كان تيير Thiers ودى ريموزا الممثلان المحترمان للملـكية ؟ اين كانا ؟ فى مازاوفانسين حيث سجن جميع الذين كانوا يدافعون عن القانون . هل هكذا تنجى فرنسا ؟

اتظنون انه يجوز لكائن من كان بعد ذلك ان يقول إنه نجى فرنسا لانه وضع اليد على الوطن ؟

اين كان النبوغ وأين كانت الاخلاق وأين كانت الفضيلة ؟ لقد سقط كل شيء تحت اقدام الجريمة .

رئيس المحكمة — انى الفت نظرك ياستاذ جامبتا الى انك لاتحافظ على وعدك الذى وعدته عند بدء مرافعتك بان لاتدع الحماس يجتاحك .

لقد كان واجبي ان اقاطعك حين قلت إن آخر مكان يصح فيه الدفاع عن هذه النظريات هو المحكمة . استمر ولكن باعتدال .

جامبتا — سوف استمر ياحضرة الرئيس وساجتهد فى الاحتفاظ بهدوئى . ولكن المحكمة تدرك ان فى القضية من التأثيرات مايصعب معه ان يحتفظ المحامى بالهدوء والاعتدال الذى اعتادته جلساتكم . . . ولقد أدركتم انه من المستحيل ان اتقدم اليكم بالتعابير القانونية الفاترة لاحدثكم عن هذه المصيبة التى تجل عن الوصف فشكرا .

واضح اذاً أنهم لم ينجوا الهيئة الاجتماعية . لقد هاجموا الوطن ، وداسوا حريته واستعانوا ليتحكموا بكل وسائل الاتصال التى اخترعها العلم ، ثم اتم الارهاب والخوف ما بقى بعد ذلك . لقد غشوا باريس بالأقاليم ، وغشوا الأقاليم بباريس . استعملوا البخار والتلغراف اداة للحكم فابلغوا الأقاليم ان باريس قد خضعت . خضعت ؟ لقد كانت تذبح . خضعت ؟ لقد كانت الانفس تحصد بالرصاص حصدا . وانا الذى اتحدث اليكم اعرف اصدقاء لى قتلوا وهم خارجون من كلية الحقوق ، وكانوا عزلا . . لقد كان الذنب ذنبهم فقد جاءوا يدرسون القانون فى بلد كان ذلك مدى احترامه للقانون .

وهكذا انتشر الارهاب فامتد من باريس إلى الأقاليم ، وساعد النفى بغير محاكمة على استمراره . . . كان لا بد لى من ذكر ذلك ، ما دمتم قد أردتم أن تعيدوا ذكريات التاريخ .

تقول النيابة العمومية فى مرافعتها إنها لا تفرق بين يوم ٢ ديسمبر ويوم ٢٠ ديسمبر ، بل هى تعتنقهما وتفخر بهما .

أيها السادة ، هل من الممكن القول بان يوم ٢ ديسمبر كان وليد الارادة القومية ؟ أيجوز أن تكون ارادة الأمة قـــد لجأت للقوة والعنف لتهدم العدل والقانون . . . لتهدم الشعب نفسه ؟ ان العقل ليأبى أن يصدق هذا !

. . . بقيت كلمة واحدة فيها القضاء المبرم على خصومنا . اسمعوا ، لقد مضى سبعة عشر عاما عليكم وأنتم الحكام المطلقون لهذا البلد ، كما تقولون . لا أريد أن أسألكم عما فعلتم بثروته ، ودماء أبنائه ، وشرفه وفخاره !! ولا أسألكم عن نفوذه فى العالم وقد خذل ، ولا أطالبكم بثمرات صناعاته وقد كسدت ، ولا أطلب منكم تبرير الفضائح المالية التى زكمت رائحتها الأنوف . . لا أسألكم من ذلك شيئا . . انما الذى يقضى عليكم ، لأن فيه الدليل على ماتحسون من وخز ضمائركم ، هو أنكم حتى اليوم لم تجرءوا أن تتخذوا من يوم ٢ ديسمبر عيدا قوميا .

كل الأنظمة التى سبقتكم قد اتخذت من يوم ظهورها عيدا قوميا . . فقد احتفلوا بيوم ١٤ يوليو ، وباليوم العاشر من أغسطس ، وبأيام يوليو سنة ١٨٣٠ وباليوم الرابع والعشرين من فبراير . . هما يومان فقط لم يحتفل بهما أبدا : ١٨ بروميرو ٢ ديسمبر . . لم ذلك ؟ لأنكم تعلمون انكم لو فعلتم لاصطدمتم بالضمير العام . ان هذا اليوم الذى لم ترتضوه تاريخا لكم ، نحن نطالبه ، نأخذه لنا وسنحتفل به دائما . سنتخذه فى كل عام ذكرى لأمواتنا إلى أن يجىء اليوم الذى يسترد الشعب فيه سيادته ، ويلزمكم بالتكفير عما جنته أيديكم ، يلزمكم باسم الحرية ، وباسم المساواة ، وباسم الأخوة .

الأفوكاتو العمومى - (يهز كتفيه)

جامبتا - آه . أنت تهز كتفيك . .

الافوكاتو العمومى - هذه ليست مرافعة

جامبتا - إذاً فلتعلم انه سيان عندى احتقارك وتهديدك . لقد قلت فى ختام مرافعتك أمس انك ستتخذ اللازم . ما هذا ؟ أتجرأ أنت ، وأنت ممثل النيابة العمومية وأنت القاضى ، وأنت رجل القانون ، ان تقول إنك ستتخذ اللازم ؟ أليس هذا هو

التهديد بعينه ؟ إذاً فاسمعها منى وهى آخر كلمة أقولها : إن فى مقدوركم ان تصيبونا ولكنكم لن تستطيعوا أن تلوثوا سمعتنا ، أو تخضعونا .

ولقد حضر لاشو Lachaud المحامى الفرنسى العظيم ، واحد كبار أنصار الامبراطورية تلك المرافعة فعاد إلى منزله غاضبا ، فقدسمع الامبراطورية تهان وكان يحبها والامبراطور يعرض به وكان صديقا شخصيا له ، وقال لابنه : « لا بد ان يكون رئيس المحكمة قد أصيب بالصمم ليترك مثل هذا الكلام يقال ..» ولكنه عاد فابتسم ، شأن كل فنان يتذوق الجمال ولو كان ضد مصلحته .. وقال : «ولكنها كانت فى الواقع مرافعة بديعة ».

ثم ترافع الأستاذ لورييه Laurier عن شالا مل لا كور :

انى ، بعد هذه الأقوال الحماسية البديعة التى سمعناها من زميل هو لى بمثابة الأخ ، أقول إننى كنت أود أن أبقى وسط اعجابى واعتزازى ، غير أنه لابد لى مع ذلك من أن اتكلم . سأتكلم إذاً لأن عندى أشياء ضرورية ومفيدة فى موضوعنا .

لقد دعانا حضرة الأفوكاتو العمومى أمس ، بمنطق سليم ، وشجاعة لا ألومه عليها لأننى أطلب لنفسى مثلها ، دعانا لأن نتتبع خطواته فنقول كل مايجب أن يقال متجنبين الألفاظ الضخمة ، والتعبيرات الجوفاء . ولست أريد غير ذلك ، فاننى بطبعى أنفر مما يسمونه الألفاظ ، فانا أعرف من أى معدن هى ، وكيف تصنع .

لنهاجم الاتهام إذاً فى صميمه . لقد رضيت النيابة العمومية أن توصل ما بين السبب والنتيجة ، وأن تربط ما بين يوم ٢ ديسمبر والنظام الذى بنى على أساسه . فليكن ! لقد قبلتم ذلك اليوم الجميل أباً للنظام الامبراطورى ، وخيراً فعلتم . فتلك هى الطريقة المثلى لعرض الموضوع على حقيقته . لقد تولى جامبتا شرح الموضوع باسم الآباء ، باسم ديليكلوز ، وسأتولى من ناحيتى شرح وجهة نظر الأبناء . فاسمحوا لى أولاً أن اقدم لكم الشخص الذى يوجهون إليه اتهامهم .

يبلغ شالامل لاكور الأربعين سنة . وترون من ذلك ماذا كانت سنه فى يوم ٢ ديسمبر سنة ١٨٥١ .. تخرج من المدرسة التى كانت تمثل فى ذلك الوقت أرقى أنواع الثقافات والأخلاق والعلوم ، اعنى مدرسة النورمال . تخرج نابها من

بين خريجيها النابهين ، فقد كان أول قسم الفلسفة فى عام الشؤم عام ١٨٥٠ ، وأنا أدعوه كذلك لأنه سبق عام ١٨٥١ الذى لاأسميه . . .

وجاء يوم ٢ ديسمبر ورأى شالامل أن أولئك الموكلين بالدفاع عن القانون يهاجمونه فلم يسعه ، وهو أستاذ الفلسفة ، الا ان يوفق بين تعاليمه والطريقة المثلى التى التى يدعو اليها ، وبين تصرفه .

سعى لخلق معارضة فى بيئته لذلك العمل الأجرامى ولكنه هزم واحتمل الهزيمة نبيلا . عاد الى باريس وابحاثه وكتبه ولكن البوليس أرسل اليه رجلا قاده الى غيابة السجن حيث ظل ثلاثة أشهر يقاسى البعد عن أصدقائه وعن والدته . . ثلاثة أشهر لم يطلب خلالها أمام قاض أو محقق ولا وجهت إليه تهمة . . لقدكان مشطوباً من فوق سطح البسيطة .

وبعد انقضاء ثلاثة اشهرفتحوا له باب السجن وقالوا له : « انت حر . . . فى ان ترحل عن البلاد » . لقد خرج من السجن ليلتى المنفى . اما المحاكمة ، اما التحقيق فلا ، ثم لا .

هذا هو الرجل الذى سيكون لكم شرف محاكمته . كيف كان تصرفه فى المنفى ؟ اذهبوا الى بلجيكا ، وإلى المانيا ، والى سويسرا ، واسألوا فى تلك البلاد عن شالامل لاكور . ان تقديركم لهذا الرجل ، واحترامكم له سوف يزدادان . ان جميع اصحاب الفكر فى تلك البلاد يعرفون شالامل لاكور ولا يلفظون اسمه إلا بكل احترام واجلال . لقد ترك ، حيثما مر ، سمعة الرجل النابه ، المثقف ، الواسع الاطلاع ، اللطيف المعشر ، سمعة فيلسوف يشرف البيئة الفرنسية ويعلى مكانتها .

هذا هو مدى الاحترام الذى يلقاه شالامل لاكور فى خارج بلاده ، ذلك الرجل الفذ الذى حصده يوم ٢ ديسمبر فيما حصد وحرم منه ومن نبوغه الوطن . إنه ، لحسن الحظ لايزال شابا ، ولكن الآلام والمنفى قد شيبته ، وشيبه على الاخص ، رؤيته لانتصارمالم يكن يود أن ينتصر .

منذ ستة اشهر تقريبا ، بل أقل ، رأى جماعة من الرجال الاحرار الاشراف ، ان قانونا جديدا قد صدر يبيح لهم ان ينشروا جريدة من غير ان يلتمسوا تصريحا ،

فاجتمعوا وأصدروا المجلة السياسية . انهم ، جميعهم ، متحدون قلبا وفكرا ، متضامنون مبدأ وألما وأملا ، وكلهم يعتبرون أنفسهم مسئولين بالتضامن مع شالامل لاكور فى محاكمته . والواقف أمامكم أحد أفراد هذه الجماعة ويرى أن من حقه ان يقول لكم إنهم اذا كانوا قد اختاروا المسيو شالامل لاكور رئيساً لهم ، فلانهم وجدوه أشجعهم وأكثرهم جهادا واحتمالا .

والآن وقد عرفتم صديقنا فلنشرح لكم عملنا .

اذا كانت المجلة السياسية قد وصلت فى أقصر وقت لأن يصبح لها نفوذ كبير فى الرأى العام الديموقراطى ، وأنا أبيح لنفسى ان أقول ذلك لأننى أحد محررى المجلة المتواضعون ، فمرجع ذلك بطبيعة الحال ، الى مبدأها ، وإلى صلابة المتولى ادارتها. ولكن نجاحها يرجع أيضا ، وبصفة خاصة ، وهو ما ألفت اليه نظر الأفوكاتو العمومى فى صراحة وإخلاص ، ونظر كل من يهمهم أن يعرفوا من أمرنا ما نخفى ، اقول إن نجاحها يرجع إلى أنها مجلة الشباب .

الشباب الجاد المفكر المتحد ، المجتمع على عمل واحد ، أما كبيرنا شالامل لاكور فقد بلغ الأربعين عاما ، واما الباقون فيتراوح عمرهم بين الخامسة والثلاثين والثامنة والثلاثين . وأظن أنه من المفيد ، أن يلتقى المرء برجال فى هذا السن ، لايزالون شبانا وإن لم يعودوا صغارا ، حين يجدهم مسلحين كما نحن مسلحون ، أذكياء كما نحن أذكياء ، مصممين كما نحن مصممون ، مستعدين للعمل كما نحن مستعدون ، أقول إنه من المفيد أن يعرف الجميع مَنْ نحن ، وما نحن : ذلك لأننا قوة فى أشد ما تكون القوة سلامة وخطراً .

إننا الشباب الذى لم يعرف الجمهورية ولم يشترك فى استفتاء ٢٠ ديسمبر ، شباب الأمس الذى أصبح اليوم رجولة وعدلا ، والذى يريد أن يُحسب حسابه فى الغد القريب أو البعيد . ويزيد قوتنا خطورة ، ما أحب أن ألفت اليه نظركم فى صراحة . وان كان فى ذلك تعريض بنا لضرباتكم ، أقول يزيد قوتنا خطورة إننا لسنا متعصبين ولا هائجين . دونكم ما نكتب فافحصوه فلن تجدوا فيه سطراً واحداً نبا عن القانون أو الشرف أو الكرامة .

إن فى ذلك لخطر عظيم ، ومغزى هام أحب أن أشرحه لكم :

لقد وقف لسان الامبراطور المسيو روهيه يخطب فوق المنبر فقال فى حماس مصطنع لايشبه فى شيء حماس جامبتا قال: إن أربعة ملايين ناخبا جديداً قد وجدوا ومعنى ذلك ان اربعة ملايين ناخبا قد انقرضوا ، وهو يهتم بأمر هؤلاء الناخبين الجدد . هذه الأربعة الملايين ، هذه الشبيبة التى يطلبون رأيها ، ها هى أمامكم ، فى حزمها وعزمها ، أتسمعون ؟ أنها هنا يمثلها رجال متعلمون : مثقفون ، أشراف ، جادون شجعان ، لن يتقهقروا .

رئيس المحكمة ـ انى امنعك من المرافعة ياأستاذ لوريه . إن القضية المعروضة علينا ليست قضية مرفوعة على الامبراطورية . تناول الرجال والاعمال فى سنة ١٨٥٠ واحكم عليهم من وجهة نظر قضيتك ولكن لاتخلق قضية اخرى ، فلسنا فى حاجة لسماع هذه الاحاديث عن الشبيبة ، وأرائها واطماعها . انك تعرف التهمة ياأستاذ لوريه وانى ادعوك للبقاء فى حدودها الضيقة .

الأستاذ لوريه ـ ياحضرة الرئيس ، ان لى خبرة طويلة بفن الكلام . وانا اعرف تماما ما اريد ان اقول وما يجب ان اقول ، وفى يقينى اننى لم اتخط حدود قضيتى ، حين توليت الرد على أراء تعرض لها بالأمس حضرة الافوكاتو الامبراطورى ، بل انا لا أزال دون حدودها .

ويعرف حضرة الرئيس اننى لو اختصرت القضية الى الحد الذى عينه لى لما اجبت على شيء ولكنت وحضرة الافوكاتو الامبراطورى ، كمتبارزين يسحب كل منا سيفه ، ثم يدير للآخر ظهره ، ولا اظن اننا نستطيع بمثل ذلك ان نلتقى . وانا أحب ان التقى بحضرة الافوكاتو الامبراطورى ، وما قبلت المناقشة ، فى الوضع الذى اختاره الا من اجل ذلك . اما وقد وضع هو السؤال ووجهه ، فمن حقى ان احتفظ به واناقشه . اذ لايجوز فى قضية كهذه ، مالم يضيق الخناق على حرية الدفاع ، ان يحال بينى وبين تتبع مناقشة النيابة العمومية ، ولا اقول سبقها .

رئيس المحكمة ـ استمر ، ياأستاذ ، ولكن باعتدال .

الاستاذ لوريه ـ تعرف المحكمة عنى أننى لست متطرفا ، ولا انا ممن يلقون القول على عواهنه . ويبدو لى أن ماقلته مفيد من ناحية تحليل عناصر القضية وأحوالها . أريد أن أعرفكم بالاشخاص الذين تحاكمونهم ، لالتفت بعد ذلك الى النيابة العمومية

وأقول لها : قولى لى من هم الذين تحاكمينهم ، وأنا أقول لك من أنت . فانكم ، بمجرد أن تعرفوا من نحن ، تستطيعون أن تحكموا على الذين يتهموننا .

لنعد اذا الى فكرتنا الأولى . لقد اردت أن اشرح لكم ماهى « المجلة السياسية » وماذا تفعل . ولست ادرى أن كان حضرة الافوكاتو الامبراطورى يضايقه أن يرانى اتكلم بهذه الصراحة ، ولكننى على كل حال لاأظنه يستاء اذ يرانى أطلعه على أسرار لم يكن يعرفها وأظنه يقدر الى اننى ، فى مرافعة كهذه ، لا أهتم باللفظ بقدر ما اهتم بالفكرة .

اذا كان هناك اذاً مايدعو للدهشة فهو ان نرى جماعة من الشبان ، قد بلغوا حدود الرجولة اوتخطوها ، ليس فيهم الخامل أو الكسول ، كلهم أوجلهم من النبوغ بمكان ، أكثرهم لم يدخل الحياة السياسية عام ١٨٥١ ولم يشترك فيها ، وهم مع ذلك وبالرغم مما هو واضح من أن مصلحتهم كانت تقضى عليهم باختيار طريق غير الذى اختاروه ، يسعون للتمسك بمبادىء سامية ، مخلصين ، مجاهدين ، مقتنعين بانه لامستقبل للوطن ، الا بالحياة الديمقراطية الحقة ، لاالديمقراطية الزائفة الخاضعة لفرد واحد .

يكفى ، لكى نجمع على هذه السياسة الواحدة أن يتعرف بعضنا الى البعض الآخر ، لذلك سعى الساعون واجتهدوا أن يفرقوا بيننا وأن يخلقوا الخصومة والاحقاد .

إن التهمة الوحيدة التى يوجهونها إلى « المجلة السياسية » التهمة الوحيدة التى لم يسبقها شىء ولم يتبعها شىء ، هى الدعوة الى الاكتتاب لاقامة نصب للشهيد بودان الذى مات من أجل الحرية ومن أجل الوطن !!

إننى سأضع السؤال ، ولن أناقشه ، بل أترك لكم انتم مهمة الرد عليه . لقد مات بودان من أجل القانون ، فلا تتوهموا أننا نقنع بالاحتفال بذكرى موت بودان بل أن ذاكرتنا أطول مدى ، وضمائرنا تتطلع إلى اعلا ، اننا نحتفل قبل كل شىء ، وسنظل نحتفل ، وسط حدادنا ، بالجمهورية . اسمعتم ؟ الجمهوريه العظيمة التى قتلت فى ذلك اليوم فى اشخاص ممثليها . هذا هو عيدنا ، هذا هو مصدر غضبنا ، ومصدر ألمنا .

لقد قالت لكم النيابة العمومية : يجب أن توصلوا بين يوم ٢ ديسمبر والامبراطورية . أجل ، صلوا بينهما ، صلوا بينهما وسنظل فى كل يوم وفى كل ساعة نلومكم ونحملكم مسئولية ذلك اليوم ، وسط مظاهر هنائكم ، وفى فترات نومكم ، سوف تؤنبكم ضمائركم ولتعلموا أن هناك لطخة لاشيء يمحوها ، لطخة تذكرنى بذلك المنظر البديع الذى وصفه شكسبير حين تتقدم ليدى ماكبث الى وسط المسرح ، بعد ارتكابها للجريمة ، وتنظر الى يدها وتصرخ ! « هذه اليد ، هذه اليد الصغيرة ، تمر مياه البحر فلا تغسل الدم منها » . وأنا أقول لكم بدورى إن مياه البحر تمر كلها على يوم ٢ ديسمبر فلا تكفى لتطهيره .

ولكن النيابة العمومية جاءت بنظرية اقرار الاستفتاء العام . وأنا لا أريد أن يظن أن توجيه السؤال فى هذا الموضع محرج لنا ، وأننا لن نجد له ردا . أنا أعرف كل ما يمكن أن يقال عن نظرية الاقرار هذه ، ولو أنه كان من الممكن أن تستفتى البلاد وهى حرة وقد أزيلت من طريقها العقبات والقيود ، لقبلت ذلك الاستفتاء راضيا . ولكن لاتنسوا ، وفى هذا ردى على النيابة العمومية ، أن الحرية لم يكن لها وجود فى يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٥١ . لقد كانت فرنسا سجينة ، وكان النفى يعمل عمله . فهناك اذاً عيب جوهرى فيما تسمونه اقرار الاستفتاء العام .

لقد انتهيت ولكننى لا أريد أن أترك هذا الموقف قبل أن أرد على كلمة أخيرة قالتها النيابة .

لقد هال النيابة العمومية أن ترى تبلبل الافكار . اذ الواقع أن هناك تيارا يلمحه أقل الناس ادراكا ، تيارا يسعى نحو الحرية ويطلبها وهذا أمر عجيب بعد ستة عشر عاما من الضغط والصمت .

لقد حسبوا أن شعب فرنسا قد مات ، فاذا به يرفع الرأس ويفيض حياة . اذ يجب أن لايغيب عن بالكم أن فرنسا العصرية هى وليدة تلك الحركة الحية التى لن يعتورها فناء والتى اسمها الثورة . يجب أن لاننسى أن للحرية سبلا غير معروفة وسراديب سرية ، فاذا ضغطت القوة عليها من الخارج سرت الحرية فى الداخل ، ومازالت تسير حتى يجيء يوم لم يكن أحد يتوقعه ، وحين يظن أن كل شيء قد فقد فاذا بالنائم يستيقظ !!!

ولكن أين التدبير ، أو شبه التدبير في هذا ؟ أفي هذا مايبيح للنيابة العمومية أن تقذف بتلك الاقوال الخطيرة التي هي اليق برجل الأمر الواقع لا برجل من رجال القانون «سنتخذ اللازم» ؟ . . . لا . ليس في حالة الرأي العام مايبيح للنيابة العمومية أن تقول ماقالته ، ولكنني أريد أن أكون صريحا مع النيابة العمومية الى أقصى حدود الصراحة فاقول لها : أجل إنها أمام تدبير وأمام جمعية سرية . أما التدبير فلا تجدي فيه السيوف ولا المدافع ، إنه تدبير الرأي العام . وأما الجمعية السرية فهي جمعية سرية من نوع خاص اسمها الضمير العام . ان كان هذا ماتريدون منعه فابشروا بالفشل ، بالفشل المحقق . .

إن النيابة العمومية لاتطلب منكم حكما قضائيا ، فالحكم يحتاج لأدلة قضائية لاوجود لها امامكم ، ولكنها تطلب منكم انقلابا قضائيا . إن الانقلابات المسلحة لاتحدث كل يوم وقل ان تجدوا في حياة رجل واحدا كثر من انقلاب واحد . لقد قنع نابليون الأول بانقلاب واحد ، فلم تكد تمضي خمسة عشر عاما على ذلك الانقلاب حتى وافته خاتمته المحزنة قبل ان يذهب الى سانت هيلين . صدقوني لن يحدث انقلاب آخر في عهد نابليون الثالث . ان يوم ٢ ديسمبر يكفيه كما كفي يوم ١٨ بروميز نابليون الأول . لقد اعتدى رئيس الجمهورية في سنة ١٨٥١ على الجمهورية ، ولا مفر من الاعتراف بان اخطاء عديدة كانت الاحزاب المختلفة ترتكبها ، بمحضر من رجل كان يرى الأخطاء ولأمر مالايقاومها . لقد كان ينتظر ساعته . اما اليوم فهذا الرجل يواجه اخطار نفسه واعوانه . وهذا هو سر الموضوع . ان الانقلاب ميسور ضد اخطاء الآخرين ، ولكن انقلاب الا نسان على نفسه ؟ ؟

من أجل ذلك ، ولأن إعادة تمثيل يوم ٢ ديسمبر مستحيلة يطلبون من القضاء أن يتولى عنهم احداث انقلاب قضائي . انهم يجرأون في هذا المكان المقدس ، وباسم كل الحرمات التي انتهكوها ، أن يطلبوا منكم ، بأسم القانون ، أن تحموا عملا اجراميا ، لم يعرف القانون عملا أكثر اجراما منه . ولكن التاريخ لايحايد ولا يحابي ، وكل ماتقدم من عمل سيء أو حسن لابد أن يلقى جزاءه المحتوم ، لذلك لا يخامرني أدنى شك في أن يوم ٢ ديسمبر سوف يلقى عقابه . . . .

مرافعة الأستاذ لبلوند Leblond عن جايار الأب والابن :

حضرات القضاة ،

حقا اننا نعيش فى عهد غريب جداً ، واسمحوا لى أن أضيف ... ومؤلم جدا . فما من فكرة كريمة تنبت ، وما من اندفاع شريف نحو أنبل الغايات ، ومامن مطمح عظيم ، وما من حماس نبيل ، إلا ونجد السلطة القائمة قلقة ، معارضة ، تحاول أن تجد بين النصوص المهجورة من موادالقانون مايصلح لايقاف الحركة ومعاقبة القائمين بها .

وسيان لديها ما يتلو ذلك . لايهمها أن تهبط الاخلاق ، وأن تفسد الضمائر ، فليس ذلك بالأمر الذى تعنى به بل أكاد أجدها راضية مستريحة لكل مايحقر النفس الانسانية و يذلها ، متساهلة فى أمر التصرفات الدنيئة ، تغض النظر عما يعرض على مسارحنا من فضائح يندى لها جبين الحياء ، وتغمض العين عن مظاهر الفجور المنتشر ، حتى ليكاد المرء يتساءل ، وانا من جانبى أسأل نفسى ، فى كثير من الألم والأسى : ترى هل أحست السلطات عندنا بالمنزلق المحتوم الذى هى سائرة فيه ، من يوم أن تخطت الاخلاق ، فأصبحت تلتمس لنفسها القوة فى مهاوى الفساد ؟

لننظر عن كثب موضوع قضيتنا هذا . فى يوم ٢ ديسمبر ، فى احدى مقابر باريس ، اجتمع رجال أخلصوا لمبدأ واعتنقوه طول حياتهم ، جاءوا لينثروا الأزهار على قبور موتاهم الذين أحبوهم . كانوا قليلين ، فقد حصد الموت بعضهم ، واستبعد التخاذل بعضا آخر ، ولكن الشباب الفخور المتحمس انضم اليهم . اجتمعوا ليكرموا موتاهم ، كما يفعل المغلوبون فى الحرب .

وعلى حين غرة ارتفع وسط هذا الجمع الهادىء ، الحزين ، اسم رجل لم تكن له فى حياته كلها الاساعة واحدة ، ولكنه ، فى تلك الساعة ، صعد إلى قمة العظمة ، ومات أكرم مايموت البطل ، مات شهيد القانون المنتهك .

قصـــد الجمهور قبر ذلك الرجل ونثر على ذلك القبر الأزهار ، وهتف باسمه فى حماس وعزم . فعل الجمهور ذلك ، فوجدت السلطات أن عليها أن تتدخل ، وهاهى تطلب منكم أن تكبتوا ذلك الحماس . أليس فى هذا الدليل على صحة ماقلته فى بدء مرافعتى ؟

لن أعيد ماقاله زملائى الذين سبقونى ولن أناقش التهمة فى تفاصيلها .

ان الرجلين الذين عهدا إلى بالدفاع عنهما ، جايار وابنه ، كانا ضمن المجتمعين فى المقبرة واشتركا فى تلك المظاهرة .

والافوكاتو الامبراطورى يتهمنا لأننا اشتركنا فى تمجيد ذكرى بودان ، ويقول إننا بذلك أظهرنا عواطف عدائية نحو الحكومة ، والواقع إن هذا هو كل ماضمه ملف القضية .

هذه نظرية أفهم أن تكون موضع مناقشة فى اجتماع سياسى ، حيث لايشغل القانون دائما المحل اللائق به ، وحيث تلعب الشهوات والضرورات الدور الأول . أما فى حرم العدالة حيث لايعبد الاله « قوة » . أمامكم أنتم الذين تمثلون القانون ، فان ذلك يبدو لى ، وأنا أقولها والألم والأسى يحزان فى قلبى ، أماهنا فان ذلك يبدو لى كفرا ورجسا .

لن أزيد على ماقلت شيئا . لقد ناقش زملائى الأفاضل تلك النظريات ولا حاجة بى لأن أضيف إلى ماقالوا شيئا ولكنها ملاحظة واحدة أريد أن أبديها :

انهم يطلبون منكم أن تقضوا بأن تكريم الشرف والاخلاص الذى لامثيل له فى التاريخ ، اعتداء على الأمن العام وتآمر على الحكومة القائمة . انكم ، إذا قررتم ذلك بحكم تصدرونه تكونون فقد قلتم إن الشرف لايتفق مع الحكومة القائمة ، وإن تكريم الشرف جريمة ضد كيانها . أفى استطاعتكم أن تقولوا ذلك ؟ اما تخشون نتائج مثل هذا القول ضد الحكومة القائمة ؟ إنه سوف يستنتج من حكمكم أن هذه الحكومة لاتقوم لها قائمة مع الفضيلة ، ومع الحقيقة ، ومع الشرف .

لقد كان هذا القول أول ماقلته وهو آخر ما أقوله . اننى أتركه لضمائركم وأنا موقن أن هذا الاعتبار وحده سيدفعكم حتما للقضاء ببراءة المتهمين .

وخلت المحكمة للمداولة ثم أصـــدرت أحكاما بالادانة تراوحت بين مائة وخمسين فرنكا وألفين فرنك وستة أشهر حبساً .

واستأنف ديليكلوز ودوريه Duret الحكم وعهدا بدفاعهما إلى جامبتا وجول فافر .

وتولى الاتهام النائب العام جرانبريه Grandperret قال :

لقد قنعت النيابة العمومية بوقائع الحادث كما هى ، بلا تحوير أو مبالغة ، فالفت نفسها أمام عوامل تهييج مرتب ، افتتحت بحملة صحافية مدبرة ، موجهة إلى حوادث يوم ٢ ديسمبر . كنا نكاد نقترب من مظاهرة ثورية ، وكان البعض يحاول أن يخلق روحاً عدائية ، فى باريس وفى الأقاليم وكان هذا البعض يتخذ من الصحف العدائية سلاحه وعدته . لذلك عمل أصحاب فكرة الاكتتاب أن يكسوها ثوباً زاهياً من الأهمية والخطورة . . . طلبوا من بادىء الأمر من صحف الأقاليم أن تنشر لهم الدعوة وقبل أن يبدأ تحقيق ، أو يفكر فيه ، كان بعض الأنصار من أصحاب الأسماء الضخمة ، ذات الرنين الخاص والتأثير الخاص ، قد اعلن انضمامه للحركة .

لقد كنا فى الواقع أمام إحتمال هياج وشغب ، وأصبح لا مفر من الاجراءات التى اتخذت ولا محيص من هذه المحاكمة ، ولو أن النيابة العمومية كانت قد سكتت فى مثل هذه الأحوال ، لكان سكوتها دليلا على الضعف والتقصير .

والآن هل يجب أن أرد على الذين يتهموننا ، كما اتهمنا الاستاذ جامبتا ، بأننا ننكر حق الاكتتاب وحريته ؟ إن المحكمة لتقدر ما لهذا القول من جدية . لا أحد ينكر حق الاكتتاب وليس الاكتتاب هو موضوع هذه المحاكمة . ولكن ، إذا اقترن الاكتتاب بجريمة ، أو إذا كان وسيلة لارتكاب جريمة ، فمن حق العدالة بل من واجبها أن تتدخل ، على أن تتولى النيابة إثبات الوقائع وتكييفها التكييف القانونى الصحيح .

لم تفكر الحكومة قط فى أن تحرم الاكتتاب ، حتى الاكتتاب السياسى ، مادام لم يكوّن جريمة فالحكومة لم يسبق لها أن وضعت عقبات فى الاكتتابات التى جمعت لاقامة النصب والتماثيل لرجال عرفوا بعدائهم الصريح لها . ولكنها لا تستطيع أن تقبل واحدة من تلك المظاهرات التى طالما كانت التكأة التى ترتكز عليها الاحزاب فى محاولاتها الثورية منذ خمسين عاماً ، وما أكثر تلك المحاولات . فمنها جنازة الشاب لالمان Lallemand عام ١٨١٩ ، والاحتفال بذكرى وفاة جنود لاروشيل وجنازة الجنرال فوا ، والجنرال لا مارك ، وأرمان كاريل وجودفروا كافنياك وحوادث كنيسة سان جرمان عام ١٨٣١ وعرض جثث قتلى شارع الكابوسين فى

٢٣ فبراير سنة ١٨٤٨ . إن كل واحدة من هذه المظاهرات قد اعقبتها حوادث، شغب أو هياج وإحداها كانت مقدمة لثورة جامحة . وحكومة اليوم تأبى أن تبيح هذه المظاهر التى هى جزء من أدوات الثورة ، ووسيلة لاضطراب السلم العام .

هذا هو ما تريد الحكومة أن تضع له حداً وهو وحده الذى تريد أن تقضى عليه . فما لكم تقحمون على القضية ما ليس منها ، وتتظاهرون بالعطف والخوف على أشياء لا أحد يهددها ؟ دعوا جانبا حرية الذكرى ، وحرية الميول ، وحرية الاعجاب وحرية عبادة الموتى ... فهى أمور عزيزة مقدسة ، لم يفكر أحد فى التعرض لها .

أما ما هو ممنوع ، وما سيظل محرماً ، فهوحرية الاحتجاج على الامبراطورية ، وحرية الحض على كراهيتها وازدرائها ، تلكحرية تدعو للهياج والثورة . ان الذى دعا لكل هذا الحماس ضدنا ، هو لاننا قلنا لبعض الأحزاب الحقيقة فى وجهها ، واظهرنا ما تقصد ودللنا على ما تسعى اليه ، وما تطلبه وما اليه تطمح وما لن نترك لها سبيلا لتحقيقه .

الحقيقة أنهم ، تحت ستر تكريم ميت يريدون مهاجمة الحكومة فى منبتها ، وإهانتها فى مصدرها ، وإهاجة الاحقاد عليها ، وإحياء الخصومات القديمة ونشر الكراهية وبالاختصار يدعون إلى حرب أهلية ... بدأ الحملة زملاء بودان ، ولأنها حملة ضد الامبراطورية ، فقد تحولت إلى مظاهرة عامة اشتركت فيها أسماء ، وانضم إليها أشخاص ، لا شك أن أصحابها أول من يعجب من ذلك الجوار ...

لن أذكر اسماً واحداً من تلك الأسماء ، فانى أحب أن أبقى فى حدود اللياقة ... إننا أمام حملة موجهة ضد الامبراطورية ، تلك الامبراطورية التى نبتت من صميم أحشاء الوطن .. هم يقولون إنه ليس من حقنا أن نفترض سوء النية ؟ أنحن نفترض أم هو الدليل نقدمه ؟ ما هذا ؟ أحين يتحدث خطباء المقبرة عن الأخذ بالثأر ، وعن الحرب ، وحين يؤكدون أن عام ١٨٦٩ لن يمر والحال باقية على ماهى عليه ، وحين تتولى الصحف تنظيم الاكتتاب ، وحين تقول إن هناك شبابا وثابا متأهبا كله رجولة ، يمكن الاعتماد عليه ، وأن الغرض من الاكتتاب هو إتمام العمل

الذى بدأ فى المقبرة ، وحين تحدث هذه الأمور مجتمعة ، وتطبع وتوزع ، أيمكن باخلاص أن يقال إن ذلك كله لا يخرج عن أن يكون موجها للذكرى ، وإنه اهتمام مقصود به الماضى ، لا خطر منه على الحاضر ولا خطر منه على المستقبل ؟

أجل ، لقد كانت الأحزاب تتأهب . ونحن تقول ذلك بغير وجل وان كنا نشعر بالحسرة لأن بعض الاقليات الثائرة لاتزال على إصرارها وعنادها . إننا قضاة يجب أن نبقى يقظين وأن نصمد لتنفيذ القانون . واسمحوا لى أن أقول إننا ، كمواطنين ، نميل إلى عواطف المسالمة والصلح التى كانت ولا تزال رائد الامبراطورية العظيمة .

ورد جامبتا :

لقد أدركت ما ترمى اليه ، ياحضرة النائب العام . انك تبيح تكريم الموتى ، وتبيح تذكرهم ، ولكن . . على شريطة أن لا يعرض التكريم أو الذكرى لشىء آخر ، أو أن تجرح عواطفكم ، أو تؤذى مصالحكم السياسية .

هذه هى الحقيقة . فما بالكم لاتقولون الحقيقة وتسلمون بها ؟ إن من حق أن أصر على انكم تتجنبون التعرض لموضوع الدعوى الصحيح وازاحة الستر عن غرضكم الصحيح وهو إن اكتتابا نتولاه نحن لأننا خصومكم ، لايمكن أن يكون مشروعا . غرضكم إذاً أن تقهروا عقائدنا ، فأنتم تأخذون باليد ما تعطون بالأخرى .

لقد كنت تدهش لأن ذلك القسط الضئيل من الحريات الذى أعدتموه للوطن لم يقابل بمدحكم والاشادة بذكركم . . . حتى من خصومكم .

متى كان من حق الحكام أن ينالوا اجماع محبة المحكومين ؟ أليس يحق لنا أن نبدى المشاعر والعواطف التى طالما كبتموها ؟ أظن أن من حقى ومن حق كل مواطن أن يعبر عن كرهه ، وطالما اننى لم ارتكب جرما حدده القانون الجنائى ، ونص له على عقوبة سابقة ، فليس من حقك أن تبحث عما يدل على الغضب أو الكراهية أو البغض فيما أقول . أرنى واقعة .

النائب العمومى (ينتفض واقفا) . ليس لك أن تقول هذا . ليس من حقك أن تترافع بهذه اللهجة ، وأن تتحدث عن البغض فترتكب بذلك جريمة .

جامبتا — عفوا ياسيدى فلست أرتكب أى جرم . اننى أقول إن كل حكومة

يجب أن تحتمل المعارضة وتتقبلها وتحترم عواطف البغض من خصومها المعروفين .

رئيس المحكمة — كفى يا أستاذ جامبتا فليس من حقك أن تعلن انك (عدو) للحكومة .

جامبتا — انا لم أعلن شيئا يا سيدى الرئيس ، ولم استعمل لفظة عدو ، وأنا أقدر قيمة الألفاظ التى أستعملها ، وأتجنب المترادفات الخطرة .

رئيس المحكمة — لقد كنت معتزماً أن أقاطعك .

جامبتا — ذلك ماأدركته ، ياحضرة الرئيس ، ولكننى أردت ان أشرح فكرتى كاملة ، فتركت لقولى العنان .

رئيس المحكمة — وخرج كلامك عن الحد .

جامبتا — أيمكن لحضرة الرئيس أن يذكر لى الجملة ؟

رئيس المحكمة — لايجوز لأنسان ان يشرح هنا عواطف حقده السياسى . انا هنا فى معبد العدالة ، نحكم باسم الامبراطور ، فلا يجوز لك أن تهاجم حكومته .

جامبتا — اننى أريد أن أقرر ، يا حضرة الرئيس ، انى لم أقع فى منزلق يبيح للنائب العام أن يحاكمنى بسببه . لقد استعملت الالفاظ التى يحق لى أن أستعملها . لقد كنت أراقب لسانى لأننى كنت أعلم ما أنا معرض له ، ولقد مكنتنى هذه الالفاظ والتعابير التى لجأت اليها من أن أبلغ آخر حدود حقى ، ولكنى موقن بأننى لم أتخط تلك الحدود. واظن أننى قد برهنت ، خلال مرافعتى الطويلة المتعبة للمحكمة ، على أننى أستطيع ان اكون معتدلا. أما إذا كان الاتهام ، بدلا من ان يتقدم بالدليل القضائى ، يقذف فى وجه خصومه بالشهوات السياسية فأن من حقى ان اتقبل التحدى . لقد قيل لنا فى هذه القاعة إنهم لنا بالمرصاد ، مامعنى هذا القول «إنى أنتظر» أليس هذا هو التحدى ؟ انه لكذلك وأنا لا أخشاه ولكننى أريد أن أثبت أنى لم أكن البادى..

ثم بدأ الأستاذ جول فافر Jules Favre موجها الحديث . الى النائب العام وعاتباً عليه الصبغة السياسية التى صبغ بها مرافعته قال.

لا أريد أن أقول إنك لم تؤد واجبك . إن واجبك أن تدافع عن القانون ،

فأنت رسوله ، ورسالتك هذه عظيمة لا أحب ان اصغر من شأنها ولكنى ألاحظ ان مرافعتك سياسية وأن القضاة الذين يسمعو ننا قضاة سياسيون .

رئيس المحكمة — ليس لك ان تقول مثل هذا القول فأن المحكمة تطبق القانون.

جول فافر — انكم قضاة سياسيون ، تتولون تطبيق قانون سياسى . والنائب العام موظف سياسى ، والمتهمون رجال سياسيون ، وأنا محام سياسى . . فأنتم إذاً قضاة سياسيون .

رئيس المحكمة — لا. لسنا قضاة سياسيين ولا النائب العام هنا باعتباره موظفاً سياسيا وليس من حقك إيجاد هذه التفرقة . فنحن قضاة نؤدى واجب العدالة ولا نعمل عملا سياسياً .

جول فافر — أن ما تقوله ياحضرة الرئيس هو ما كنت أود أن يكون ولكن الأمر ليس كذلك مع الأسف . كنت أحب أن لا تجد السياسية سبيلا إلى هذا الحرم المقدس . ولكنها ولجته بالرغم منا . وأنا إذ أراها بجانبى فليس فى مقدورى بالرغم مما أحمله للمحكمة من احترام ، ان اتناسى طبيعة الأشياء . إنكم تتحدثون عن القانون ، أجل ، ولكن أى قانون هو ؟ قانون سياسى . وحضرة النائب العام يطالب بتطبيق قانون سياسى . والمحامى الواقف أمامكم يدافع عن ماذا ؟ عن كلام سياسى ورجال سياسيين . فهو إذاً مطالب بأن يتحدث حديثاً سياسياً . إننى أستطيع ، لو أردتم ، أن استبدل بكلمة السياسة كلمة قانون سياسى . ولكنها تكون إذا مسألة شكلية فبدلا من أن تكونوا قضاة سياسيين تصبحون رسل قانون سياسى .

رئيس المحكمة — إن القانون هو القانون . والقوانين تسن للدفاع عن سلامة الدولة والمواطنين . والمحكمة تطبق هذه القوانين دون أن تدخل السياسة فى حسابها

جول فافر — لن أسمح لنفسى أن أقتحم ضميرك فهو لك ، وأنا أجلك ، ولكن حين تقول لى إنك ، وأنت تفصل فى مسألة سياسية ، لست قاضياً سياسياً ، فانك تقول كلاماً لا أفهمه ، ولا شك أننى أنا المخطىء لانك بحكم القانون محق دائماً .

رئيس المحكمة — محق بحكم القانون ؟ هذا تعبير غير لائق يا استاذ فافر وأنت تعرف ذلك . إنك حين تقول لرئيس المحكمة إنه محق بحكم القانون لاتظهر الاحترام الواجب له .

جول فافر — إذا كنت قد استعملت تعبيراً غير لائق ، أو غير دال على الاحترام الواجب فانى جد آسف ولم يكن هذا قصدى ولكننى أردت ان أقول إنه فى حالة الاختلاف يصدر رئيس المحكمة قراراً واجب الاحترام بحكم القانون ، ومن واجبى ان أحترم الرأى الذى يوجب القانون احترامه ولا أحسب ان فى هذا التعبير ما ينبو عن اللياقة .

ثم تولى جول فافر الدفاع عن التهمة بأن الاكتتاب لم يكن مشروعاً فحسب بل هو دين شرف ، حل دفعه ، فهو تعويض تاريخى .

لقد كان لى شرف الاشتراك فى البرلمانات وليدة الانتخاب العام ، شتت بالقوة ، ولكم حاولت أن اؤدى واجبى . ففى يونيو سنة ١٨٤٨ كنت فى وسط المعمعة وكان من الممكن ان اصاب كما أصيب بودان ، بل لقد اكون أنا السبب فيما أعتزمه بودان بعد ذلك ونفذه وسقط فى ميدان الشرف . فانا الذى اعتبرت المقاومة التى اشترك فيها بودان واجبا يطلبه الوطن ، ولذلك ، ما كاد يبلغنى خبر افتتاح الاكتتاب ، حتى بادرت بالاشتراك فيه .

أترانى كنت مدفوعاً لذلك بالرغبة فى الحض على كراهية الحكومة وازدرائها ؟ اننى لم أفهم كيف تقول إن الذين اشتركوا فى الاكتتاب قد ارتكبوا جريمة الحض على كراهية الحكومة وازدرائها ، ومع ذلك فهذه هى الألفاظ التى استعملتها بعينها ! . اسمح لى أن أقول لك إن هذه الفاظ لا تصلح بين أناس سياسيين يتكلمون بصراحة . اننى ، وأنا أشترك فى الاكتتاب ، لا يدفعنى إلى ذلك ما نسبه النائب العمومى للمشتركين ، ولكننى اعتبرت أنه فى وسط هذه الأحوال القاسية . . .

رئيس المحكمة — يا استاذ فافر ، إنك لا تدافع الآن عن جريدة المنبر .

جول فافر — أننى أدافع عن الاكتتاب وأنا متهم بالاشتراك فيه .

رئيس المحكمة — يجب عليك أن تبقى فى حدود الدفاع فالمحامى لا يتقمص تهمة موكله .

جول فافر — ولكن النائب العام اتهمنى وأنا متمسك بذلك الاتهام . لقد كان النائب العام صريحاً فى قوله ، وقد فهمته وأنا له شاكر ، وها أنا أرد عليه بنفس الصراحة .

وخفضت محكمة الاستئناف الأحكام إلى خمسين فرنكا . ورفع نقض لم يقبل .

مقتطفات

وصف امرأة

ترافع جولتييه Gaultier أحد محامى القرن السابع عشر ، ضد امرأة ، ذات ماض غير سليم ، كانت متزوجة وغاب عنها زوجها بضعة أشهر فتزوجت بآخر ، ولما عاد اليها زوجها الأول ، رفعت دعوى تطلب فسخ زواجها منه لتنجو من تهمة تعدد الأزواج قال :

هى امرأة قد اكتسب وجهها المتحجر كل مظاهر الخفر والخجل ، تجرأ أن تدنس ملجأ العدالة المقدس... انها تلوث جو هذه القاعة الطاهرة بما تنفثه من حياة كلها اجرام ، يطلب الرأى العام عقابها عنها ، ولو باهدار دمها ، وهى مع ذلك ، وقد ألفت نفسها ، مهددة بهذا المصير الذى ينتظرها تجرأ أن تمد يدها وتطالب بدل العقاب .... بالمكافأة .

ها أنتم ترونها ، أيها السادة ، فى هذه الجلسة . . . انكم ، وأنتم تنظرون إلى هذا الوجه الهادىء ، ليصعب عليكم أن تتصوروا كيف استطاعت امرأة بسيطة أن تصل الى هذا المدى من الرياء . ومع ذلك فتاريخ حياتها ملىء بالحوادث التى لا تنقضى والتى تجعلنا نشك ، أإنسان أم شيطان هو الذى يحركها و يدفعها و يختفى خلف هذا الغطاء الخارجى من خفر ورياء . دعونى أتهم بالحق إذاً ، هذه التى تتهمنا بالباطل .

فليس ينفعها رياء أو تخف . يجب أن يعلم العالم أجمع أنكم تقاضونها لأنها خلطت بين العهر والزواج والزنا ، وأنها خلال حياة الرذيلة الطويلة التى عاشتها ، كانت مرتعاً لادران الفساد والرذيلة والشهوة ، وأنها دنست رباط الزواج الطاهر ، فعقدته وحلته كما شاءت وشاء لها الهوى . . وأنها جمعت بين الأزواج والعشاق ، فلم يكفها واحد من هؤلاء ولا من هؤلاء . فصمت رباط الزوجية ، وعقدت أربطة الزنا ، التى كانت يد العدالة قد قطعتها .

فتاة تتصيد زوجا

وفى قضية أخرى ترافع عن شاب يدعى دى ميروس De Méros رفعت عليه فتاة عانس تكبره بأعوام كثيرة دعوى تقول فيها إنها زوجته ، وتطلب من القضاء إثبات ذلك الزواج ، وترافع محاميها فذكر مقدار ما كان يظهره الشاب للسيدة من حب وهيام ، وكيف تبدل كل ذلك فهجرها وأهملها — قال جولتييه :

« الواقع أن دى ميروس قد تغير . لقد كان فيما مضى أعمى ينساق إلى شهوته فتقوده إلى حيث تريد ، وهو اليوم شاب متنور يفر من الحفرة التى كدت ترديه فيها . لقد كان تحت وقع فورة الشباب ، يفيض خضوعا لك واحتراما ، لأن ضعف حداثته لم يكن يسمح له بأن يتبين ألاعيبك . ولكنك قد أصبحت اليوم موضع ازدرائه وحقده ، فقد فهم أن قبلاتك مسممة . . أجل لقد كان أيام سلطانك عبداً يحب اغلاله ، وهو اليوم رجل حر يكسر أصفاده .

أيها السادة ، عند ما بلغ دى ميروس العشرين من عمره ، وكان قد فقد أباه وأمه ، رأى أقاربه أن يبعثوا به إلى هذه المدينة ليدرس القانون .

لم يحسبوا إذ ذاك أنهم ، بهذا السفر ، يعرضون قاصراً ضعيفاً لحيل هاته البنات الخادعات ، اللاتى لم يفزن بالثروة من طريق الزواج الشريف ، فبقين يرقبن باستمرار الشبان الأبرياء ليوقعن أحدهم فريسة لهن . لقد حسب أهله أنهم فى أمان ، أليسوا يتركونه لضمان القوانين ؟ إنهم حباً فى مستقبله واهتماما بأمره قد قدروا أن ليس أفيد له من أن يغترف العلم من مناهله الصافية ، من مدينة النور باريس .

فما كادت قدمه تطأ ثرى باريس ، حتى حاصرته الآنسة دى فيلنوف De Villeneuve . هذا القاصر الذى يملك إيراداً يبلغ العشرة آلاف جنيه سنويا قد أصبح محط آمالها ، ومعقد رجائها ، ففعلت ، ما كانت تفعله من قبلها تيودورا مع تلاميذ سقراط من اغراء وافساد . لقد كانت تذهب اليه فى فصله ، وتكاد تأخذه من بين يدى أساتذته ومدرسيه . ولم يكن هو إلا تلميذا لامعرفة له ولا دراية ، حدث برىء ، يرى أناقة الملابس وظرف الحديث فيعدها معجزة من

المعجزات. ليس له من دافع الا حرارة الشباب. رأته كذلك فحسبت ان من السهل تصيده وايقاعه فى شباكها.

... لم تترك وسيلة لكسبه الا اتخذتها. حاصرت تلك القلعة الضعيفة وفتشت زواياها ودرست مواضع ضعفها ثم هاجمتها، وكادت تستولى عليها، لولا عناية الله.

بدأت فاستعانت بجنديين قبضاً عليه، وهكذا بدأت حبها له تحت لواء العنف. سرها أن تراه بين يدى الجنديين فتقدمت اليه فى ثوب المخلّصة، وقصدت بذلك أن تخضعه لها وتكتسب قلبه الطاهر.

تلك كانت أولى حبائلها.

ثم جاءت براهب أدخلته بعد ذلك فى مؤامرتها. رجل الدين هذا، الذى يتسم كذبا بوقار القديسين، دخل هو أيضاً المعركة. زار دى مينوس فى بيته، وتغلغل من حيث لايكاد يشعر إلى زوايا قلبه، وسبر غور ميوله، وخدره بما أبداه من دعة ثم دفعه بمهارة وحذق إلى فكرة الزواج، وابان له عن فوائده. ولما شعر بسيطرته على ميوله وعواطفه، تحدث اليه عن تلك الفتاة، مظهرا له فضلها الموهوم، ونبلها المصطنع، ومظاهر جمالها الكاذب، وأكد له أنها تقدره، بل فى وسعه أن يتوقع منها أكثر من ذلك. واستطاع بهذه الحيل أن يتغلب على بساطة التلميذ الساذج، ثم لم يدع له وقتا يفكر فيه.

وكان من الجائز برغم ذلك أن ينجو الفتى، لولا الضربة الثالثة التى كانت القاضية، الضربة التى أكملت الهزيمة.

أقبلت الفتاة بنفسها، وعرضت كل مغريات الشهوة وكشفت لعينى الفتى عن كل ما حبتها به الطبيعة من فتنة وجمال، وأضافت إلى كل ذلك فنون الدلال والتصنع. حملت عينيها المسبلتين كل مظاهر الحب الصحيح، ووضعت فى حديثها المتكسر سهاما توجهها إلى قلب الفتى، واتخذت من تنهداتها المملوءة عطفا مكذوباً، ومن حماسها المصطنع الذى تفيض به أسارير وجهها، اتخذت من كل هذه وسائل رمت بها إلى أن نفرط للفتى بما لم يكن يجوز لها أن تفرط فيه.

ماسبيل الفتى إلى الخلاص من هذا الخطر المحدق؟ وكيف ينجو، وسط كل هذه

الصخور ، من الغرق ؟ إذا كان كل شيء يدنيه من الهاوية فمن أين تأتيه القدرة على المقاومة ؟ وكما قال القديس سبيريان : أى شيء لاتقوى عليه فتاة من هذا النوع ؟ إنها تحرك الأعصاب ، وتتملق الشهوات ، ومهما قاوم القلب ، تحطمه وتنزله على ارادتها لا . لا . ليس من السهل التخلص من سلطان الشخص الحاضر امامك الملازم لك دائماً . والفتى الذى لم يسبق له أن جرب مقدرته فى ميدان الحب أضعف من أن يحمى نفسه . ولما كان هذا الاغراء ، كما قال قديس آخر أقسى وأحد وأصعب عذاب للروح ، فلا بد أن يكون الشخص قد جرب الضربات حتى يستطيع وقاية نفسه.

إن السلطان المغتصب على الارادة ريح صرصر عاتية ، تكسر شكيمة النفس ، وتنقل الارادة والحرية من مكانها الطبيعى ، فلا يعود الانسان يدرى ماهو فاعل ، ولا يعود يرى الابعين الشهوة الخادعة الغالبة ، ويصبح العقل وقد استسلم لهياج الدم بغير قوة وبغير مضاء . .

لقد قادت تلك التى أتحدث عنها موكلى الى هذا الوضع ، فأصبح عبدا لها بالبصر والسمع والجسد . . . وهذه العانس العجوز ، التى ثقلت عليها طهارتها ، حدثت هذا الطفل فى موضوع الزواج . لقد تعبت من اضاعة وقتها بغير مقابل ، ولم تعد تستطيع الاكتفاء بالمقدمات ، لابد لها من اتخاذ قرار سريع . . .

وفتاة أخرى . .

وكان على باترو Patru وهو أيضاً من محامى القرن السابع عشر ، أن يدفع عن خادم ألمانى ، لايعرف اللغة الفرنسية ، تهمة اغواء ابنة مخدومه ، وكان صاحب حانة :

ولما كان من المهم أن تعرف المحكمة الفتاة التى تدعى انها أغويت ، والأب الذى يتهمنا ، فاسمحوا لى أن أقول لكم هنا عنهما شيئاً . اننى أمر كريماً بعيوب الأسرة ، فلا أقول لكم إن أخا الأب حكم عليه ، بحكم موجود فى هذا الملف من بضع سنوات بالسجن ، لأنه أخفى أشياء مسروقة . فلعله كان يستحق عطفنا لو لم يُثبت ، بما فعل ، انه جدير بأخيه وبأبنة أخيه . لقد كان الأب ناجر شعير فيما مضى ثم أصبح يدير حانة ولا يذكر أحد أنه رآه إلا محاطاً بنساء وبنات من ذوى السيرة المعطرة . إنه ليتباهى

بقدرته على استمالة أكثر البنات تحفظا وتمنعا . وهو مع ذلك لم يوفق للثراء ، فقد أدت سوء ادارته وسوء معيشته الى الحالة التى هو فيها الآن . وتشبهت البنت بأبيها فحققت ما أورثها من سوء المثل والأحدوثة . لقد بلغت اثنين وعشرين سنة ويزيد فاكتسبت شهرة واسعة فى شالون ، حيث يدعوها الكل « سوزون » وليس فى المدينة كلها من يجهل ذلك الاسم ، وإذا كان وضعها فى العام الماضى هو حقيقة أول وضع لها ، فلابد أن يكون فى تكوينها الطبيعى شذوذ جعلها عقيما . هذه الفتاة التى حملت منذ ثمانية عشر شهراً قد جاءت بولد يمكننا التوكيد بأنه مجهول الأب بكل معنى كلمة الجهل . ومع ذلك فكم من رجل كان يمكن توجيه التهمة اليه ببعض مظاهر الحق ، ولكنهم تركوهم جميعاً ليتهموا بالباطل بريئاً . خشوا أن يتعبهم الآخرون ، أما هذا الصانع الحديث ، الذى لاتربطه بأخرى محبة ، وليس لأخرى مطمع فيه فقد يرهب الاتهام ويخشى مصاريف الدعوى . وحسبوا أنهم ، لاثبات ذلك البهتان لن يعدموا شهوداً وأدلة . حسبوا أن خادماً غريباً عن موطنه ، لاسند له ولا أمل ، إذا ما ألقى نفسه طريح السجون ، لايلبث أن يخضع ، وأن يشترى حريته وحياته بالزواج .

إنه حدَثٌ فى الخامسة عشر أو السادسة عشر من عمره ، خادم ألمانى . فاذا كان يكفى لاغراء سوزون أن ينسب الانسان الى غير جنسها فما أغربه إغراء !! أما إذا كان الأمر يتطلب اقناعها قبل أن تخضع ، إذا كان لابد لأخذها من أن تُهاجم ، فمن هو الذى يصدق أن خادما فى خدمة سيده ، وفى السنين الأولى من شبابه ، قد استطاع أن يفعل ذلك ؟ !

اننا نعلم مدى مقاومة الفتاة الشريفة للعار ، ونعرف أنه لابد للتغلب عليها — فى كل الاحوال — من قسط كبير من المهارة والحيلة . لابد من عناية كبيرة ومثابرة طويلة . وكل ذلك لايجدى ان لم يدعم بالحديث . فالاحتجاجات والوعود والأقسام وكل ماهو مؤثر ومنتج فى مهنة الحب ، هذه كلها من فعل الكلام . ليس يجدى العاشق أن يتنهد ، ليس يجديه أن يرتعش بجوار محبوبته ، عبثاً تحاول أعينه وأسارير وجهه أن تترجم عن مشاعر قلبه ، إن الفتاة البريئة لاتفقه للغة الصمت معنى . هى فى حاجة للافصاح والكلام والاقناع ، أو يضيع عمر الطامع فيها هباء .

فان صح ان المتهم قد ارتكب الجريمة المنسوبة اليه ، فأى شيء أفسد من فتاة تسلم فى نفسها ، وتتهاون فى عرضها من غير أن يكون أحد قد رجاها ، أو حدثها . أى خطوات متعاقبة تلك التى قادت مثل هذه الفتاة الى هذه الوهدة من العهر والفجور ؟ لابد ، لابد ، للوصول الى هذا الدرك من الفساد والفجور ، من سنين طويلة انقضت فى سوء الخلق وفساد الحرية ، واهدار الطهارة ، والكرامة .

ولو كان يباح لنا أن نتحدث عن ماضى سوزون ووقائعها الشهيرة ، إذاً لملأنا جو هذه القاعة بأخبار فضائحها وحوادثها ، إذاً لرأينا كيف ان أمها ، وقد اكتشفت حملها أخذت وهى تبكى ، تتهم لاموكلى ، ولكن شخصا يدعى رولان مرة ، وشخصاً آخر لااسميه مرة أخرى ، وفى كل مرة تذكر انسانا جديداً . إذاً لعرفتم عدد السادة الذى اضطروا إلى الاستغناء عن خدمات خدمهم ، أوسواسهم ، أو قواد عرباتهم ، لأن أيديهم امتدت للسرقة ارضاء لمطامع سوزون . وإذاً لرأيتموها ، إذا أقبل الليل ، تتسلل وحدها وفى ذراعها عشيقها ، الذى يتغير فى كل مرة ، ثم تطفىء نور غرفتها ، وبعد قليل تخرج ، من فراش الشرف هذا ، وعليها كل سيماء البراءة والطهر . ولكن كل هذا الوصف لحياة فاجرة ممجوجة لن يحوى جديدا لايمكن توقعه من امرأة قد جاوزت كل حدود الحياء ، لا تنتظر لتسلم فى نفسها أن يرجى منها أو يتحدث اليها أو يبحث عنها .

قضية طاعة

كانت هورتنس ماتسينى ابنة أخت الكاردينال مازاران وزير لويس الرابع عشر العظيم وكانت ضمن أخوات خمس أحبهن لويس الرابع عشر حباً إجماعياً . وقد زوجها الكاردينال بدوق ميليريه وأورثه اسمه ولقبه وثروته الطائلة . ولكن هورتنس كانت فتاة لعوبا ، بقدر ما كان زوجها تقياً ورعا مغاليا فى التدين . لم يطل لذلك وفاقهما ففرت بادىء الأمر ولكنها استسمحت زوجها وأقامت فى أحد الأديرة فترة ثم عادت للسكنى معه .

لم تلبث إلا فترة قصيرة ثم فرت وساحت بأغلب بلاد أوروبا واستقرت آخر الأمر بانجلترا . وبعدغيبة طالت عشرين عاما رفع الزوج عليها دعوى يطلبها للدخول

فى طاعته أو حرمانها من جميع حقوقها فى ميراثه . وتولى شرح شكوى الزوج الأستاذ ايرار Erard .

وكانت مدام مازاران قد ادعت أن سبب غيبتها ببلاد الانجليز أنها ذهبت هناك لتساعد الملكة فيما تسعى اليه من حمل الانجليز على اعتناق الكاثولكية ، قال :

« أما ردى على ذلك فأستخلصه من الطريقة التى أقامت بها مدام مازاران لدى ملكة الانجليز .

هل دعتها الملكة إلى لندن ؟ هل رغبت فى بقائها فيها وأمسكت بها ؟ . . هى الصدفة وحـــدها التى قادتها للندن ، بعد أن زارت مالا عدد له من الأقطار والبلدان . بل هى لم تذهب إلى لندن إلا لتجعل البحر بينها وبين المسيو دى مازاران ولكى لا تكون واياه فى قارة واحدة . ولقد شاء حظها أن تجد فى تلك البلاد ملكة انجلترا التى تفضلت فاحتملتها ، وبسطت لها يدها محسنة آملة أن يكون فى وجودها ، ونصائحها ، واحترام مدام دى مازاران لهـا ، ما قد يخفف من فوران طيشها .

ولكن كيف استغلت دى مازاران ذلك الفضل ؟ وكيف أقامت لدى تلك الملكة العظيمة ؟ أكانت تكثر من التردد عليها ؟ أكانت تتبعها فى احسانها وتقواها ؟ أكانت تقلدها فى كريم فعالها ؟ كلا . . . بل لقد كانت على النقيض من كل ذلك .

كانت الملكة لا تهتم بشىء بقدر اهتمامها بنجاة روحها ، وبالحياة الآخرة وبتقوى الله . أما مدام مازاران فما كانت تهتم إلا بنزق الشباب ، وما كانت لها رغبة إلا فى أن تفقد نفسها وتفقد معها الآخرين .

كانت الملكة تجمع فى قصرها الأتقياء المختارين ، وتحوله إلى مكان عبادة وتقوى ، بينما كانت دار مدام دى مازاران مباءة عامة للميسر والمسرات والملذات ، برج بابل جديد يدخله الناس من مختلف العوالم والأجناس يتكلمون بكل لسان ، ويسيرون مختلطين تحت لواء الحظ والشهوة .

كانت الملكة تعمل على تخفيف آلام الفقراء والمعوزين ، وفك قيود

المساجين ، بينما كانت مدام مازاران تسعى لسلب الأغنياء ثرواتهم وأسر الطليقين وتقييد حرياتهم .

كانت الملكة تهبط من فوق عرشها لتتواضع وتركع أمام الهيكل وتعبد الله وتؤدى فروض الدين ، بينما كانت مدام مازاران المعجبة بنفسها ، تجمع حولها عبّاد جمالها ، يقدمون لها فروض الطاعة المجرمة .

أهذا ما تسمونه البقاء بجوار ملكة انجلترا ؟ لقد كنتم بعيدين عنها بقدر ما تبعد الأرض عن السماء . . .

ولو فكرتم فى أمور هذا الابتعاد والطلاق لوجدتم فى كل ناحية من نواحيه سببا مشددا يستأهل قسوة القانون ويستبعد كل رأفة .

انظروا كيف هجرت مدام مازاران منزل زوجها ؟ لقد تركته فى الليل متخفية فى رداء رجل . خرجت من باب خلفى كانت قد أعدته لتصل به الى المنزل المجاور ولم تخرج بمفردها ، بل سبقت ذلك فهربت من ذلك الباب نفسه كل ماحواه قصرها من حلل فضية وآوان وأشياء ثمينة . ثم ، أو تعرفون بمن استعانت فى الفرار ؟ حقا لقد أعانها أخوها دوق نيفير بادىء الأمر وتبعها فترة من الزمن ولكنه لم يلبث أن تركها بين يدى من ؟ بين يدى سيد من أكثر شبان البلاط حظوة لدى النساء ، وأوسمهم منظرا ، ليس هو من أقاربها ولاهو من محارمها .

ألا تدل ملابسات الهرب هذه وحدها على مدى إجرامها ؟ اليس من المعقول تصور أن جرما أفظع قد ارتكب ؟ وهل من الصعب تصور أن المرأة التى تخاطر بعرضها هذه المخاطرة لايضيرها أن تفرط فيه ؟

ألا يكفى هذا ليقنع زوجا غيوراً إقناعا جازما ، بأن هذا مثل هذا الفرار يحمل فى طياته دليلا مؤكدا للخيانه ؟ أما كان القضاة أنفسهم يتأثروا لو أن قضية قد رفعت اذ ذاك ؟ وهلا يجب على مدام مازاران أن تعترف بفضل زوجها الذى يأبى أن يشك فيها بالرغم من كل هذه المظاهر والتصرفات ؟

وحين هجرت مدام مازاران قصرها ؟ أتراها لجأت الى دير أو منزل شريف

من منازل المملكة ؟ لاشىء من ذلك بل تركت فرنسا كلها ، وجابت الأقطار ، وطوفت عارها وعار زوجها تحت سماء أوربا كلها .

وكم من الزمن هجرت مدام مازاران مملكتها ودار زوجها ؟ . كم ؟ . . . اثنتان وعشرون سنة كاملة وهى تستمرىء الخروج على سلطة زوجها والابتعاد عن واجباتها والاهمال لوطنها وأولادها . أما آن للقضاة أن يتدخلوا بسلطانهم فيلزموها بالشعور الذى كان يجب أن تمليه عليها من زمن الطبيعة وحب الوطن واعتبارات واجبها وشرفها ؟

وأخيرا هل عاشت مدام مازاران خلال غيبتها عيشة التواضع والانزواء التى تحتمها أمور امرأة اضطرت الى هجر بيتها وأسرتها ووطنها ؟ لن أقول فى ذلك إلا ماذاع وملأ الأسماع بما كنا نجتهد عبثا فى إخفائه . لقد هجرت مدام مازاران فرنسا لتنشىء فى لندرا مباءة للميسر والفساد الذى يعقب الميسر والذى يتخذ من الميسر سترا .

هل ينظر القضاة الى هذه الفضائح وهذا الفساد من غير أن يضعوا له علاجا ؟ أتعجز القوانين عن عقاب مثل هذا العمل وعن الانتقام لزوج لاقى من الازدراء مالاقاه دوق مازاران ؟

العقوبات البدنية

كان الاستاذ لوازو Loyseau من محامى القرن الثامن عشر يكره العقوبات البدنية ، التى كانت توقع إذ ذاك على التلامذ ، وفى إحدى مرافعاته ضد مدرس اعتدى على تلميذ بالضرب قال :

. . . يندر ان تفيد هذه العقوبات ! إنها تهيج النفوس الخجولة ، وتثير النفوس الأبية وأفضل منها ، ألف مرة ، الأقناع والتأثير . ان حب النفس من العواطف التى تولد مع الانسان وتسبق ماعداها ، بحيث أن الشخص قبل أن يدرك كنه الفضيلة أو الرزيلة يحس فى دخيلة نفسه بانه يطلب ان يحترم ويأنف أن يزدرى .

فاذا لم يخضع التلميذ لأوامركم ، إذا لم يكن مطيعا ، إذا هاج ضد العقوبة الموقعة عليه ، فعالجوا ، أيها الاساتذة ، عالجوا بالحلم واللين ، نفس التلميذ التى اندفعت وراء فورة شبابها . ان نظام العقوبة نفسه يدهشه ويهيجه . فلا تستخلصوا

من ذلك إلا خيرا ، فلعل مايشعر به من التأثير ، فيه العقوبة الكافية . فاذا ظننتم أن غلطته تضطركم الى زيادة الالحاح ، فليكن ذلك بالاقناع والقول الحكيم ، لتكسروا من شكيمته ، وتضعفوا من حدته ، وتلينو من قسوته .

أظهروا له بوضوح وقوة ما فى ثورته من خروج على العدل ، لعله يخجل ، ولعله يحاسب نفسه ويحكم عليها ؟ انى لأتبين المربى الصحيح من اسلوبه فى العقاب . فاذا ذهبت جهودكم سدى ، إذا كان هذا الفتى لا يخضع للتهديد ، ولا للين ، فالتمسوا له عذر . وامتنعوا عن تطبيق عقوبات لايمكن إلا أن تضر . ذلك أنه ، ولا أريد تكراراً ، يجب أن يقاس كل شىء بمصلحة التلميذ وأن يكون القانون ويكون سلطان المربى موجها لتلك المصلحة دون سواها .

أيجوز ، والشاب فى الثامنة عشر أو العشرين من عمره ، أيجوز ، لأنه لايزال طالباً ، أن تقابل غلطته الأولى بضرب المدرس له بالعصا ، بالرغم من صياحه ومقاومته ، فاذا حاول الفرار قُيد ، واذا قطع اغلاله استُعين بآخرين لاخضاعه ؟

ما هذا ؟ ان العبد الذى يضع قدمه على أرض فرنسية يغدو حراً ، وأنتم تريدون أن يعامل فرنسيون ولدوا للحرية معاملة الارقاء ؟ أهكذا تريدن أن تربوا للأمة النبيلة العريقة أبناءها ؟

كرامة المحامى إخلاصه وصدقه .

ترافع فيرير Ferrere فى قضية فوقف محامى الخصم رافيز ، وكان صديقا حميا لفيرير وقال فى مرافعته « ان ما نسبه فيتال (الخصم) إلى موكله سوفيربى افتراء محض ، كان يجب أن يلحظه محاميه ويتجنبه ولكن الانسان كثيراً ما يندفع وراء الرغبة فى إلقاء عبارة حماسية » فلما جاء دور فيرير للرد ، لم يوجه الكلام إلى محامى الخصم بل وجهه إلى الخصم نفسه قال :

« إنك ياسوفيربى لن تسلبنى الضمير ولا الشجاعة اللازمة لأداء واجبى . وطالما كان على أن أتحدث عن المساكين والمرهقين فسيخرج من هذا القلب الذى جرحته عبارات لن تخلو من قوة ، عبارات قد تجاريها بغير شك ، وقد تفوقها أيضا ولكنك

لن تكبتها . لقد شعرت بذلك ولكى تتنصل منها ، حاولت أن تبذر الشقاق حيث ظلت الصداقة المقدسة وارفة الظلال وحيث قام الاحترام المتبادل وحيث ، مهما فعلت ، ستبقى ذكريات لا تمحى .

أتراني ، فى هذه المهنة الشاقة التى أسير فيها شاعراً بعجزى ، متأثراً باحساسى ونقصى ، أتراني سوف تأتى على أيام جدد ، أيام قاتمة يصبح فيها كل كلام ألفظه محل شك ، وكل تعبير أقوله إهانة وازدراء .

ما أضعفنا وما أسوأ حظنا ! ! إننا نمزج عواطفنا السامية بهذه العواطف الدارجة نناضل بحدة وسط هذه القاعة ، ونغضب على حين كانت آلهة البلاغة من فوق منابرها الخالدة تتبارى والشعب قاضيهم ، والسماء مهادهم . يتراشقون بالبلاغة ويعيشون متحدين .

الشك يفسر لصالح المتهم

فى قضية الملازم لارونسيير الذى اتهم بأنه اعتدى بالليل على ابنة الجنرال موريل وكانت تنام بغرفة بجوار مربيتها ، وهى فتاة انجليزية ، كان الجمهور كله يكاد يكون ساخطاً على المتهم . ترافع عن المدعى بالحق المدنى بريبه العظيم ، وكان التحقيق ولا يزال إلى يومنا بعد مضى أكثر من قرن على الحادث محوطاً بالشك من كل نواحيه . ماهو السبب الذى دفع الملازم لارونسيير إلى هذا الاعتداء ؟ أكان يحب الأم ؟ أكان يحب البنت أم المربية ؟ لم يقو الاتهام على التحديد .

قال محامى المتهم شيه دى استانج موجها الحديث إلى بريبه :

انك لاتستطيع أن تحدد المصلحة ، أو الانتقام . أو البغض أو الحب أو ما اليها من البواعث لكل عمل انسانى . ولقد رأيتك أمس لاتدرى ماذا تقول وماذا تشرح ، ولكننى رأيت فيض نبوغك يخرجك من هذا المأزق كما يخرجك من كل مأزق طلبت من بلاغتك التفسير الذى أبت الوقائع أن تقدمه لك . كلا ، بل لقد أقرت بلاغتك أمس علناً بأنها لا تستطيع لذلك تفسيراً ؛ ولكنك صرخت قائلا ! « أأنا المطالب بأن أشرح المصلحة وأن أبين الأسباب التى دفعت إلى هذه الجريمة ؟ انى رجل شريف لا أستطيع أن أفقه فى هذا الاجرام شيئا . . »

ماذا ، ياسيدى ، الأنك رجل شريف تظن أن من حقك أن تتهم ولا تفسر ؟ الانك رجل شريف ، حى الضمير ، تتهم ولاتطالب بالدليل ثم تحتمى وراء ضميرك ضميرك النزيه الذى لايستطيع أن يتصور مثل هذه الجريمة ، فيكفيك أن تقول صدقوا قولى . وعبثا أطالبك بشرح اتهامك ، وتقديم أدلتك ومحاربة كل هذه المتناقضات ، بل هذه المستحيلات المادية والأدبية . لا . لا . ما الذى يهمك ، أنت ، من هذه الضرورات الحقيرة فى تهمة حقيرة . يكفيك أنت أن تجيب : « أنا رجلٌ خيرٍ وهذا هو المجرم : صدقوا قولى ، هذا هو المجرم ، فاحكموا . »

لا ياسيدى ، لا . إن العدالة التى تريد نجاة البرىء ، كما تريد نجاة الهيأة الاجتماعية ، العدالة يجب أن لا تخضع لسحر البلاغة هذا .. فلنبعد عنا هذه العواطف ، ولنقص عنا هذه الآلام . لنصل الى لباب الموضوع . ولنبحث الأدلة ، الادلة ، أسمعتم ؟ الادلة ... هذا هو مايطلبه المحلفون . هم لايطلبون دموعاً ، تلك الدموع التى نجحت فى ارسالها حتى من مآقى أنا أيضا . أما الاكتفاء باتهام المسكين وتلطيخ شرفه فليست أدلة . هذا مايجب قبل اتهام مسكين ، والقضاء عليه ، ولكنهم يطلبون نصب المشنقة له ...

ثم تعرض لتصرف مدموازيل موريل ، وهو يرى أنه لاتوسط فى الأمر فاما أن يكون لارونسيير مجرماً أو تكون مدموازيل دى موريل قد كذبت . وهو يريد أن يثبت كذبها .

« إن منكم ، ياحضرات المحلفين من هم آباء أسر ورجال يحبون أبناءهم ويعدونهم مصدر سعادتهم وهنائهم ، والأمل الباسم لمستقبلهم ، هم يحبون أبناءهم كما نحب جميعنا أبناءنا . . . فلو أصاب أحدكم حادث كهذا ، ياإلهى ، لو أن ابنتكم . . . لا أريد أن أقول اللفظ ، لو أن ابنتكم أمامكم ، محقرة ، مهانة ، مضروبة ، لو أصابها ذلك ، أما كانت تصدر من صــــدر تلك البنت ، قبل أن تصدر من شفتيها تلك الصرخة الطبيعية « أمى ، أريد أمى ! . »

ولكن ، واأسفاه ، ان مدموازيل موريل لم تقل هذا .

... خبرونى ، حين شعرت بالخطر ، وحين قفزت من فوق سريرها وحين تسلحت بالكرسى وحين سمعت المهاجم يفتح النافذة ، وحين رأته يغلق الباب ، وحين صارعته ، خبرونى . . لماذا لم تصرخ ؟ لقد كان أقل صراخ ينجيها ، فلماذا لم تصرخ ؟

هنا لجأ منافسى ، بذلك الصوت العظيم الذى يؤثر ويسحر ، لجأ ليرد علىَّ إلى إحدى حججه التى كثيراً ماتساعده فى مثل هذه المواقف المحرجة قال : لماذا تصرخ ؟ لقد أرادت المسكينة أن توارى بالسكوت وأن تدفن تلك الجريمة التى دنستها ، التفَّت بحيائها ، وتدثرت بطهارتها ، وغطت بخجلها عارها وكانت تتساءل : « هل رآنى أحد ؟ » فليكن ذلك . لقد أخفت عارها بعد ارتكاب الجريمة . لكن ذلك ولكن قبل الجريمة ، من فضلك ، عند ما لم يكن قد أصابها ما تخفيه ، عند ما كان أمامها أن تدفع كل شىء ، لماذا لم تصرخ ؟ حين وجدت الشجاعة الكافية لتدافع عن نفسها ، لتنصت وتسمع ، وتذكر ، لماذا لم تصرخ ؟ هذا ماأطلبه منك ، وبلاغتك كلها لم تجد لهذا رداً .

ومس الين المربية الانجليزية ؟ آه ، إنكم لتعرفون أن مس ايلين ثقيلة النوم . كل هذه الأصوات ، هذه الاصوات المنكرة ، لم توقظها ـ أستغفر الله ـ لقد استيقظت عند ما تم كل شىء . يالله ! ان مارى تدعوها لتجدتها ! أسرعى ، اسرعى! ولكن ماذا الباب موصد ؟ الباب الذى لايوصد أبدا . ثم تسمع صوتين يتحدثان ! . . . صوتان ؟ مسكينة مارى . انهم ينتهكونها ، أنهم يقتلونها . اسرعى أطرقى بقدميك ، اصرخى اصرخى . اطلبى النجدة ، مالك لاتصرخين يامس ايلين ! . ولكن لا . . إنها لم تصرخ .

إن المتناقضات جميعها ، وان المستحيلات جميعها مجتمعة فى هذه الروايه ، وان عقلى ليثور ضدها . كم من المسائل لاتزال مغلقة ؟ هذه الخطابات المجهولة المصدر ، خطابات سنة ١٨٣٣ ، وهذا الورق الذى هو ورق مدموازيل موريل ، وهذا الخط الذى هو خطها ، ان الخطابات لتحتوى أسراراً لم يطلع عليها أجنبى ، كانت تضعها حولها أيد لم تضبط وهى تحوى روايات مدهشة مملوءة بالمستحيلات وبالمتناقضات . كيف تأتى ذلك كله إذا كانت مدموازيل موريل صادقة بريئة ؟ لست أدرى ، ولست أنا المطالب بأن أفسر لكم ذلك السر الغامض . ان كل ما أنا مطالب به هو أن أقول لكم إن المتهم برىء . وأنا أقول ذلك لكم وأؤكده ، مؤديا فى هذا واجبا يتطلب بعض الشجاعة ، واجبا ـ لاأنكر اننى شعرت ببعض التردد فى قبوله — ولكننى قبلت . قبلت لأنه موقف شريف نبيل . نعم دعونى أقول لكم ذلك ، فان المحامى الذى يتولى الدفاع فى قضية ضد الرأى العام الخاطىء ويدافع عن رجل مسكين يدفعون به إلى المشنقة لشبهات خاطئة ، إنما يؤدى عملا نبيلا . .

المضاربة فى البورصه

وترافع لاشو عن رجال ضاربوا فى البورصة وأفلسوا :

اننا حين نرى هذه الكشوف التى تصل أرقامها الى الملايين يخيل لنا ، لا أننا فى العهد الذهبى ، فالذهب لم يكن موجودا فى العهد الذهبى ، بل أننا ـ لست أدرى ـ فى أى كليفورنيا خيالية . إن للمضاربة داء عضال ، ذلك مايجب أن لاننساه . لست ممن يطلبون غلق البورصة ، ولست ممن ينددون بهذه الثروات الطائلة التى يقال إنها تنبت فى مثل لمح البصر ، لأننى أعتقد أن المنددين فى أغلب الأحيان حساد . إننى أعتقد أن الثروة العامة فى حاجة إلى تعدد انتقال الثروات ، وأنه لابد لرواج الأعمال من رواج المضاربة ، فهى التى تلد عظام الامور ، وهى التى أقامت لفرنسا تلك المشروعات الواسعة وذلك الرغد الذى نحن فيه .

لقد أصبح من المتبع الآن مهاجمة المضاربة والمضاربين وأصحاب الأموال والمجازفين . فالناس يجدونهم قد أثروا أكثر من اللازم إذا هم نجحوا ، ولم يفتقروا الفقر الكافى إذاهم فشلوا . لذلك ، حين أسمع بعض الخطباء وبعض الكتاب ينددون بالمضاربة ، أقول للمضاربين لاتبتئسوا فليس اليكم يوجه الحديث .

لا أريد أن أوجه هنا أى نقد فليس لى ذلك الحق . . لا أريد أن أوجه النصح لأحد ، فانى مقر بحداثة تجربتى وصغرشأنى . ولكننى رجل شريف ، أرى أنه من المؤلم حقاً أن يوضع شخص بحيث يستطيع ، بايجار قدره مائتان وثمانون فرنكا يدفعها أو يقترضها ، أن يدير معاملات تبلغ فى مجموعها الثلاثة والأربعين مليوناً ، أى أن يخاطر بثروة تفوق كل ما كان يكفى لويس السادس عشر لينقذ المملكة الفرنسية .

من لا يرى أن مثل هذا الرجل ، بمظهره وملبسه وخط يده ، لا يعدو أن يكون فقيرا معدما ، لم تكن له فى يوم من الأيام أية صلة بالملايين ! ولكن لا . كل الأبواب تفتح لتتسلم أمواله ، فاذا انقضى الفصل ، ونزل الستر ، فقد فقد هذا الرجل الثروة والشرف ! . . أظن أنه قد جاء الأوان لوضع الحدود واقامة الحواجز .

اسباب الرأفه

فى قضية برانزينى المجازف الايطالى الاصل المصرى المولد الذى قتل فى باريس عشيقته وابنتها وخادمتها ليسلبها مالها . قال النائب العام فى ختام مرافعته :

ليس على أن أحاول دحض ماقد يمكن تصوره من أسباب للرأفة فى مثل هذه القضية الشنيعة ، فانى أعد ذلك اهانة لعقليتكم وتقديركم ، فالتهمة لا تحتمل شيئا من الرأفة والمتهم غير أهل لها ...

كل ماأطلبه منكم هو أن لاتعيروا أى التفات للنظرية التى تقول بأن الرأفة محتمة حين تكون الادلة غير كافية للحكم بالاعدام . أنا عدو لمثل هذه النظريات . إذا لم توقنوا ، فى دخيلة نفوسكم وضمائركم ، إذا لم تقتنعوا اقتناعا تاما بالادانة ، فواجبكم واضح لا لبس فيه : احكموا بالبراءة . اذا لم تكونوا قد اقتنعتم بأن برانزينى هو القاتل فردوا اليه حريته ، اطلقوا سراحه . اما اذا كنتم قد اقتنعتم بأنه قد قتل الضحايا الثلاثه فواجبكم ايضا لايقل وضوحا . لا أقول لكم إن دم الضحايا يطلب الانتقام ، فما نحن هنا لنثأر ، ولكننا ، أنتم ونحن قد اجتمعنا لنؤدى واجب العدالة . أنا لا أطلب منكم إلا العدل ، ولكنى أطلبه كاملا غير مبتور .

الرد خالص

كان لابورى ، المحامى الفرنسى الفذ ، يترافع عن أميل زولا الكاتب الفرنسى المعروف فى التهمة التى وجهت اليه بأنه أهان الجيش ، فى خطاب مفتوح نشره بعنوان « إنى اتهم J'accuse » كان غرضه منه أن يحاكم ليعاد النظر فى قضية دريفوس الذى كان أميل زولا من أوائل من اعتقدوا ببراءته وسعوا سعيهم للوصول اليها .

ترافع لابورى يومين كاملين برغم ان أحد أنصار الجيش كان قد اعتدى عليه باطلاق رصاصة فى فخذه ، وهو متجه للمحكمة ، فنقل الى المستشفى ولكنه كتب يطلب الى القاضى تأجيل القضية حتى يقوى على الحضور واتمام واجبه . وتأجلت القضية فعلا وما كاد يقوى على الخروج من المستشفى حتى ذهب للمحكمة لينهض بالعبء .

ورد الافوكاتو العمومى على مرافعة لابورى رداً مختصراً ختمه بقوله : « إن الذين يسبون الجيش قد اضطروا هنا الى الانزواء والهتاف : ليحى الجيش (برافو . . وتصفيق حاد وهتاف : فليحى الجيش) .

« إن فرنسا لتثق بكم ياحضرات المحلفين . اتخذوا من روح الوطن قبسا ينير لكم الطريق . » (تصفيق حاد) .

وما كاد الافوكاتو العمومى يجلس حتى وقف لابورى :

« حضرات المحلفين ،

ارجوكم أن تتغاضوا عن ضعف صوتى فلم تعد لى قدرة على رفعه . .

لقد كان هذا الحادث الآخير ضروريا ليظهر لكم بجلاء من هما الخصمان اللذان يحتكمان إليكم . أنهم فى ناحية ممثلو العدالة والحرية والقانون كما قال لكم كليمنصو وهم ، فى الناحية الأخرى ، أولئك الذين لا يريدون أن يكون للدفاع — كما فى كل القضايا — الكلمة الأخيرة .

لقد وقف حضرة الأفوكاتو العمومى لا ليرد ، بل ليتهمنى شخصيا باننى ممن يسبون الجيش (حركة) إذ أننى أنا الذى أتكلم هنا من يومين .

لم أعتد أن أقبل ، فى ساحة العدالة ، ضربات شخصية من هذا النوع . لست ممن ينزوون ، لست ممن يختبئون وراء احد ، لست ممن يقبلون أن ترتفع إليهم كلمة تلميح أو تصريح ، ولو كانت صادرة من منبر الاتهام ، برغم ارتفاع الكرسى الذى تصدر عنه (تصفيق) .

لقد أخطأ حضرة الأفوكاتوا العمومى حين خيل له أن من حقه أن يلقى على درسا . إننى لا أسلم له بهذا الحق . لقد وقف ليلقى بعض العبارات الرنانة ، عبارات اعرف — لقصرها وخلوها من كل اقناع — ماذا قصد من إلقائها . إنها ألقيت لتقوم هذه المظاهرة التى كان من الميسور توقعها من قاعة كونت وكونت ضدنا .

هذا ما أردت أن أقوله ، وفيه الكفاية .

المرافعة

بحث فى أساليبها وحقوق المترافعين وواجباتهم

للمؤلف

مقدمة للأستاذ الدكتور محمد كامل مرسى بك عميد كلية الحقوق
وأبحاث مطولة للأساتذة المحامين الهلباوى بك ، ومحمد على علوبه باشا ، واحمد رشدى

بعض آراء الصحف

. . . كتاب مفيد للمحامى والنائب والقاضى والمحاضر وكل من يهمه الاطلاع على اساليب المرافعات .
(الاهرام)

. . . ولآراء الاستاذ الجداوى قيمة خاصة فقد اشتغل محاميا ثم التحق بالنيابة العمومية فى العاصمة وعهد اليه فى هذه السنوات الاخيرة بتحقيقات دقيقة قام بها جميعها بمهارة وحسن تصريف ، وقد عرف كيف يحافظ على دقته واستقلاله فى ظروف دقيقة وشهوات متضاربة . فهو وقد وقف أمام محاكم الجنايات تارة فى جانب الدفاع وتارة فى جانب الاتهام قد استطاع أن يدرس بشخصه وجهتى المسألة ، فآراؤه من أجل ذلك عملية مفيدة للشباب المبتدىء . وقد أعجبنا فى هذا الكتاب وضوح الشرح ، والترتيب المنطقى للأفكار وأسلوب عال أدبى برغم ما للموضوع الذى يعالجه من ناحية فنية خاصة . (الليبرتيه)

ومن الفصول التى تقرأ بلذة فصل الارتجال ، وفصل الفراسة واللباقة ، وفيه اختبارات ومعلومات طريفة عما يجرى بين المحامى والقاضى أو بين وكيل النيابة والقاضى . . ومثل هذا فصل « فن الالقاء » فانه بحث على جدير بالاعجاب . فنهنىء الاستاذ حسن الجداوى بهذه التحفة الفنية التى أهداها الى القضاء المصرى . (المقطم)

من يعرف الجداوى فقد عرف القدم الراسخ فى الادب ، والذوق الحساس فى فنونه ، فهو شاعر مبدع وكاتب رشيق ، كما أنه قانونى وثيق ، وربما استطعت أن تصل الى تعرف روحه الوثابة وشخصيته الجذابة من ثنايا سطور كتاب المرافعة . . حديث الصيام للصديق الراحل المغفور له (التفتازانى)

كتاب المرافعة جديد فى بابه طريف فى بحثه . ويكفى أن يمر به القارىء ليعلم أن مؤلفه وضعه وهو عالم موضوعه فهو لذلك يجول فيه بفكر غزير وقلم رصين وعبارة سهلة بليغة . . . (البلاغ)

سفر جليل ومرجع قيم يشهد للاستاذ الجداوى بما هو معروف عنه من دقة البحث والتعمق فى الدراسات القانونية . . . وتحفة يجدر بالمتقاضين والمشتغلين بالمحاماة والقضاء والقوانين أن يحتفظوا بها ويرجعوا اليها . (المصور)

كتاب يتميز بأسلوب عال . (القضاء المصرى)

مؤلف قيم سد فراغا كبيرا كانت تحس به الاسرة القضائية . (الجامعة)

أسلوب يجمع الى جزالة الالفاظ وانتقاء العبارات بلاغة فى التعبير لاعهد لكتب القانون عادة بها . . وتحفة فنية تشهد للمؤلف الفاضل بالذوق السليم والتقدير الصحيح . (روز اليوسف)

هذا كتاب ادب فى أرفع ماتكون ضروب الادب وآفاقه . (الوادى)

كتاب لرجل من خيرة الادباء ، خبر المرافعة محاميا وفى مواقف النيابه فهو يبسط أسرارها وأساليبها بسطا أخاذا . . كل ذلك فى أسلوب يحمل غير المعنى بشئون القضاء الفنية ، ككاتب هذه السطور ، على مطالعة فصول الكتاب كأنه يطالع فصلا من الادب العالى . (المقتطف)

(بعض آراء الصحف والنقاد فى كتاب « مرافعات »)

كتاب برز فيه أدب الاستاذ الجداوى وتجلت فيه مواهبه الفنية ، حتى احال الموضوع الذى عقد عليه كتابه عن طبعه القضائى الجاف الى طبع أدبى رقيق يستهوى القارىء ويجذب حواسه ومايزال به فتنة واغراء حتى يستوعبه كله . . (الاهرام)

من مزايا هذا الكتاب أنه يقرأ من الالف الى الياء فى لذة وشوق لانه لم يجمع بين دفتيه غير العراك بين الحق والباطل ، والعقل والجنون ، وهو خليق بان يطبع عدة طبعات فى العام الواحد .
(البلاغ)

كتاب كله فى مستوى عال من بلاغة الأصل ، و بلاغه النقل . (آخر ساعة)

كتاب أدب رائع وقصص واقع ومنطق سليم . . . فهو أثر نافع يجد القارىء فى تناوله لذة ومتاعا وفائدة . . تنتقل فيه من مرافعة الى مرافعة وإن شئت فقل من قصة الى قصة فلا تجد إلا مايشجيك ويطربك ويغذى عواطفك . (الجهاد)

أنت تقرأ فى كتاب الاستاذ الجداوى أدبا وقانونا ، و قل أدبا قانونيا يعتمد على سلامة المنطق وحسن الاداء . . . فاذا كان هذا الكتاب مما ينبغى للمحامى أن يطالعه فانه كذلك مما يلذ للاديب أن يستوعبه ويقف فيه على هذا الامتزاج الممتع بين خيال الاديب وعقل القانونى . (الهلال)

الروعة هى أول ماتمتاز به نماذج الاستاذ الجداوى . . . وقد حفظ لهذه المرافعات أو القطع الادبية رونقها وروعتها البلاغية وهى قدرة قل أن نراها فى الترجمة الى اللغة العربية . (البلاغ)

أسلوب عربى مبين لايقل عن بلاغة الأصل . (كوكب الشرق)

ترجم الاستاذ الجداوى هذه المرافعات من اللغة الفرنسوية ترجمة دقيقة بلغة عربية مبينة . ولانبالغ اذا قلنا إن هذه المرافعات جمعت بين الفقه والادب والتاريخ علاوة على ماأراده بها حضرته من بيان مايجب أن يتوفر فى المحامى ووكيل النيابة من الكفايات العلمية وطلاقة اللسان وحضور البديهة والقدرة على التأثير فى القضاة . (المقطم)

عنى المؤلف الباحث الدقيق بالاحتفاظ بما جاء فى هذه المرافعات من أقوال المحامين وأعضاء النيابة كما القيت فى ساحات القضاء حافظة روعتها وجلالها . (روز اليوسف)

لون جديد من الادب القضائى لا عهد لمصر به . . طائفة من أبرع المرافعات وأبلغها امتازت بالمنطق السليم والحجة الواضحة والتدليل المكين . (الشعب)

— للمؤلف —

كتيّب فى الدستور المصرى	نفد	
الاقتصاد التجارى	نفد	
كيف تصير خطيباً	نفد	
	ص	
الأدب الحديث	٥	
المرافعة : بحث فى أساليبها وحقوق المترافعين وواجباتهم	١٥	
أحكام القضاء وأحكام القدر — (مرافعات) الطبعة الأولى	١٥	نفدت
الطبعة الثانية	١٠	

فى التحضير

أغرب القضايا

كيف تصير رجلا ؟

م . حجازى ٣٠٠٠/١٦/٦/١٩٣٦

مطبعة حجازى بالقاهرة

تليفون ٥٥٤٨٠

